



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث
ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم مالية ومحاسبية
التخصص: محاسبة وجباية
بغنوان:

التوجه نحو تكييف معايير الإبلاغ المالي الدولية
للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
- دراسة مقارنة ما بين IFRS و SCF -

إشراف: د. زكرياء دمدوم
المشرف المساعد: د. صالح حميداتو

من إعداد الطالب:
محمد سعد قديري

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة الأصلية	الرتبة	الإسم واللقب
رئيساً	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	أستاذ	يونس زين
مشرفاً ومقرراً	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	أستاذ	زكرياء دمدوم
مشرفاً مساعداً	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	أستاذ محاضر أ	صالح حميداتو
ممتحناً	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	أستاذ	مصطفى عوادي
ممتحناً	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	أستاذ محاضر أ	محمد فيصل مايدة
ممتحناً	جامعة محمد خيضر - بسكرة	أستاذ	رمزي محمد جودي
ممتحناً	جامعة قاصدي مرباح - ورقلة	أستاذ محاضر أ	عبد الحق بوقفة

السنة الجامعية: 2022/2021

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على نبينا الصادق الأمين، أولاً الحمد لله الذي منَّ علي ومنحني القوة والمقدرة على إتمام هذه الرسالة على وجهها الحالي.

وبعد فيجب أن أعترف بأن السعي وراء رحلة الدكتوراه الخاصة بي ليست رحلة فردية ولم تكن لتتم دون مساعدة وكرم العديد من الأشخاص، ففي البداية أود أن أعرب عن خالص تقديري لأولئك الذين ساهموا بتقديم التوجيه والمساعدة والدعم بطرق عديدة من أجل إكمال هذه الأطروحة، فقد إستفدت من رؤاهم العميقة ومعرفتهم وخبرتهم بشكل كبير في المراحل المختلفة من بحثي وأنا مدين لهم بالكرم والتشجيع طوال الدراسة.

الشكر الجزيل لمشرقي الرئيسي، البروفيسور زكرياء دمدوم على حكمته وتوجيهه وكذلك رغبته في تقديم المشورة لي ومراجعة عملي والتعليق عليه، كما كنت فخوراً بالعمل مع الدكتور صالح حميداتو كمشرف ثاني.

كما أود أن أعتنم الفرصة لأعبر عن إمتناني لعائلي الصغيرة والكبيرة وزملائي في العمل (فقد كانوا رائعين) على دعمهم ومساعدتهم وصبرهم المتواصل على مدى أكثر من ثلاث سنوات.

أدين بالشكر أيضاً لأعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة، وكذا لجميع المشاركين في المقابلات والاستطلاعات والذين ساهموا بوقتهم الثمين للمشاركة في هذه الدراسة.

الملخص

يفترض أحياناً أن الإحتياجات المحاسبية للشركات الصغيرة والمتوسطة تكون مدفوعة بالتنظيم الداخلي لها، إلا أنها في الواقع مدفوعة في الغالب بإحتياجات الأعمال ورغبات أصحاب المصلحة الحقيقيين، وأدى التعقيد في متطلبات الإبلاغ المالي لا سيما المعايير المحاسبية، العديد من البلدان بالتفكير في الإنتقال إلى متطلبات إبلاغ أكثر بساطة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وقد كان الغرض الرئيسي لهذه الأطروحة تقديم تصور مُسبق حول القضايا المتعلقة بعملية اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال أربعة فصول، خصصت فصولها الثلاث الأولى لجانب نظري نقوم من خلاله بمراجعة الأدبيات ذات الصلة على نطاق واسع لتجميع النتائج على المستوى الدولي، ذلك من أجل مناقشة تأثيرات هذه العملية على الحالة الجزائرية، ومدى مقدرة النظام المحاسبي المحلي لإستيعاب مثل تلك المعايير، أما فصلها الرابع فخصص للجانب التطبيقي من خلال شقين رئيسيين، الشق الأول كان من خلال إجراء مقابلات مع أكاديميين ومحاسبين بارزين في مجال المحاسبة، للإستفادة من رؤاهم وإرشاداتهم المتعلقة بالمعايير، والمزايا المتصورة والعيوب والصعوبات وغيرها من القضايا التي قد تعترض طريقها، الشق الثاني كان عبارة عن تحليل إستبانة موزعة إلكترونيا وكذلك ورقيا على العديد من الأساتذة والأكاديميين وبعض ملاك ومراء ماليين في مؤسسات الصغيرة ومتوسطة، وقد خلصت الدراسة عموماً لعديد النتائج لعل أبرزها أنه وبالرغم من عديد المزايا التي تمنحها تلك المعايير من قَبيل التخفيف من أعباء التصريح والإفصاح، إلا أنه وعلى المستوى المحلي هناك إفتقار إلى البنية التحتية وغياب الفصل بين ملكية وإدارة الأعمال، بالإضافة إلى ذلك ضعف موظفي الشركات الصغيرة والمتوسطة في المعرفة الأساسية اللازمة، ناهيك عن التخوفات المتعلقة بكون تلك المعايير لا تزال معقدة للغاية، مما يمنع تلك الكيانات من اعتمادها.

الكلمات المفتاحية: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، التقارب المحاسبي، الكيانات غير الخاضعة للمساءلة العامة، الشركات الصغيرة والمتوسطة، التقارير المالية.

Abstract

The accounting needs of SMEs are sometimes assumed to be driven by their internal regulation, but in fact they are often driven by business needs and the wishes of real stakeholders. The complexity of financial reporting requirements, particularly accounting standards, has led many countries to consider moving to simpler reporting requirements for SMEs. The main purpose of this thesis was to provide an overview of issues related to the adoption of IFRS for SMEs in Algeria through four countries. Its first three chapters were devoted to a theoretical aspect through which we widely review the relevant literature to compile results at the international level, in order to discuss the implications of this process for the Algerian situation and the extent to which the local accounting system could accommodate such standards. Its fourth chapter was devoted to the applied aspect through two main segments. The first was through interviews with leading accountancy academics and accountants, to benefit from their insights and guidance. The perceived advantages, disadvantages, difficulties and other issues that might stand in the way of them. The second was an analysis of the identification distributed electronically or in paperwork to many professors and academics in the area of accounting. The study generally found many findings, the most notable of which was that, despite the many advantages offered by those standards, such as the mitigation of declaration and disclosure, at the local level there was a lack of infrastructure and a lack of separation of ownership and business management. In addition, small and medium-sized enterprises (SMEs) have weak basic knowledge, not to mention insurance concerns that these standards are still too complex, preventing them from adopting them.

Keywords: International standards for SME financial reporting, accounting convergence, entities not subject to public accountability, SMEs, financial reports.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
VII	شكر وتقدير
VII	الملخص
VII	فهرس المحتويات
XII	فهرس الجداول
XV	فهرس الأشكال
XVII	فهرس الملاحق
أ-ن	مقدمة عامة
الفصل الأول: مراجعة الأدبيات النظرية لمعايير الإبلاغ المالي الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية
3	المطلب الأول: مجلس معايير المحاسبة الدولية
5	المطلب الثاني: شرعية مجلس معايير المحاسبة الدولية في تطوير المعايير الدولية للشركات الصغيرة والمتوسطة
6	المطلب الثالث: الخيارات المحاسبة للتكييف
8	المبحث الثاني: الخلفية الأدبية لمعايير الإبلاغ المالي الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
8	المطلب الأول: الإحتياجات المحاسبية لمستخدمي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطبيقاً لنظرية أصحاب المصلحة
10	المطلب الثاني: نظرة من الداخل على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة
12	المطلب الثالث: محتويات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة
17	المبحث الثالث: الحاجة والجديد الذي أتت به معايير الإبلاغ المالي الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
17	المطلب الأول: الحاجة إلى المعايير الدولية للشركات الصغيرة والمتوسطة
23	المطلب الثاني: أهم الفروق وأبرز مظاهر التبسيط الواردة في المعيار

27	المطلب الثالث: قراءة أولية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
33	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: مساهمة النظام المحاسبي والمالي في تقديم المعلومات المالية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
36	تمهيد
37	المبحث الأول: واقع البيئة المحاسبية في الجزائر
37	المطلب الأول: ملامح الإقتصاديات التي تمر بمراحل إنتقالية
39	المطلب الثاني: تطور الواقع المحاسبي الجزائري في خضم التحولات الإقتصادية العالمية
41	المطلب الثالث: النظام المحاسبي المالي
44	المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر وآليات الدعم
44	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للشركات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها
48	المطلب الثاني: معايير تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
52	المطلب الثالث: سياسات دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
58	المبحث الثالث: أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة وأزمة الإئتمان والتمويل
58	المطلب الأول: أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة
60	المطلب الثاني: مقاييس أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة في ظل البيئة الإقتصادية الحديثة
63	المطلب الثالث: مدى الحاجة إلى وجود معايير خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساهمات الإجتماعية والإقتصادية لها وقضايا التبنّي
66	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: خيارات إعداد التقارير المالية والمساند المتعلقة بتكاليف وفوائد تكيف معايير الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة في الجزائر (المحدودات والمتطلبات)	
68	تمهيد
69	المبحث الأول: التنظيم المحاسبي وخيارات إعداد البيانات وفقا لمعايير الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

69	المطلب الأول: التنظيم المحاسبي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
71	المطلب الثاني: خيارات إعداد المعايير المحاسبية
72	المطلب الثالث: درجة الإنفتاح الإقتصادي الخارجي وأثرها على عملية التبني
75	المبحث الثاني: مزايا وعيوب الإنفتاح الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
75	المطلب الأول: التدقيق القانوني للشركات الصغيرة والمتوسطة
77	المطلب الثاني: المزايا المباشرة وغير المباشرة والحجج المؤيدة للإنفتاح المالي الدولي
80	المطلب الثالث: عيوب الإمتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
82	المبحث الثالث: قابلية تطبيق المعايير الدولية وشروطها في الجزائر
83	المطلب الأول: قابلية تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
85	المطلب الثاني: الآثار المتوقعة من تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على الممارسات المحاسبية
91	المطلب الثالث: تحليل نقدي لمعيار IFRS للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمعايير المحاسبية الدولية الكاملة ونظام المحاسبة الجزائري
118	خلاصة الفصل
الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية	
120	تمهيد
121	المبحث الأول: الإختبارات الإحصائية لعينة الدراسة
121	المطلب الأول: تصميم الإستبيان والإختبارات الإحصائية
122	المطلب الثاني: الإختبارات الإحصائية
124	المطلب الثالث: نتائج أساليب الإحصاء الوصفي
138	المبحث الثاني: تحليل فرضيات الدراسة
139	المطلب الأول: تحليلات الفرضية الأولى
140	المطلب الثاني: تحليلات الفرضية الثانية

141	المطلب الثالث: تحليلات الفرضية الثالثة
142	المبحث الثالث: تحليل ملف المقابلات الشخصية
142	المطلب الأول: الأساليب المستخدمة
143	المطلب الثاني: تحليل إجابات عينة المقابلة
145	المطلب الثالث: آراء حول إجابات أفراد عينة المقابلة
147	خلاصة الفصل
150	خاتمة عامة
155	التوصيات وآفاق الدراسة
158	المراجع
168	الملاحق

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تنظيم التغييرات التي تم إجراؤها على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أثناء عملية المراجعة التي أجراها مجلس معايير المحاسبة الدولية	12
02	قضايا في الآراء الأولية حول المعايير المحاسبية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.	13
03	أقسام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة	14
04	الميزانية العمومية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.	18
05	تحليل SWOT لإعتماد معايير الشركات الصغيرة والمتوسطة	21
06	المقارنة الشكلية بين المعايير المحاسبية الكاملة وبين معايير الإبلاغ المالي الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة	32
07	بعض الخصائص الكمية لتعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة	47
08	تعريفات الشركات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة الإقتصادية في أسواق مختارة لجمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (عينات مختارة)	50
09	مستخدمي المعلومات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة وإحتياجاتهم	62
10	دراسة مقارنة لأهم الفروقات بين المعايير المحاسبية الدولية الكاملة، ومعيار الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبين النظام المحاسبي المالي	92
11	درجات مقياس ليكارت الثلاثي	122
12	درجات مقياس ليكارت الخماسي	122
13	معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات لمحاو الاستبيان	123
14	معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات الكلي لمحاو الاستبيان	123
15	معامل كولموكروف سيميرنوف لقياس التوزع الطبيعي لمحاو الاستبيان	124
16	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	124
17	توزيع العينة حسب الشهادة العلمية	125
18	توزيع العينة حسب القطاع الذي تنتمي إليه	126
19	توزيع العينة حسب الخبرة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة	127
20	توزيع العينة حسب مستوى المعرفة أو الخبرة في المعايير الدولية الكاملة لإعداد التقارير المالية	128
21	نتائج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الثاني (ليكارت الثلاثي)	129
22	عرض نتائج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الثاني (ليكارت الخماسي)	129

131	عرض نتائج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الثالث (ليكارت الثلاثي)	23
132	عرض نتائج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الثالث (ليكارت الخماسي)	24
134	عرض نتائج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الرابع (ليكارت الثلاثي)	25
134	عرض نتائج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الرابع (ليكارت الخماسي)	26
136	عرض نتائج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الخامس (ليكارت الثلاثي)	27
136	عرض نتائج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الخامس (ليكارت الخماسي)	28
139	قيمة معامل الارتباط بين محاور الإستبيان	29
139	توضيح قيم One Sample T test الخاصة بالفرضية الأولى	30
140	توضيح قيم One Sample T test الخاصة بالفرضية الثانية	31
141	توضيح قيم One Sample T test الخاصة بالفرضية الثالثة	32

فهرس الاَشكال

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الأنظمة الفرعية للنظام المحاسبي "التوحيد القياسي" و "المعايير المحاسبية" و "الممارسات المحاسبية".	8
02	المعايير المستخدمة لمراجعة البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة	77
03	المراحل الأربع للمقارنة في المحاسبة	92
04	توزيع أفراد العينة بحسب الجنس	124
05	توزيع العينة بحسب الشهادة	125
06	شكل توزيع العينة بحسب القطاع	126
07	شكل توزيع العينة بحسب الخبرة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة	127
08	شكل توزيع العينة بحسب مستوى المعرفة أو الخبرة في المعايير الدولية الكاملة لإعداد التقارير المالية	128
09	مناطق قبول ورفض فرضيات الدراسة بحسب إختبار (one sample T)	138

فهرس الملاحق

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	الإستبيان	168
02	المخرجات الإحصائية الخام	175

مقدمة عامة

1- تمهيد

أدت عولمة الأسواق المالية والتقدم التكنولوجي وصعود مبادئ إقتصاد السوق إلى التحول من نظام مالي دولي تسيطر عليه الحكومات إلى نظام تحكمه الأسواق، وكذلك إلى ظهور تحديات جديدة ومخاطر كبيرة مرتبطة بها، مثل عدم الاستقرار المالي ومدى قدرة المعلومات المالية على التنبأ بتلك المخاطر، إستجابة لهذا القلق تم إستحداث المعايير المحاسبية الدولية (IAS)، حيث أنه من شأن إستخدام مجموعة واحدة من معايير المحاسبة عالية الجودة أن يزيد من كفاءة السوق، كما أنه يقلل من تكلفة زيادة رأس المال¹، ومن ثم تم الإنتقال إلى معايير الإبلاغ المالي (IFRS)، ففي غضون فترة زمنية قصيرة نسبياً أصبحت تلك المعايير "المرجع" المحاسبي الرئيسي للعديد من البلدان حول العالم²، وتفي النسخة الكاملة الحالية من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بهذه المتطلبات، ولكنها في كثير من الحالات معقدة ومكلفة للشركات الصغيرة والمتوسطة، ويتمثل أحد الموضوعات الشائعة في النقاش حول السياسات المحاسبية، في أن الشركات الصغيرة تواجه تكاليف إمتثال عالية بشكل غير ضروري ومبرر، وأن فوائد قطاع الشركات الصغيرة النابض بالحياة ستقل أو تضيع إذا لم تكن هذه التكاليف محدودة³، وقد كان مجلس معايير المحاسبة الدولية مدركاً لهذه الحقيقة جيداً، لذلك أصدر في عام 2009 معياراً منفصلاً لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والذي يعمل أساساً على نفس مبادئ نسخته الكاملة، لكن قواعد المحاسبة والإبلاغ والإفصاح فيه مبسطة إلى حد كبير، ويستند الأساس المنطقي لها حول نموذج جديد من "تعزيز فائدة القرار" و "الحد من عدم تناسق المعلومات" التي تقدمها الشركات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم، وتعرف "نظرية القرار" المحاسبة بأنها عملية تقديم المعلومات ذات الصلة إلى صانعي القرار المعنيين، وأصبحت النظرية أساسية للإفصاح عن المعلومات وتلعب آثارها النظرية والعملية دوراً مهماً في تاريخ المحاسبة المالية ووضع المعايير في البلدان المتقدمة⁴، وبالرغم من ذلك فقد أعربت عديد الكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم عن قلقها من أن المعايير المحاسبية التي يتعين عليها إتباعها أصبحت مرهقة أكثر فأكثر، حيث وفي رأيهم لم يتم تصميم مبادئ المعايير بما يتوافق والمعاملات المعقدة التي قد تدخل فيها بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة، على سبيل المثال: المشتقات المالية والتحوط والتحويلات الأجنبية، وكذلك أعباء التحول التي قد تكون مكلفة جداً⁵.

2- طرح الإشكالية

¹ Mirza, A. Holt, G. Orrell M, **IFRS Practical Implementation Guide and Workbook**, 2nd Edition, New Jersey: John Wiley & Sons, Inc, 2008, p. 2.

² Didier Bensadon, Nicolas Praquin, **IFRS in a Global World International and Critical Perspectives on Accounting**, Springer International Publishing, Switzerland, 2016, p. 82.

³ Gavin C Reid, Julia A Smith, **Practitioner Views on Financial Reporting for Smaller Entities**, Discussion Paper, Centre for Research into Industry, Enterprise, Finance and the Firm (CRIEFF), St Andrews, Scotland, UK, 2007, p. 2.

⁴ Dang-Duc, Son, "Compliance with accounting standards by SMEs in transitional economies: evidence from Vietnam", *Journal of Applied Accounting Research*, Vol. 12 No. 2, 2011, p. 97

⁵ Pacter, P, **An IFRS for private entities**, *International Journal of Disclosure and Governance*, 6(1), 4-20, 2009, p. 4.

إن كيفية تعريف المشكلة مهمة لأنها تؤثر على كيفية معالجتها، فبداية تتميز غالبية الإقتصادات الناشئة والنامية وكذلك الإقتصادات المتقدمة بشيوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومع ذلك فإن مشاركتهم في التجارة العالمية قد أعاققتها عوامل مختلفة داخل بيئتهم الداخلية والخارجية، ويتعامل العمل البحثي الحالي مع تقييم مستوى الإمتثال والتحديات التي قد تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في اعتماد وتنفيذ معيار التقارير المالية الدولية للشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، نقاشنا أعلاه يقودنا إلى صياغة سؤالنا الرئيسي والغرض من الأطروحة التالي:

- هل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم بإعتبارها معايير مبسطة يمكن تكييفها وتطبيقها على الكيانات في الجزائر؟

ومن خلال الإشكالية الرئيسية تلوح لنا بعض الإشكاليات الفرعية التالية:

- ما هو الإطار العام للمعايير المحاسبية الدولية وبالأخص المعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- هل يخفف اعتماد معايير الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العبء على تلك الشركات؟
- ما هو الأثر المنتظر عند تطبيق هذا المعيار، ومحددات تطبيق تلك المعايير ومتطلباتها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

3- الفرضيات

من خلال الإشكاليات المذكورة أعلاه بإمكاننا إقتراح الفرضية الرئيسية التالية:

- سيؤدي اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى تحسين إمكانية مقارنة المعلومات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني و الدولي.
- تتفرع فرضيتنا الرئيسية لعدد الفرضيات الفرعية لعل أبرزها:
- إن الطرق والأساليب المحاسبية المعتمدة من خلال المعايير المحاسبية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أقل سهولة وتبسيطا من معايير الإبلاغ المالي الدولية الكاملة.
- يمكن لتبني المعايير الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أن يساعد في حل مشكلة التمويل.
- يحتاج النظام المحاسبي المالي وقوانين الإستثمار في الجزائر إلى بعض التكييف والتحديث في الآليات الفنية من أجل مواكبة التطورات الدولية في المجال الإقتصادي.

4- أهداف الدراسة

كان الغرض من هذه الدراسة البحثية هو:

- إجراء دراسة شاملة للقضايا المفاهيمية والعملية في تقارب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة محليا وإقتراح طرق ممكنة لمعالجة هذه القضايا.
- معرفة التصورات الحالية والإختلافات في النظم المحاسبية المحلية مقارنة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

- فحص تأثير الإرشادات المخفضة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على الحكم المهني للمحاسبين.
- معرفة فيما إذا كان مستخدمو البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة يستفيدون من مجموعة مبسطة من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة.

5- أهمية الدراسة

- تساهم هذه الدراسة في النقاش المهم حول ما إذا كانت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لديها القدرة على تحسين جودة التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- المراجعة النقدية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك عملية تطوير وتنفيذ المعيار وتقديم رؤى واسعة النطاق حول اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- توضيح رؤية الشركات الصغيرة والمتوسطة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهل سيكون من المناسب إقتصاديا إستخدامها في إعداد تقاريرها المالية.
- ستحدد هذه الأطروحة المشكلات التي ستواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في حالة تبني المعايير.
- من المتوقع أن تكون النتائج التجريبية لهذه الدراسة ذات أهمية في مجتمع الأعمال في بشكل عام ومحترفي المحاسبة على وجه التحديد في الجزائر في حالة تخطيطها لتبني تلك المعايير.

6- نطاق الدراسة

- تركز هذه الأطروحة على الكيانات الخاصة غير المدرجة، وإنقسمت عينة المستجيبين إلى ثلاث فئات؛ أساتذة جامعيين والشركات الصغيرة والمتوسطة وآراء الخبراء، وقد إكتفينا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية وما إستطعنا الوصول إليه من محاسبين وخبراء، في حدود زمنية إمتدت من 2018 إلى 2021.

7- هيكل الدراسة

تم تقسيم أطرحتنا لأربعة فصول رئيسية:

- يقدم الفصل الأول نظرة عامة للمسائل المفاهيمية والعملية في تنفيذ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث تستعرض بشكل نقدي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك عملية تطوير المعايير وتنفيذها، كون العديد من البلدان قد إعتمدت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة؛
- يستعرض الفصل الثاني وبشكل عام واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنظم المالية والمحاسبية المحلية، كما يقدم لمحة عامة عن الإطار النظري الذي يدعم البحث؛
- يتناول الفصل الثالث خيارات إعداد التقارير المالية والمسائل المتعلقة بتكاليف وفوائد تكييف معايير الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة في الجزائر؛

- يشار إلى أن الفصل الرابع خصص للشق التطبيقي من هذه الدراسة، من خلال مقابلات مباشرة في جزئها الأول، حيث تم استخدام نهج بحث المحاسبة السلوكية في هذه الأطروحة (نشأت المحاسبة السلوكية من تخصصات أخرى؛ وهي علم الاجتماع وعلم النفس والنظرية التنظيمية وغالبًا ما يطرح السؤال: "كيف يستخدم الناس المعلومات المحاسبية ويعالجونها؟")، تقديم دليل على إستعداد المعدين والمستخدمين لقبول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة كمجموعة قائمة بذاتها من المعايير، كما تم تحليل مخرجات الإستهيبان الموزع على الفئة المستهدفة، من خلال برامج التحليل الإحصائي spss 26، وذلك بغرض الإجابة على إشكالية الدراسة والخروج بنتائج قد تكون مفيدة لدى المشرع الجزائري في حالة تبني أو تكيف تلك المعايير في البيئة المحلية؛

- يتم توفير الببليوغرافيا بأكملها في نهاية الأطروحة.

8- مراجعة الأدبيات السابقة

والغرض منها مراجعة الأدبيات السابقة والمفاهيم المتعلقة بالتقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة وتحليلها بشكل نقدي، مع التركيز بشكل أساسي على عدة مجالات رئيسية.

الدراسات السابقة

من أجل تطوير فرضياتنا وتأطيرها، استدعينا بشكل أساسي الأدبيات التي تحلل الأدبيات التجريبية لهذه الدراسة، وأعمال مماثلة قام بها باحثون آخرون حول الموضوع قيد الدراسة

الدراسات العربية:

8-1 دراسة (فتحي مولود، 2017)، الممارسة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ضوء المعايير المحاسبية الدولية، أطروحة دكتوراة، تخصص محاسبة، جامعة عمار ثليجي، الأغواط: هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى صلاحية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الكاملة في الجزائر وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا الممارسات المحاسبية المتعلقة بتلك المؤسسات ومدى توافقها مع معايير الإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال توزيع 135 إستبانة على فئتين رئيسيتين (الأساتذة الجامعيين، المحاسبين ومحافظي الحسابات)، وذلك على أساس تكوينهم المحاسبي وإلمامهم الجيد بالنظام المالي والمعايير الدولية، كون أسئلة الإستهيبان متعلقة أساسا بهذا الموضوع، وبعد التحليل خرجت الدراسة بعدة نتائج لعل أبرزها:

- حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يتطلب محاسبة تتناسب معها ومع معطياتها المالية التي عادة ما تكون بسيطة؛

- تطبيق معيار لاإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى تحسين الأداء المحاسبي، من خلال زيادة قدرة المنشأة على توصيل المعلومات؛

- تكاليف تبني تطبيق معايير الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقل من تكاليف تطبيق المعايير الكاملة؛

- بيئة الأعمال الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لازالت تواجه صعوبات ومعوقات، كعدم فصل الملكية عن الإدارة وعدم إستقلالية الشخصية الإعتبارية للشركات، وكذا قصور القوانين المنظمة؛

- من شأن غياب الإطار المفاهيمي للمحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التأثير سلبا على الممارسة المحاسبية بشكلها الصحيح.

ومن أبرز التوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة:

- العمل على إزالة العراقيل ومعالجة النقائص التي يعاني منها النظام المحاسبي المالي في الجزائر، وذلك من خلال توفير الإمكانيات اللازمة، وتمكين المؤسسة الجزائرية من الحصول على شروط تمويلية تفضيلية؛
- العمل على زيادة تأهيل كافة الفاعلين في مجال المحاسبة في الجزائر؛
- إعادة النظر في بعض التشريعات والقوانين المنظمة لمهنة المحاسبة في الجزائر؛
- مواصلة دراسة النظام المحاسبي المالي والتعمق فيه وجعله أكثر مرونة، حتى يتناسب مع تلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

8-2 دراسة (سعيداني محمد السعيد، 2014)، مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة

و المتوسطة الجزائرية، شهادة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس: سعت هذه الدراسة إلى معرفة مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا التعرف على الصعوبات والعراقيل التي تواجه هذه المؤسسات عند تطبيقها لذلك النظام، ومدى إمكانية تحيينه مع معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف الاستفادة من التجربة الدولية خصوصا في ظل غياب سوق مالي يتم اللجوء إليه لتقييم عناصر القوائم المالية وفق القيمة العادلة لهذا النوع من المؤسسات.

كما تطرقت الدراسة لأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تفعيل نظام المعلومات المحاسبي وبالتالي الرفع من فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في تلك المؤسسات.

وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج ذلك عن طريق الاستعانة بالاستبيان لعل أبرزها:

- ضرورة تكثيف الدورات التكوينية، حتى يتم تجاوز الصعوبات الناجمة عن تطبيق هذا النظام، وضمان الاستفادة من المزايا التي يحققها.

- إن النظام المحاسبي المالي جاء بنظرة مختلفة عن سابقه و مبادئه تركز على الجانب المالي و الإقتصادي بدل الجانب الجبائي لتوفير معلومات ملائمة للمستخدمين بالدرجة الأولى.

- يعتبر النظام المحاسبي المالي خطوة هامة و إجبارية لكن مدى نجاعته يبقى رهن الظروف و طبيعة بيئة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية.

- النظام المحاسبي المبسط سهل من حيث التطبيق و غير معقد و بالتالي تكلفة المنفعة أكبر من التطبيق.

- تطلبت محاولة تطبيق النظام المحاسبي المالي تكاليف على جميع المستويات للمؤسسة و الدولة وممارسي مهنة المحاسبة.

- تفاعل كل من الأطر التشريعية و القائمين على الجانب الأكاديمي و المهني للمحاسبة إضافة للمؤسسات من أجل التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي.

- من شأن تطبيق النظام المحاسبي المالي أن يكون له آثار إيجابية على البيئة المحاسبية الجزائرية من الناحية النظرية لكن تبقى فعاليته رهن الواقع و الوقت.
- يعد استخدام تكنولوجيا الإتصال مهما في نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ما يؤدي إلى الرفع من أداء نظام المعلومات المحاسبي، ما يعد خطوة ضرورية نحو تطوير المحاسبة حتى تستجيب لإحتياجات المستخدمين.
- بظهور المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ما هو إلا دليل على أهمية هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الإقتصادية على المستوى الدولي و المحلي.
- يساهم المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة في توفير نفس المستوى من الجودة للمعلومات المحاسبية مقارنة بما توفره معايير الإبلاغ المالية الدولية بكامله.

3-8 دراسة (هاني التابعي جزر؛ حنان أحمد رويحة، 2014)، أثر المعيار الدولي الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم على تحديد الوعاء الضريبي في الشركات المصرية، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الخامس لقسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على جهود مجلس معايير المحاسبة الدولية في مجال تطوير المحاسبة في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، سواء فيما يتعلق بتطوير الإطار المفاهيمي أو المعايير التي تحكم الممارسات المحاسبية لتلك المنشآت، وكذا دراسة مدى ملائمة تطبيق ذلك المعيار في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في جمهورية مصر العربية وتأثير ذلك على تحديد الوعاء الضريبي لتلك المنشآت في ظل التشريع الضريبي المصري الحالي.

ومن بين أهم النتائج التي خلص إليها الباحثان من خلال الدراسة ما يلي:

- عدم وجود بيئة محاسبية ملائمة لتطبيق المعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (IFRS for SMEs) في جمهورية مصر العربية ولا بد من تهيئة البيئة الملائمة للتطبيق في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر .
- إختفاء عنصر الإلزام بإمسك دفاتر محاسبية منتظمة وكذلك غياب قانون تجريم عدم إصدار الفواتير الذي يعد من أهم أسباب عدم وجود دفاتر في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية .
- التعارض والتضارب في القوانين الخاصة بتنمية المشروعات الصغيرة والقرارات الوزارية بشأن تعريف المنشأة الصغيرة .
- غياب الوعي الضريبي والمحاسبي عند المحاسبين والمراجعين المصريين وخاصة الذين يتعاملون مع تلك المنشآت وبالتالي فاقد الشيء لا يعطيه.

الدراسات الأجنبية:

4-8 دراسة (Fernando Morales Parada, 2019)، مقالة بحثية، مجلة المحاسبة والتدقيق والمالية والمعلومات، المجلد 1، رقم 2، ص 201-218: تحت عنوان: "حالة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الشركات الصغيرة والمتوسطة في التشيلي - تأملات-": تقوم هذه الدراسة بمراجعة العناصر بتوضيح أسباب تبني قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة للمعايير الدولية للإبلاغ المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بإعتماد منهجية قائمة على مراجعة الأدبيات والتحليل المنطقي للمعلومات المتعلقة بهذه المسألة، ومن بين الإستنتاجات وجود قيود

كثيرة متعلقة أساساً بالواقع التشغيلي، مثل النظام الضريبي، والعوائق التنظيمية، وكذا عدم إهتمام الشركات الصغيرة والمتوسطة بإعداد التقارير المحاسبية لمجموعات المصالح، مثل الملاك أو البنوك، وذكرت الدؤاسة أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصغيرة تعتبر إلزاماً من مجلس معايير المحاسبة الدولية بتوحيد الكشف عن المعلومات في الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث وبهذه الطريقة يمكن إنشاء أسس متينة في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي بإمكانها التقليل من الفضائح المالية في الشركات متعددة الجنسيات، والتغلب على ظاهرة التلاعب بالبيانات المالية (المحاسبة الإبداعية)، كذلك هناك خوف موجود في تطبيق القواعد المستندة إلى المبادئ، هو أن الحرية في التقدير قد تؤدي إلى ثغرات لدورها تؤدي إلى سلوكيات إنتهازية وإحتيال مالي، لذا من المهم دراسة تكييف تطبيق الإفصاح المطلوب في المعايير الكاملة (IASB) في الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ويعتمد نجاح المعايير الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الهيئة التنظيمية التي أصدرت المعايير الكاملة، حيث أن النصوص الداعمة التي تقارن كلاهما مفيدة للتوجه المهني والمحاسبين والمراجعين على حد سواء.

5-8 دراسة (Issam Benhayoun; Abdellatif Marghich, 2018)، مقالة بحثية، الملتنقى 39 حول التحولات الرقمية والمعلومات المحاسبية، نانت، فرنسا، (hal-01907661)، تحت عنوان: "متغيرات تنفيذ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة إستكشافية لمنغيرات الإقتصاد الجزئي في المغرب": كان الغرض من هذه الدراسة هو معرفة ماهية متغيرات الإقتصاد الجزئي التي تحدد تنفيذ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة في المغرب، وتم في الجزء النظري إستخدام مراجع بحثية متوفرة في عدة مواقع بحثية علمية معتمدة، أما في الجانب التطبيقي فقد إستخدمت المقابلة شبه المنظمة كأداة لجمع البيانات الرئيسية، لأنها أداة مناسبة للحصول على ردود وآراء متنوعة من خلال إستهداف العديد من أصحاب المصلحة المشاركين في التقارير المالية، المحاسبين، المدققين، المديرون وبعض المستخدمين الآخرين من شركة "مجموعة العمران" ذوي الخبرة الواسعة، وتم إختيار المجموعة لعدة أسباب أبرزها:

- طبيعتها القانونية التي تستوفي شروط تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة حيث لا تتحمل مسؤولية إجتماعية (لا يتم تداول الأسهم في سوق منظم)؛
- تنشر المجموعة التقارير والخدمات مالية للأغراض العامة للمستخدمين الخارجيين على سبيل المثال، أصحاب رأس المال الذين لا يشاركون في إدارة النشاط، الدولة، والدائنين الحاليين، الجهات المانحة الدولية... الخ؛
- تاريخها الطويل والإنتقال من المحاسبة العامة والميزانية قبل قانون 2007 إلى المحاسبة على أساس قانون توحيد المحاسبة العام؛ وكذا الإنتقال من المحاسبة اليدوية إلى المحاسبة المحوسبة؛ وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج لعل أبرزها:
- أن الشركات الكبرى لديها حوافز أكبر من تلك الصغيرة والمتوسطة للإمتثال للمعايير الدولية لعدة أسباب لعل أبرزها: الموارد المالية الكبيرة، الإنفتاح الدولي، المنشورات الطوعية... الخ؛
- لا يؤثر التبني على أداء الشركات لأن أثر قرار التبني طويل المدى؛

- قد تختلف نسبة تأثيرات التبني من صناعة إلى أخرى بسبب خصائص كل قطاع؛ وكذا النصوص القانونية ومستوى التنافسية؛
- وجود علاقة إيجابية بين مستوى تطوير الأعمال وإعتماد معايير التقارير المالية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- لا يؤثر الشكل القانوني على إعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رغم كونها عامل حاسم في اختيار الممارسات المحاسبية.

8-6 دراسة (Merve Kılıça; Ali Uyarb, 2017)، مقالة بحثية، مجلة المحاسبة ونظم المعلومات الإدارية، المجلد 16، رقم 2، ص 313-339، تحت عنوان: "عملية إعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في تركيا: رؤى بعض الأكاديميين والمحاسبين": الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو التحقق من تصورات المحاسبين والأكاديميين والمراجعين الأتراك فيما يتعلق بعملية إعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال منهجية مقابلة متعمقة، وخلصت النتائج أنه من المتوقع أن يؤدي تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى إحداث تأثير إيجابي على البيانات المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأشار معظم الذين تمت مقابلتهم إلى أن الكيانات سوف تقدم معلومات مالية عالية الجودة وصحيحة ويمكن الاعتماد عليها، نتيجة تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وعلى الرغم من أن تركيا أصبحت واحدة من الشركات التي اعتمدت سابقاً المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلا أن عملية التبني لم يكن من الممكن تنفيذها لأسباب مختلفة، مثل الاختلافات الهامة بين الأنظمة الوطنية الحالية والمعايير المقترحة، ونقص الموظفين المدربين، والمخاوف بشأن التكيف وتكاليف التطبيق، والغموض المتعلق بنطاق تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وأبرزت المقابلات الشخصية الدور الحيوي للجامعات في تدريب وتعليم ممارسي المحاسبة، وفي هذا السياق ينبغي للجامعات تحديث مناهجها الدراسية المحاسبية عن طريق معالجة معايير التقارير المالية.

كما نقترح الدراسة أيضاً إجراء تقييم شامل للتكاليف المتوقعة، بالإضافة إلى الفوائد المتوقعة جراء إعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لصالح الشركات التركية الصغيرة والمتوسطة.

وأوضحت أن نتائج هذه الدراسة ستكون مفيدة للشركات التي تخطط لإعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

8-7 دراسة (Mohammad Saleh Salem Altarawneh, 2015)، أطروحة مقدمة لتحقيق متطلبات درجة الدكتوراه في الفلسفة، جامعة جون مورس، ليفربول، أنكلترا، تحت عنوان: "دراسة مدى ملائمة معايير التقارير المالية الدولية للكيانات الصغيرة والمتوسطة (IFRS) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن": هدفت الدراسة إلى التحقق من مدى ملائمة تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة

ومتوسطة الحجم في الأردن، وبحثت في المشاكل الحالية التي تواجهها الشركات الأردنية الصغيرة والمتوسطة، في ضوء تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الحالية، علاوة على المنافع المتوقعة من تطبيق مثل هذا المعيار.

وفي سبيل ذلك أجريت ما مجموعه 10 مقابلات مع مراجعين خارجيين من أجل أخذ آرائهم، وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم توزيع ما مجموعه 605 من الاستبيانات على مراجعين خارجيين ومديرين ماليين لمؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم، والذين يعدون بيانات مالية تستند إلى المعايير الدولية الكاملة لإعداد التقارير المالية.

وكشفت النتائج الإجمالية على أن المحللين هم أكثر مستخدمي المعلومات المالية الصغيرة والأكثر، بينما كان كل من الموظفين والمساهمين كمستخدمين نادرين للبيانات المالية التي قدمتها الشركات الصغيرة والمتوسطة، علاوة على ذلك وجدت الدراسة بأن المعايير المطبقة حالياً تحتوي على عديد المشاكل مثل: تعقيد القياسات والإعترافات؛ متطلبات الإفصاح العالية؛ إتخاذ قرارات غير ملائمة؛ وقضايا أخرى تتعلق بإعداد التقارير المالية؛ من ناحية أخرى وعلى الرغم من أن المحاسبين، خصوصاً مجموعة مدققي الحسابات كانوا قلقين من عدة عقبات محتملة قد تعيق التطبيق الفعال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن كلا المجموعتين من المستجوبين كانت متفائلة بشكل واضح حول قدرة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم على التخفيف من المشكلات المذكورة أعلاه في تعزيز الممارسة المحاسبية من حيث إعداد وإستخدام المعلومات المالية، وقد وافق جميع المستجوبين على إستبعاد بعض الموضوعات من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لاحتويات الشركات الصغيرة والمتوسطة، بسبب عدم صلة هذه المواضيع بسياق بتلك الشركات، وبالمثل وافق المشاركون بشكل عام على معظم المقترحات الواردة في إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم مقارنة مع تلك القائمة على المعايير الدولية الكاملة لإعداد التقارير المالية، بإستثناء الإقتراح المقترن بقياس بعض الأنواع من الأصول، على سبيل المثال خاصية الإستثمار غير الملموسة؛ وخاصية المصانع والمعدات، والتي رفضتها مجموعة المديرين فقط، في حين لم يتم الإتفاق على العديد من المقترحات المتعلقة بصرف مبالغ من التكاليف بدلاً من إستثمارها، بالإضافة إلى مسائل التأجير والتي لم يوافق عليها المستجيبون؛ وأخيراً تظهر غالبية الردود أن كلا المجموعتين كانت على إستعداد لإعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ونصت الخلاصة النهائية بشكل مختصر على ضرورة تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، وقد تم تقديم توصية بشكل أساسي إلى واضعي المعايير على أساس تصور المدراء لأهمية تطبيق هذه المعايير المالية.

8-8 دراسة (Tereza Boudová, 2014)، أطروحة دكتوراة، كلية الإقتصاد، جامعة بيلسن، التشيك، تحت عنوان: "التحليل المالي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة التحليل المالي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة": تهدف هذه الدراسة إلى تحليل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة (IFRS for SME)، مع التركيز على إنشاءات عقود البناء، أي حساب التكلفة والدخل، علاوة على ذلك تتم مقارنة المحاسبة التي تتم بموجب التشريع المحاسبي التشيكي (قانون

المحاسبة، والمرسوم رقم 2002/500 (Coll)، مع السجلات المعدة بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على الاختلافات الأساسية في كلا النهجين (إعداد البيانات المالية، محتوى وهيكل البيانات الفردية، طرق التقييم، التشريعات المحاسبية، الدخل والربح / الخسارة على أساس السجلات)، وتم إختيار شركة البناء "Sládek-stavby sro" (المصادر الداخلية للقسم الإقتصادي) كنموذج للبحث لهذه الدراسة؛

وتوصلت الدراسة أن هيكل البيانات المالية في جمهورية التشيك يمتاز بالثبات، في حين أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة ليست ثابتة، وكذا فإن تقديم المحتوى الموصى به بالنسبة للتقارير المالية الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة تعتمد بشكل كبير على المنطق والشمولية، ولا تستخدم لأغراض الضريبة، عكس ما هو الحال عليه في التشريع لجمهورية التشيك، حيث أن الغرض منه في المقام الأول هو تعريف المستخدمين الخارجيين بتشغيل الشركة، وكذا من الاختلافات الأخرى على سبيل المثال سجلات الممتلكات، وتسجيل وتصحيح الأخطاء المحاسبية... إلخ.

كما توضح الدراسة أيضا أنه يمكن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة (IFRS for SME) دون أي مشاكل لشركات المحاسبة العاملة وفقاً للتشريعات التشيكية، كما أن السجلات المحاسبية المعدة بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة توضح بشكل أفضل مبادئ المحاسبة الفردية، وتضمن نظرة عادلة ونزيهة للحقائق المحاسبية.

وكذا فإن هذه الدراسة ستكون بمثابة منهجية لتطبيق المعيار المذكور أعلاه فيما يتعلق بتحديد قاعدة ضريبة دخل الشركات، والتي يتم حسابها بناءً على النتيجة الإقتصادية المحددة وفقاً للتشريع التشيكي إذا ما قررت "Sládek-stavby" حساب الضرائب والرسوم وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، رغم إستبعاد الدراسة قيام مثل هذا الأمر.

8-9 دراسة (Doris K. Feltham, 2013)، أطروحة دكتوراة، كلية الإدارة والتكنولوجيا، جامعو والدن، و.م. الأمريكية، تحت عنوان: "تبني معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة": سعت هذه الدراسة وبناءً على نظرية أصحاب المصلحة، إلى تحديد كيفية تأثير اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم على التقارير المالية للكيانات الخاصة بالولايات المتحدة، وذلك بإستخدام الفروق المحددة في التقارير بين مجموعتين من المعايير، وتم إعداد معايير إفتراضية لإعداد التقارير المالية الدولية للشركات الصغيرة والمتوسطة لثلاثة كيانات مشاركة، ووفر تحليل التباين بين للتقارير المالية الافتتاحية للبيانات المالية بإستخدام المعايير الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والبيانات المالية الأصلية بإستخدام مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة، وسيلة لتحديد أثر الإبلاغ المالي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لتبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وتوصلت كل دراسة من دراسات الحالة الثلاث، إلى عدم وجود تأثير لإعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بشكل كبير على التقارير المالية للكيانات الخاصة في

الولايات المتحدة، مع الإشارة إلى أن نقل المعلومات المالية سيكون هو نفسه بشكل أساسي باستخدام المعايير الدولية المبسطة لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة (GAAP) الأكثر تعقيداً، وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم يجب اعتبارها مجموعة مقبولة من المعايير لإعداد البيانات المالية عالية الجودة من قبل الكيانات الخاصة الأمريكية، وقد وجدت أن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يكون له تأثير محدود على البيانات المالية للكيانات الخاصة التي تعد البيانات المالية حالياً وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة، كما يعتبر التدقيق المهني يلعب دوراً في كيفية إمثال الشركات لإرشادات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتساهم هذه الدراسة إيجابياً في التغيير الاجتماعي من خلال توفير المعرفة الجديدة لمساعدة الشركات الخاصة في تقييم اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويمكن لهذه المعرفة بدورها، أن تقلل تكاليف الإبلاغ المالي وتحسن الظروف الاقتصادية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مع التوصية بإجراء مزيد من البحوث في على المزيد من المنظمات المشاركة لتحديد ما إذا كانت الأبحاث المستقبلية ستؤكد أو تدحض النتيجة المتوصل إليها.

وإستناداً إلى هذه الدراسة البحثية، يمكن للكيانات الخاصة في الولايات المتحدة اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة دون تغيير كبير في عرض نتائجها المالية، ونتيجة لذلك تجادل الدراسة بأن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة هي مجموعة من معايير الجودة المالية المتاحة حالياً والتي يجب على الكيانات الخاصة الأمريكية اعتبارها بديلاً مقبولاً لمعايير (GAAP) الأكثر تعقيداً في الولايات المتحدة.

8-10 دراسة (Sutthirat Ploybut, 2012)، أطروحة دكتوراة في الفلسفة، قسم المحاسبة والمالية، جامعة بورتسموث، أنكلترا، تحت عنوان: "التقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تايلاند": تبحث هذه الدراسة في تقارير الشركات الصغيرة والمتوسطة في تايلاند للتأكد من ميزاتها وتقييم تكاليفها ومنافعها لأصحاب المصلحة من الشركات الصغيرة والمتوسطة، وإعتمدت كلا النهجين النوعي والكمي في الدراسة، منها مقابلات شبه منتظمة مع أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة والمستخدمين للبيانات المالية وأصحاب المصلحة الآخرين، وتم إجراء مسح إستبباني وإستعراض البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومستخدميها، وكذا تحليل البيانات أحادية المتغير ومتعددة المتغيرات لهاتين المجموعتين من البيانات.

وخلصت تلك المقابلات والدراسة الاستقصائية إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في تايلاند تقوم بإعداد ونشر تقاريرها المالية إلى حد كبير من أجل تلبية المتطلبات القانونية، وتعتمد على المحاسبين في الوفاء بالتزامات الإبلاغ، أما بالنسبة لمديري الشركات الصغيرة والمتوسطة، فلم تعتبر تكاليف الإبلاغ عبئاً إضافياً؛

ومع ذلك، يبدو أن المعلومات المالية في الشركات الصغيرة والمتوسطة المالية غير قادرة على تلبية إحتياجات هؤلاء المستخدمين الرئيسيين (السلطات الضريبية وإدارات الكيانات والمقرضون)، ويتم اعتبار إعداد البيانات المالية ذات

الدوافع الضريبية، والإفصاحات المحدودة والمعلومات غير المحدثة، بإعتبارها نقاط الضعف الرئيسية في البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويبين تحليل البيانات المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أن غالبية تلك الشركات تنخرط في معاملات تجارية بسيطة، ويعتبر عدم الإمتثال لمعايير المحاسبة الإلزامية موجود بين العديد منها، وتعتبر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة معقدة للغاية بالنسبة للعديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة التايلندية، ويمثل عدم الإتساق مع القواعد الضريبية مشكلة تواجهها تلك الشركات، ويوافق مديرو الشركات الصغيرة والمتوسطة على التكاليف والفوائد المحتملة لإعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، لكن الغالبية منهم سوف يطلبون المشورة من محاسبهم قبل إتخاذ قرارات التبني، كما توفر الدراسة آثار تبني هذه المعايير على الشركات الصغيرة والمتوسطة ومحاسبها وأصحاب المصلحة فيها.

8-11 دراسة (Ronita Devi Ram, 2012)، أطروحة دكتوراة في الفلسفة، كلية إدارة الأعمال، جامعة سيدني، أستراليا، تحت عنوان: "تطوير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم": تتناول هذه الدراسة كيف ولماذا أضاف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) المشروع الخاص بالكيانات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) إلى جدول أعماله، وغطت الدراسة الأحداث من مارس 2000 إلى يوليو 2009، ويطبق هذا البحث طرق البحث التاريخية والملاحظة من خلال الاجتماعات والمقابلات الرئيسية، وتوظيف مجموعة واسعة من الوثائق المتعلقة بالمشروع الخاص بالكيانات الصغيرة والمتوسطة وملاحظات الاجتماعات الرئيسية، ويتضمن 32 مقابلة مع الأشخاص الرئيسيين الذين لديهم إهتمام ومشاركة في تطوير المعيار، كما أنه يعتمد على وثائق تقرير مجلس المعايير الدولية التي توفر حسابات مراقبة تفصيلية لإجتماعات مجلس إدارة (IASB)؛

وتوضح النتائج الرئيسية أن المشروع الخاص بالكيانات الصغيرة والمتوسطة قد تم معارضته داخل مجلس المعايير الدولية من قبل بعض أعضاء مجلس الإدارة وكبار الموظفين، الذين عدم إمتلاكهم لتفويض إنتاج مجموعة أخرى من المعايير، مع احتمالية كون المشروع قد منحازا إلى جهة على حساب جهة أخرى، من قبل المعارضين للمشروع، وقام رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بإزالة هذه العقبات من خلال البحث عن تغيير في دستور لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASCF) وخلق منصب جديد لتوجيه المشروع "مدير مشروع الشركات الصغيرة والمتوسطة"، يقدم تقاريره مباشرة إلى المجلس.

وتقدم هذه الدراسة أربعة مساهمات في أدبيات إعداد المعايير المحاسبية:

أولاً، تقرر هذه الدراسة بوجود فجوة في الأدبيات فيما يتعلق بكيفية إضافة القضايا إلى جدول أعمال مجلس معايير المحاسبة الدولية؛ وأظهرت هذه الدراسة أن مجلس معايير المحاسبة الدولية قد يضيف مشروعاً إلى جدول أعماله لعدة أسباب أخرى غير تلك الموضحة في كتيب الإجراءات القانونية؛

ثانياً، أظهرت الدراسة أن مجلس معايير المحاسبة الدولية قد سبق وأن حدد سياسته المقترحة قبل إضافة المشروع إلى جدول أعماله هذا المشروع، وأصبح من الواضح أن مجلس معايير المحاسبة الدولية قد لا يكون مفتوحاً لإجراء تغييرات جوهرية عليه؛

ثالثًا، حددت الأدبيات الحاجة إلى فهم دور الكوادر الفنية في تحديد وإدارة المشاريع، وأظهرت هذه الدراسة أن دور الكادر الفني يتجاوز مجرد القيام بدور الوسيط في الجوانب الفنية للمشروع، بل يشمل إدارة المشاريع لبناء الدعم وتسويق المشروعات؛

رابعًا، هذه الدراسة هي الأولى التي تستخدم إطار عمل لدراسة عملية وضع المعايير الدولية من قبل - مجلس معايير المحاسبة الدولية-، كما سلطت الضوء على التفاصيل الدقيقة المضمنة في عملية وضع المعايير الخاصة بالكيانات الصغيرة والمتوسطة، ويوفر فهمًا أفضل لعملية إدراجه إلى جدول أعمال مجلس معايير المحاسبة الدولية، وكذا مراحل تطويره.

8-12 دراسة (Suhaib Aamir; Umar Farooq, 2010)، ماجستير في المحاسبة، كلية أوميا

للأعمال، جامعة أوميا، السويد، تحت عنوان: "تقييم مدى إستعداد الكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم في السويد لإعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) للكيانات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)": كان الموضوع الرئيسي لهذه الدراسة بحث مدى ملائمة تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والصعوبات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في السويد تجاه تلك المعايير، علاوة على ذلك سيتم إجراء هذه الدراسة للتحقق مما إذا كانت الشركات الصغيرة والمتوسطة في السويد تفضل إختيار وإستخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة أو مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا السويدية.

من أجل تحقيق الأهداف المحددة، تم إجراء بحث نوعي يستخدم مقابلات شبه منتظمة مع أحد عشر شخصًا ذلك من أجل مراعاة معايير الجودة للعمل البحثي، وتم إختيار العينة إستنادًا إلى ثلاث فئات مختلفة من المجيبين (شركات التدقيق، الشركات الصغيرة والمتوسطة، الخبراء - رأي من المنظور الأكاديمي-)؛

بناءً على النتائج النوعية والتحليل، بينت النتائج أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في السويد لا تميل نحو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة وليست مستعدة بأي حال من الأحوال لإعتماد هذه المعايير، نظرًا لأنه تم تصميم مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا في السويد على مدار سنوات (100 عام)، وجميع الشركات الصغيرة والمتوسطة على دراية كبيرة بالقواعد والمبادئ المطبقة في مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا السويدية، وتوافقها مع القوانين واللوائح الضريبية السويدية، عكس ما هو الحال عليه بالنسبة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتعتبرها مجموعة معقدة من المعايير المحاسبية التي ستحملها الكثير من التكلفة وستؤثر على عملياتها وربحياتها إلى حد كبير، كما أن معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة تعمل محليًا وليس لديها أي طموحات في التحول إلى العالمية أو جمع الأموال من السوق الدولية، ورأى المستجوبون أن الاحتراف والمهارات المحاسبية لموظفي المحاسبة أمر مهم في رفع جودة البيانات المالية وكفاءتها من حيث تقديم وإفشاء أقصى قدر من المعلومات والوقائع المناسبة عن الشركة إلى السوق، وأوصت الدراسة بضرورة إعطاء الأولوية للجهود المبذولة لإذكاء الوعي بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن القيام بذلك عن طريق ترتيب الحلقات الدراسية والبرامج التدريبية والمؤتمرات بشأن الوعي بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

وإستخداماتها، وتحليل عاملي "التكلفة-الفائدة" للمعايير الدولية للإبلاغ المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من منظور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهذا لتبديد مخاوف التي أبداه مالكو المؤسسات إتجاه المعايير الجديدة.

9- مساهمات الأطروحة

9-1 المساهمات النظرية:

سيكون البحث مفيداً كمراجعة الأدبيات لأنه يضع أساساً لمزيد من البحث بشأن الشركات الصغيرة والمتوسطة وإمتثالها للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومساهمتها في الإقتصاد، وستساعد هذا في تقييم ما إذا كانت الشكوك الأولية التي ظهرت عند تقديم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة لأول مرة حول فعالية المعايير في تقليل تكاليف الإفصاح وتحسينها من عدمه، كما ستسليط الضوء على كل من التعقيدات المتأصلة في إعتدال المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمشاكل في تفسير وتطبيق هذه المعايير بطريقة متسقة، فهي بمثابة أساس للعديد من مجالات البحث في المستقبل.

9-2 المساهمات المنهجية:

تضيف هذه الرسالة إلى أدبيات المحاسبة رؤى مهمة حول التنفيذ الناجح للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال إظهار الأدلة من كل من بعض معدي ومستخدمي البيانات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتأخذ الأطروحة في الإعتبار ردود مباشرة من ذوي الإختصاص حول إمكانيات إعتدال معايير الإبلاغ المالي الدولية للشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وكان الأساس المنطقي لإختيار طريقة البحث الكمي ذو شقين، أولاً سمحت الطريقة باستكشاف العلاقات بين المتغيرات من خلال إختبار الفرضيات من خلال إستخدام تحليل الانحدار لهذا الغرض، وثانياً تم إستخدام النتائج لقبول أو عدم قبول فرضيات المتعلقة بالإشكاليات المطروحة.

9-3 مساهمات عملية:

ستساهم هذه الرسالة في فهم كيفية ضبط التنظيم المحاسبي للشركات الصغيرة والمتوسطة في بلد إنتقالي مثل الجزائر، مع مراعاة اللوائح القانونية (للدولة)، وكذا تلبية إحتياجات المستخدمين الآخرين، وستساهم أطروحتنا أيضاً في مسألة ما إذا كانت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بإعتبارها معايير مبسطة، مناسبة للكيانات في البلدان التي تمر بمرحلة إنتقالية مع التركيز على ممارسي المحاسبة وأكاديميي المحاسبة، ويمكن أن تسهم الدراسة أيضاً في الآثار المترتبة على الممارسات المحاسبية المختلفة فيما يتعلق بنظام المحاسبة المثبت في الجزائر، كما أتاح أيضاً صياغة توصيات معينة فيما يتعلق بالعلاقة بين المحاسبة المحلية والمعايير الدولية، وتترك المجال واسعاً للبحث في المستقبل في هذا المجال.

الفصل الاول

مراجعة الأودييات النظرية لمعايير الإبلاغ المالي الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

في ظل بيئة سوق دائمة التطور فإن الشركات مجبرة على التمحور لمواكبة تلك التطورات الحاصلة، وتعد المحاسبة جزءاً من البنية التحتية لا يمكن تحقيق التواصل الجيد إلا من خلال التقارب بين لغاتها، ولعله أحد أبرز الجوانب الصعبة في التكامل الدولي للأسواق هو التنوع في تطبيقات المحاسبة في الدول، التي تسببها الهياكل الثقافية والإقتصادية والإجتماعية والتاريخية والسياسية، حيث أنه من شأن مجموعة مشتركة من معايير الإبلاغ المالي المقبولة عالمياً أن تقلل من تنوع ممارسات الإبلاغ المالي في جميع أنحاء دول العالم، وتمكن من حركة رأس المال عبر الحدود وزيادة التكامل الإقتصادي، وإدراكاً لهذا الواقع وضرورة تكييف المحاسبة المحلية مع البيئة العالمية الجديدة والمتطلبات الجديدة لمتخذي القرار، فقد سعت الهيئات المنظمة للمحاسبة عالمياً إلى حلول تسمح بتحسين وتطوير المحاسبة المالية ومخرجاتها الرئيسية، وتمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري لإقتصادات البلدان، وتشكل مساهمة مهمة في ناتجها المحلي الإجمالي وفي إستدامة مستويات توظيفها، والهدف من هذا الفصل هو مناقشة وتحليل المؤلفات التي تتعلق بإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بإتباع الخلفية النظرية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث نقدم شرحاً موجزاً فيما يتعلق بالأساس المنطقي والهدف العام للتقرير المالي، ثم يتم شرح الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الصادرة عن واضعي المعايير المحاسبية، مثل مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية، مع التركيز على نطاق وأهداف التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية

نستعرض من خلال هذا المبحث السرد النظري للمعايير المحاسبي الدولية، وكذا مدى شرعية مجالس المحاسبة في وضع معايير إبلاغ مالي خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا عن الخيارات المحاسبية للتكييف المتاحة دولياً.

المطلب الأول: مجلس معايير المحاسبة الدولية

لعله مما لا شك فيه أن المعلومات المحاسبية الواضحة تؤدي إلى إدارة ناجحة للشركة، بغض النظر عن حجمها، ويتم تحديد متطلبات إعداد التقارير المالية إلى حد كبير من خلال الأشكال القانونية للمنشآت، وأثار العبء الواقع على الكيانات الصغيرة ومتوسطة الحجم جراء الإمتثال لمبادئ ممارسات تتشكل أساساً من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مخاوف كبيرة بين ممارسي المحاسبة في جميع أنحاء العالم¹.

وقد عرّف بول هولت وشيريل هين التنسيق على أنه عملية لتقليل الاختلافات في المحاسبة، لتشجيع التوحيد القياسي (هولت وهين، 2001)، ويتمثل تأثير التنسيق في زيادة إمكانية المقارنة بين البيانات المالية المقدمة من الشركات²، وتشير الفكرة الأساسية حول ما إذا كان يجب تنظيم التقارير المالية أم لا إلى مفهومين رئيسيين هما (السوق الحرة؛ والتنظيم المؤيد)، ويفترض الأول أن "المعلومات المحاسبية هي سلعة إقتصادية ماثلة للسلع أو الخدمات الأخرى"؛ ويدعو المفهوم الثاني إلى تقديم المعلومات المحاسبية للجمهور، والتي تمكن أصحاب المصلحة من الحصول على المعلومات المحاسبية دون الحاجة إلى الدفع مقابل إعداد هذه المعلومات؛ وبالتالي يكون لدى المعدين دافع أقل لإعداد هذه المعلومات التي تؤدي في النهاية إلى تقويض جودة المعلومات المحاسبية³.

ومن الناحية العملية تنقسم الأهداف الرئيسية لتنظيم التقارير المالية إلى نهجين: الإقتصاد الكلي والإقتصاد الجزئي، حيث يشير منهج الإقتصاد الكلي إلى بلدان القانون الخاص مثل ألمانيا وفرنسا، وتعتبر الحكومة هي المستخدم الرئيسي للبيانات، حيث يركز نهج الإقتصاد الكلي على استخدام المعلومات المالية للأغراض الضريبية وكذلك تخطيط الإقتصاد الوطني، وبالتالي تتأثر البيانات المالية بشكل أساسي بنظام إعداد التقارير الضريبية، على العكس من ذلك يركز منهج الإقتصاد الجزئي على استخدام المعلومات المالية من قبل المساهمين، ويشير المنهج الأخير إلى دول القانون العام مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا، حيث يؤثر القطاع الخاص وممارسو المحاسبة على شكل المعلومات المالية وعملية وضع المعايير⁴.

وكان مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) أول هيئة محاسبية وضعت إطار مفاهيمياً للعمل في عام 1970؛ ويعرّف مجلس معايير المحاسبة المالية الإطار المفاهيمي بأنه "نظام متماسك من الأهداف والأساسيات

¹ VAN WYK, H. A, ROSSOUW, J, **IFRS for SMEs in South Africa: a giant leap for accounting, but too big for smaller entities in general**, Meditari Accountancy Research, Vol 17, No. 1, 2009, p. 99.

² Ana-Maria Pascu, Andreea Vasiliu, **International financial reporting standard for small and medium-sized entities-A new challenge for the European Union**, Alexandru Ioan Cuza University of Iaşi CES Working Papers, III, (1), 2011, p. 121.

³ Mohammad Saleh Salem, **An Investigation into the Suitability of International Financial Reporting Standards for Small and Medium- sized Entities (IFRS for SMEs) in Jordan**, Doctor of Philosophy, John Moores University, Liverpool, April 2015, p. 16.

⁴ Mohammad Saleh Salem Altarawneh, [op. cit](#), p. 16.

المتربطة والتي من المتوقع أن تؤدي إلى معايير متسقة والتي تحدد طبيعة ووظيفة وحدود المحاسبة والتقارير المالية¹، وكانت أبرز أهداف مؤسسة IASC، كما هو منصوص عليه في دستورها، هي:

أ- تطوير مجموعة واحدة من معايير المحاسبة العالمية عالية الجودة والمفهومة والقابلة للتنفيذ للصالح العام، والتي تتطلب معلومات عالية الجودة وشفافة وقابلة للمقارنة في البيانات المالية وغيرها من التقارير المالية، لمساعدة المشاركين في مختلف أسواق رأس المال في العالم والمستخدمين الآخرين للمعلومات لإتخاذ القرارات الاقتصادية؛

ب- تعزيز استخدام تلك المعايير وتطبيقها بدقة؛ و

ج- عند تحقيق الأهداف المرتبطة بـ (أ) و (ب)، يجب مراعاة ما يلي:

د- الاحتياجات الخاصة للكيانات الصغيرة والمتوسطة والإقتصادات الناشئة؛ و

هـ- تحقيق التقارب بين معايير المحاسبة الوطنية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مع إيجاد الحلول عالية الجودة.²

وقد إلترمت هيئات المحاسبة المهنية في جميع أنحاء العالم بإستخدام أفضل مساعيها لإقناع الحكومات، وهيئات وضع المعايير، ومنظمي الأوراق المالية، ومجتمع الأعمال الذي ينشر البيانات المالية بالإمتثال لمعايير المحاسبة الدولية³، وحاليًا يتم إستخدام ثلاثة مواءمات محاسبية دولية رئيسية، وهي مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا في الولايات المتحدة (مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا)، والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، والتوجيهات المحاسبية للإتحاد الأوروبي (التوجيهات الرابعة والسابعة والثامنة على وجه الخصوص)⁴، وهي مجموعة من معايير المحاسبة المبنية على المبادئ بدلاً من تلك المعايير التي "تستند إلى القواعد"⁵، مبادئ عامة مثل مبادئ الإعتراف ومبادئ القياس ومبادئ الاستبعاد ومبادئ العرض والإفصاح⁶.

أما بالنسبة لمجلس معايير المحاسبة الدولية فيعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً عن جميع أنشطة وضع المعايير، بما في ذلك تطوير وإعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ويضم 14 عضوًا من جميع أنحاء العالم يتم إختيارهم من قبل الأمناء، بناءً على المهارات الفنية والخبرة التجارية والسوقية ذات الصلة، وتظل هذه المعايير الدولية للمحاسبة سارية إلى المدى الذي يتم تعديلها أو سحبها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، وكجزء من الإجراءات الواجبة في تطوير معايير جديدة أو منقحة، ينشر مجلس الإدارة مسودة عرض للمعيار المقترح للتعليق العام من أجل الحصول على آراء جميع الأطراف المهتمة، كما تنشر "أساس الاستنتاجات" لمسودات العرض والمعايير لشرح كيفية توصلها إلى استنتاجاتها وإعطاء معلومات أساسية، وعندما لا يتفق عضو أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة مع أحد المعايير، فإن

¹ Mohammad Saleh Salem Altarawneh, [op. cit](#), p. 17.

² Mirza, A. Holt, G, Orrell M, [op. cit](#), p. 5.

³ Mirza, A. Holt, G, Orrell M, [op. cit](#), p. 2.

⁴ Veronika Ottová, **Accounting and financial management of a company Analysis of IFRS rules for SMEs**, diploma thesis, University of Economics in Prague, 2013, p. 3.

⁵ Carmona, Salvador; Trombetta, Marco, **On the global acceptance of IAS/IFRS accounting standards: The logic and implications of the principles-based system**, Journal of Accounting and Public Policy, 27.6, 2008, p. 456..

⁶ Suhaib Aamir, Umar Farooq, **Assessing the Preparedness of Small and Medium-sized Entities in Sweden to Adopt International Financial Reporting Standard (IFRS) for Small and Medium-sized Entities (SMEs)**, MASTER THESIS, Umeå School of Business, Umeå University, 2010, p. 16.

المجلس ينشر تلك الآراء المخالفة مع المعيار للحصول على المشورة بشأن المشاريع الكبرى، وغالبًا ما يشكل المجلس لجانًا استشارية أو مجموعات متخصصة أخرى، وقد يعقد أيضًا جلسات استماع عامة وإجراء اختبارات ميدانية على المعايير المقترحة، وتتوفر 25 ترجمة مكتملة باللغات الألبانية والعربية والأرمينية والبوسنية والصينية (المبسطة) والكرواتية والتشيكية والإستونية والفرنسية والألمانية والإيطالية واليابانية والكازاخستانية والخميرية والليتوانية، المقدونية، المنغولية، البولندية، البرتغالية، الرومانية، الروسية، الصربية، الإسبانية، التركية والأوكرانية، والترجمات قيد المناقشة مع مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هي الأفريكانية والجورجية والقرغيزية والتركمانية¹.

المطلب الثاني: شرعية مجلس معايير المحاسبة الدولية في تطوير المعايير الدولية للشركات الصغيرة والمتوسطة

لم يؤد قبول وفرض مجلس معايير المحاسبة الدولية للمعايير الدولية للشركات الصغيرة والمتوسطة، إلى تغيير دور واضعي المعايير الوطنية فحسب، بل خلق أيضًا اختلافات ملحوظة في المعايير نفسها، والجدل هنا ليس حول مناقشة مبدأ التبسيط فقط، ولكن المناقشات امتدت أيضًا حول قابلية تطبيق المعايير الكاملة نفسها، وبالتالي ما إذا كان التنسيق الحقيقي هو هدف قابل للتحقيق، حيث يعتبر كل من دور الإشراف أو المساءلة ودور فائدة القرار أهدافًا للتقارير المالية ذات الأغراض العامة، لذلك يحتاج المجلس الدولي لمعايير المحاسبة إلى تطوير كلا المفهومين وحل هذه المناقشات الطويلة الدائرة².

وتحت تبرير عولمة الأسواق الدولية، حاول مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) تبسيط المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بعدة طرق، ولكن لم يتم تقديم مبرر فعال لهذا التبسيط على أساس إحتياجات المعلومات للمستخدمين، وأشار تقرير المجلس الدولي للمعايير المحاسبية 2004 وفي فقرته الثامنة، لكون أحد أهداف المجلس كان "تطوير مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية عالية الجودة ... للمصلحة العامة ... لمساعدة المشاركين في أسواق رأس المال المختلفة في العالم"، وكان تطوير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية موجّهًا نحو أسواق رأس المال، بهدف الحد من عدم تناسق المعلومات بين معدي ومستخدمي البيانات المالية³، وهذا يعني أن دور المجلس الدولي لمعايير المحاسبة كان مقصورًا على تطوير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمشاركين في سوق رأس المال في العالم، وأن وضع أي معايير خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة أو البلدان النامية كان خارج اختصاصه الدستوري⁴.

¹ Abbas Ali Mirza, Magnus Orrell, Graham J. Holt, **Wiley IFRS: Practical Implementation Guide and Workbook**, John Wiley & Sons, Second Edition, 2010, p. 6.

² Rachel F. Baskerville and Carolyn J. Cordery, **Small GAAP: a large jump for the IASB**, Tenth Annual Conference for Financial Reporting and Business Communication, Cardiff Business School, 6-7 July 2006, p. 4.

³ BERTONI, Michele; DE ROSA, Bruno, **The evolution of financial reporting for private entities in the European Union**, Available at SSRN 1536065, 2010, p. 2.

⁴ Ronita Devi Ram, **Development of the International Financial Reporting Standard for Small and Medium-sized Entities**, Doctor of Philosophy, Discipline of Accounting, The University of Sydney Business School, 2012, p. 5.

أما فيما يتعلق بالتنفيذ، وكذلك مراجعة معايير الشركات الصغيرة والمتوسطة، طلب المجلس من فريقه الفني تطوير مشروع يتعامل بشكل أساسي مع الجانبين التاليين: كيفية الإجابة على الأسئلة التي طرحتها الجهات عند تطبيق المشروع الجديد للمرة الأولى، وكيف يتم تحديث "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة"¹.

المطلب الثالث: الخيارات المحاسبية للتكيف

في مقال لجمعية المحاسبة الأمريكية (1972، ص 317) نقراً: "تنشأ مشاكل كثيرة جداً في المحاسبة من مشكلة واحدة: وهي صعوبة الاختيار بين المعلومات والخيارات المحاسبية"، وفي أوائل السبعينيات طور فيلثام وديمسكي (1970) نظرية معيارية لتقييم نظم المعلومات المحاسبية البديلة، سهلت نظريتهم المعيارية في فهم مشكلة الاختيار المحاسبي، لكنهم تجاهلوا قدرة المحاسبين على تطبيق تلك النظرية، كما قام جوردون وديكمان (1964) بتحليل الدوافع الإقتصادية للمديرين في اختيار مبادئ المحاسبة، وخلصوا إلى أن المديرين يسترشدون بالسعي وراء الزيادة من الأرباح، من ناحية أخرى يوضح بال (1972) وساندر (1975) بشكل تجريبي أنه على المستوى العالمي للسوق، يتم إجراء تعديلات على مبادئ المحاسبة بموجب افتراضات كفاءة السوق، لهذا السبب فإن المديرين ليسوا متحمسين لاختيار مبادئ المحاسبة التي تقلل الربح.

كما حلل فيرشيا (1986) الظروف التي يسمح فيها المديرون لطرف ثالث بالاختيار بين الطرق المحاسبية البديلة، ويخلص إلى أن تعظيم الربح شرط لا غنى عنه، وبالمثل أظهر دي انجلو وسكينر (1992) أنه في حالة الشركات التي تواجه صعوبات مادية يختار المديرون الأساليب التي تزيد من الربح.

ووفقاً لغريفيين (1983)، يفضل المديرون المعايير المحاسبية التي توفر صورة دقيقة لموقف الشركة لجميع مستخدمي البيانات المالية (الحالية والمحتملة)، وزيادة ثروة المالكين، وزيادة القيمة السوقية للأصول، ومديري الفوائد والثروة المالية وغير المالية مع احترام اللوائح².

- **التنسيق المحاسبي:** برز الإهتمام المتزايد بين الباحثين في مجال المحاسبة منذ العام 1960 من خلال دراسة النظم والنماذج المحاسبية المختلفة المطبقة في جميع أنحاء العالم بهدف تحقيق التنسيق المحاسبي الدولي، وقد قام مجموعة من الطلاب الأمريكيين والإنجليز والكنديين برعاية كل من (AICPA) "المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين"، و(ICAEW) "معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز"، و(CICA) "المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين"، بإنشاء مجموعة هدفها مقارنة الممارسات والنهج المحاسبية للمحاسبين في الدول الثلاث، وتشجع هذه المجموعة المحاسبين على التخلي عن التنوع من خلال إختيار إنشاء منظمة دولية تكتب معايير محاسبية للاستخدام

¹ HEDFI Mohamed Rached, **NORME IFRS POUR PME :PRESENTATION ET ETUDE D'OPPORTUNITE POUR LA TUNISIE**, Diplôme National d'Expertise Comptable, Université de la Manouba, Tunisie, 2011, p. 61.

² Elena Barbu, **40 ans de recherche en harmonisation comptable internationale**, Normes et Mondialisation, May 2004, France, pp.CD-Rom, fffhalshs-00592767, p. 2.

الدولي، وتُظهر الأبحاث التي أجريت في إطار تنسيق المحاسبة الدولية استخدام مفاهيم مختلفة في لغة المحاسبة غالبًا ما تكون¹:

- **المواءمة:** تم استخدام هذا المصطلح بشكل خاص في الأدب الأوروبي، تعتبر المواءمة بين التنسيق والتوحيد، وتهدف إلى تقليل تنوع الممارسات المستخدمة في المحاسبة لجعلها أكثر قابلية للمقارنة، وهناك تفسيرات مختلفة لهذا المصطلح ونقتبس:

- نوبس وباركر: "المواءمة هي مبدأ يهدف إلى زيادة قابلية الممارسات المحاسبية للمقارنة، من خلال الحد من مستويات التباين؛"

- ساندغارين: "المواءمة تعني التوفيق بين وجهات النظر المختلفة وتجنب التضارب المنطقي الذي لا يمنع وجود خيارات محاسبية في المعايير؛"

- في الأدبيات الفرنسية نذكر تعريف برنار كولاس: "مواءمة المحاسبة هو عملية مؤسسية، الغرض منها تحقيق التقارب بين المعايير والممارسات الوطنية، وبالتالي تسهيل مقارنة البيانات المحاسبية التي تُعدها البلدان المختلفة".

- **التوحيد:** لا يمكن فصل التوحيد عن طبيعة النظام الإقتصادي لأنه مرتبط بالمعلومات التي يحتاجها ذلك النظام، حيث أصبح من الضروري وبشكل خاص بالنسبة للبلدان النامية اعتماد هذا النهج في المحاسبة من أجل تطوير نظمها المحاسبية الداخلية، ويُستخدم مصطلح التوحيد في النظم القارية (الأوروبية خاصة)، وقد تم تنفيذ العديد من الأعمال بهذا المعنى من قبل الباحثين الذين عرّفوه من خلال:

- برونيل: " هو مجموعة القواعد المطبقة على أساس طوعي إما بموجب نصوص تنظيمية وملزمة لنوع الأعمال وحساب أسعار التكلفة وكذلك عرض النتائج والبيانات المالية؛"

- ب. لوزيل: "التوحيد هو إخراج مجموعة منسقة من النظم المحاسبة، مع مراعات الجانب الإقتصادي والإجتماعي؛"

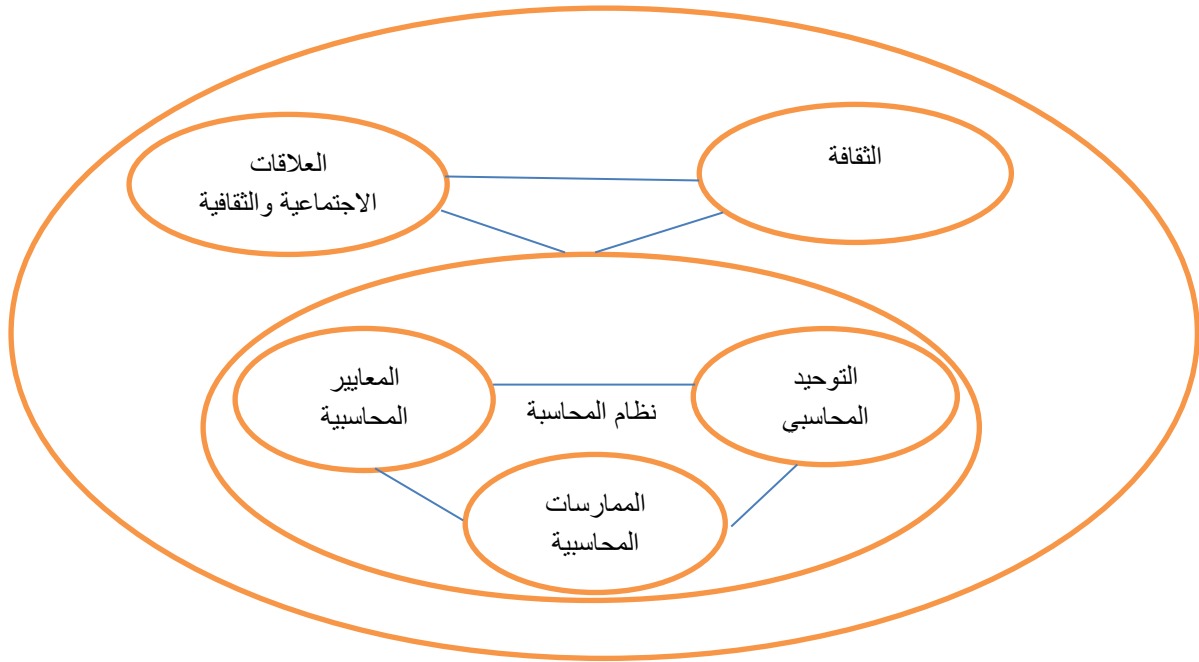
- ب. كولاس: "يهدف التوحيد إلى تطبيق معايير متطابقة في نفس المساحة الجيوسياسية، وتهدف إلى توحيد الممارسات المحاسبية في نفس هذا الفضاء؛"

ج. **التنسيق:** ويجعل بالإمكان تحقيق التوحيد الكامل (في القواعد ولكن ليس في الممارسات)، ومن هنا يبدو أكثر طموحًا من المفهومين السابقين لأنه يؤدي إلى اعتماد قاعدة محاسبية واحدة سيتم تطبيقها عالميًا.

ولفهم هذه المفاهيم بشكل أفضل يتم تمثيلهم من خلال الرسم التخطيطي التالي:

¹ Lakhdar KHELLAF, **Les Normes Internationales De Comptabilite (IAS – IFRS) Et Leur Application En Algerie Cas Du Systeme Comptable Et Financier Algerien (SCF)**, These Doctorat, Faculte Des Sciences Economiques Commerciales Et Sciences De Gestion, Universite El Hadj Lakhdar – Batna, 2014, p. 35-37.

الشكل رقم (01): الأنظمة الفرعية للنظام المحاسبي "التوحيد القياسي" و "المعايير المحاسبية" و "الممارسات المحاسبية"



Source: Muriel Benkel, **Comparaison du droit comptable allemand et du droit comptable français: une approche systémique**, Thèse de doctorat, Gestion et management, Université Paris Dauphine - Paris IX, 2013, Français, p. 66.

المبحث الثاني: الخلفية الأدبية لمعايير الإبلاغ المالي الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ومن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى الإحتياج المحاسبي لمستخدمي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم إلقاء نظرة عامة على تلك المعايير، والتعديلات التي طرأت عليها منذ إنشائها إلى غاية اليوم.

المطلب الأول: الإحتياجات المحاسبية لمستخدمي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطبيقاً لنظرية أصحاب المصلحة
كما هو معروف في نظرية فائدة القرار، يعد تقييم فائدة القرار للمستخدمين إختبار أساسي لتحديد المبادئ المقبولة عمومًا لوضع اللوائح المحاسبية¹، وبالتالي فإن الهدف الأساسي من تقديم هذا المعيار هو توفير تسهيلات إعداد التقارير المالية، وتقليل العبء الإداري للكيانات التي ليس لديها مساءلة عامة ولكنها تعد بيانات مالية للأغراض العامة للمستخدمين الخارجيين، ويعتبر الإهتمام بفائدة إتخاذ القرار في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تحولاً نموذجياً في الفكر التقليدي لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتفترض نظرية فائدة القرار أن "الهدف الأساسي للمحاسبة هو المساعدة في عملية صنع القرار" للمستخدمين "المهتمين لتقارير المحاسبة من خلال توفير بيانات محاسبية مفيدة أو ذات صلة"².

فعلى عكس الكيانات المدرجة، فإن أحجام الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام أصغر، ومن المرجح أن يشارك الملاك في إدارة الأعمال، ويمكن وصف تضارب الوكالة بأنه سلوك المديرين الذين لا يتصرفون في مصلحة

¹ DINUJA PERERA, **ADOPTION OF INTERNATIONAL FINANCIAL REPORTING STANDARDS (IFRS) FOR SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTERPRISES (SMEs): PROBLEMS AND CHALLENGES**, Doctor of Philosophy, Faculty of Business and Economics, University in fulfilment, 2015, P.33.

² DINUJA PERERA, [op. cit](#), p. 22.

المالكين، وقد يتم التقليل من تضارب الوكالة عندما يكون المالك عضواً في الإدارة، بمعنى آخر تتواءم فرص نمو الأعمال والمخاطر المرتبطة بها من خلال المشاركة الشخصية للمالك في الإدارة¹، ولعل أبرز الأغراض السائدة لإعداد البيانات المالية هي للأغراض الضريبية أولاً، وثانياً للأغراض المصرفية، وثالثاً لأداء المراجعة²، لذا يتركز هدف المجلس الدولي لمعايير المحاسبة من تقديم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على نموذج جديد لتعزيز فائدة القرار، وتقليل عدم تناسق المعلومات المالية المقدمة من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم؛

لكن من الناحية العملية هل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) مفرط في الطموح في محاولته لتغطية جميع أنواع الشركات من جميع الأحجام، وجميع أشكال الشركات وحالات التداول؟؛ أيضاً وعلى سبيل المثال لماذا يتم وضع مشروع للكيانات الصغيرة والمتوسطة، عندما يبدو واضحاً أن أصحاب المصلحة في هذه الكيانات لا يمكنهم الحصول على نفس إحتياجات المعلومات المالية مثل أصحاب المصلحة في الكيانات الكبيرة، وأن الشركات الصغيرة والمتوسطة لا تملك نفس المعلومات المالية والتنظيمية وحتى الموارد لإعتماد المعايير الكاملة؟؛

أليس من الوهم الاعتقاد بأنه يمكننا التوفيق بين قواعد المحاسبة المصممة خصيصاً للمستثمرين مع القواعد المصممة لحساب الضرائب أو الإبلاغ عن الأنشطة التجارية للكيانات الصغيرة؟³. هذه الأسئلة وغيرها هي ما سنحاول الإجابة عنها في قادم المحاور.

– لماذا المعيار العالمي لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة؟

هذا السؤال لطاماً طرح باستمرار؛ ولعل إجابته تكمن في كون تلك المعايير تعزز قابلية المعلومات المالية للمقارنة، كما يمكن أن توفر المعلومات التي يحتاجها المستثمرون والمقرضون وغيرهم، من خلال طلب عرض المعلومات المالية المفيدة (أي المعلومات ذات الصلة والموثوقة والقابلة للمقارنة وما إلى ذلك)، وتعمل معايير التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة على تحسين كفاءة تخصيص وتسعير رأس المال، هذا لا يفيد فقط أولئك الموردين أو حملة رأس المال السهمي؛ بل يفيد أيضاً تلك الكيانات التي تسعى للحصول على رأس المال، لأنه يقلل من تكاليف الإمتثال ويزيل الشكوك التي تؤثر على تكلفة رأس المال، وتعمل المعايير الدولية أيضاً على تحسين الإتساق في جودة التدقيق وتسهيل التعليم والتدريب⁴.

وكان إعتماد المعايير المحاسبية من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة موضوعاً مثيراً للجدل لسنوات عديدة، ومع ذلك فقد تركز معظم النقاش على تطوير وإعتماد معايير المحاسبة الدولية من قبل الدول الصناعية الكبرى بدلاً من

¹ Nguyen, T. P. U, **A history of the development of New Zealand accounting standards for small and medium enterprises and the future prospects of IFRS for SMEs**, Doctoral dissertation, Auckland University of Technology, 2010, p. 95.

² Michael Maingot, Daniel Zeghal, **Financial Reporting of Small Business Entities in Canada**, Journal of Small Business Management, 44(4), 2006, p. 525.

³ Didier Bensadon, Nicolas Praquin, [op. cit](#), p. 259.

⁴ IFRS Foundation, IFRS for SMEs Standard (2015), **IFRS Foundation**, 2018, p.12, Web: www.ifrs.org.

الدول النامية¹، وكان النقاش السائد لواضعي المعايير هو ما إذا كان ينبغي أن تكون المعايير تبسيطاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الحالية، أو بدلاً من ذلك، ما إذا كانت معايير الشركات الصغيرة والمتوسطة يجب أن تمثل مجموعة جديدة كاملة من مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا².

أيضاً أدى التعريف الضيق للكيانات غير الخاضعة للمساءلة العامة، إلى إرباك الكيانات المؤهلة لتطبيق المعيار النهائي، لذا حرص مجلس معايير المحاسبة الدولية (2009 أ) على تعريفها كما يلي "الشركة الصغيرة والمتوسطة هي كيان لا يخضع للمساءلة العامة، ولكنه يعد بيانات مالية للأغراض العامة للمستخدمين الخارجيين"، ومع ذلك يبدو أن هناك عدم إتساق في هذا التعريف بين المعيار المستخدم لتعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة "الكيانات غير الخاضعة للمساءلة العامة" والمستخدمين المقصودين للمعيار "الشركات الصغيرة والمتوسطة"³.

المطلب الثاني: نظرة من الداخل على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة

إن الرأي القائل بأن مجموعة واحدة من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مناسبة لجميع الكيانات، قد وضعت بشكل افتراضي تقريباً من خلال التأسيس النظري للممارسات المحاسبية بشكل إستباقي، وقبل القيام بالإجراءات القانونية الواجبة التي إتخذها المجلس في ما يتعلق بالمعايير الدولية للشركات الصغيرة والمتوسطة وإحتياجات إعداد التقارير، وقد كانت هناك العديد من الدراسات التي عكست الفروق في وجهات النظر فيما يتعلق بضرورة وضع معايير مختلفة لإعداد التقارير المالية للشركات وفقاً لأحجام الشركات.

ولم تكن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة هي المحاولة الأولى لتطوير مجموعة محددة من المعايير المحاسبية للشركات الصغيرة والمتوسطة، ففي العام 1997 تم تقديم معايير إعداد التقارير المالية للكيانات الصغيرة (FRSSE) من قبل مجلس معايير المحاسبة في المملكة المتحدة (ABS)، والتي تهدف إلى تخفيف أعباء الكيانات الصغيرة المعنية بإستخدام وإعداد البيانات المالية، وكان الهدف الأساسي من تلك المعايير هو التأكد من أن الكيانات المبلغة التي تقع ضمن نطاقها، تقدم في بياناتها المالية معلومات حول المركز المالي والأداء والقدرة المالية للكيان، والتي تكون مفيدة للمستخدمين في تقييم إشراف الإدارة وإتخاذ القرارات الاقتصادية، مع الإعتراف بأن التوازن بين إحتياجات المستخدمين فيما يتعلق بالإشراف وإتخاذ القرارات الاقتصادية للكيانات الأصغر يختلف عن الإحتياجات بالنسبة للكيانات الأخرى المبلغة⁴، وكان هناك الكثير من الحذر الذي تم الإعراب عنه فيما يتعلق بمدى ملائمة مجموعة معقدة من المعايير مثل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات غير المدرجة، فحتى المتحمسين لمشروع الشركات المدرجة شككوا في أن مبدأ المواءمة مناسب لهذه الشركات أو مستخدميها⁵.

¹ Dang-Duc, Son, [op. cit](#), p. 97.

² Rachel F. Baskerville and Carolyn J. Cordery, [op. cit](#), p. 4.

³ DINUJA PERERA, [op. cit](#), p. 34.

⁴ Mohammad Saleh Salem Altarawneh, [op. cit](#), p. 50.

⁵ Fearnley, Stella, and Tony Hines, How IFRS has destabilised financial reporting for UK non-listed entities, Journal of financial regulation and compliance, Vol. 15, No. 4, 2007, p. 401.

وفي ديسمبر 2000، أفاد تقرير الإنتقال إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية الجديد والذي تم تشكيله، أن هناك طلب على نسخة خاصة من معايير المحاسبة الدولية تُعنى بالمؤسسات الصغيرة (IASB2004a: IN5)، وما ورد في وثيقة الإنتقال:

"خلال السنوات القليلة الماضية، إكتشف المجلس مؤشرات مختلفة على وجود طلب قوي لمزيد من العمل على تطبيق معايير المحاسبة على التقارير الخاصة بالشركات الصغيرة..."¹.

وفي العام 2003 بدأ المجلس الدولي لمعايير المحاسبة التفكير الفعلي في تطوير معيار (معايير) محاسبية مناسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، بعد تغيير اسمه مؤقتاً في يناير 2005 إلى "الكيانات غير الخاضعة للمساءلة العامة" إلى اسمه الأصلي الكيانات الصغيرة ومتوسطة الحجم، بعد أن رأى مجلس الإدارة في ذلك الوقت بأن ذلك المصطلح يمكن أن يكون له دلالة سلبية أو حتى ازدراء ويمكن أن يسبب الارتباك، كون المصطلح ينطبق أيضاً على الكيانات الكبيرة غير الخاضعة للمساءلة العامة².

بعد ذلك وفي مايو 2008، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية مرة أخرى بتغيير اسم المشروع إلى "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للكيانات الخاصة" أو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للكيانات غير المدرجة، ثم في يناير 2009، قام بتغييره مرة أخرى إلى "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للكيانات غير الخاضعة للمساءلة العامة أو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالنسبة للكيانات التي لا تمارس المسؤولية العامة، ثم العودة أخيراً بين مارس وأفريل 2009، مرة أخرى إلى اسمها الأصلي، "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم" أو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، وفي النهاية إختار المجلس الدولي لمعايير المحاسبة العنوان الأبسط، على الرغم من أن الأخير تعرض لانتقادات، ويرجع ذلك أساساً إلى أن مفهوم الشركات الصغيرة والمتوسطة لا يتمتع بنفس الخصائص في مختلف البلدان³.

وكانت جنوب إفريقيا أول دولة في العالم تعتمد هذا المعيار المقترح كمبدأ من مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً للشركات الصغيرة والمتوسطة داخل البلاد (SAICA 2007a) وذلك في أكتوبر 2007⁴.

وتمت صياغة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشكل رسمي لتلبية إحتياجات المستثمرين في الأسواق العامة، مع مراعاة كون الشركات الصغيرة والمتوسطة لا تحتاج إلى تقديم قدر هائل من المعلومات المالية مثل الشركات العامة التي تطبق معايير كاملة، وبالتالي كان الغرض الرئيسي عند إصدار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، هو إرضاء مستخدمي البيانات المالية لتلك الشركات، ولعل الأهداف الرئيسية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة هي كما يلي:

¹ Ronita Devi Ram, [op. cit](#), p. 41.

² Sutthirat Ploybut, **Financial Reporting by Small and Medium Enterprises in Thailand**, The thesis of Doctor of Philosophy, University of Portsmouth, 2012, p. 31.

³ Raimondo Lo Russo, **Du projet de normes IFRS adaptées aux PME à l'IFRS pour les PME. Va-t-on vers une mise en place difficile?**, La Revue des Sciences de Gestion: Direction et Gestion, 46(249/250), 2011, p. 33.

⁴ HA van Wyk, J Rossouw, [op. cit](#), p. 100.

- تحديد مجموعة موحدة من المعايير المحاسبية تكون أبسط ومفهومة وتزود المستخدمين بمعلومات مالية عالية الجودة؛
- تقليص الحواجز المالية؛
- تبسيط عملية التحويل إلى معايير IFRS كاملة إذا قررت الشركات غير العامة التحول إلى شركات عامة؛
- تلبية إحتياجات مستخدمي المنشآت الصغيرة والمتوسطة من المعلومات المالية دون تركيز على مجموعة معينة من المستخدمين.¹

المطلب الثالث: محتويات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة

تضمن المعيار بصيغته الأولى على 230 صفحة وقد تم تكييفه لإحتياجات وقدرات المؤسسات الصغيرة²، ثم خلال سنة 2013 تم تقديم مسودة عرض خاصة بالتعديلات المقترحة على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وقد تم إقتراح سبعة وخمسين تعديلاً، ومست مثلاً القسم 29 الخاص بضريبة الدخل بشكل كبير، من خلال مواءمة مبادئه مع مبادئ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة "معيار المحاسبة الدولي 12"، بالإضافة إلى هذه التعديلات السبعة والخمسين، أثرت التعديلات الأخرى على بضع جمل أو كلمات فقط في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث هدفت غالبية تلك التعديلات إلى توضيح المتطلبات الحالية أو تقديم إرشادات إضافية³.

ويتكون معيار الشركات الصغيرة والمتوسطة الذي نشره مجلس معايير المحاسبة الدولية من ثلاث وثائق:

- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة؛
- دليل التطبيق؛ و
- أساس الاستنتاجات.

الجدول رقم (01): تنظيم التغييرات التي تم إجراؤها على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أثناء عملية المراجعة التي أجراها مجلس معايير المحاسبة الدولية

نوع التغيير	
1	تغييرات كبيرة
	إدراج خيار قياس بنود الممتلكات والآلات والمعدات بموجب نموذج إعادة التقييم أ
	محاذاة متطلبات التعرف والقياس الرئيسية للضرائب المؤجلة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 12 ضرائب الدخل ب
	محاذاة متطلبات الإعراف والقياس الرئيسية لاستكشاف وتقييم الأصول مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 6 الاستكشاف من أجل و تقييم الموارد المعدنية ج

¹ Mohammad Saleh Salem Altarawneh, [op. cit](#), p. 57.

² Müllerová, L., Kubičková, D., & Paseková, M, Analysis of Differences in Reporting According to IFRS in SMEs in the Czech Republic and its Influence on Performance Measurement, Economic Studies & Analyses/Acta VSFS, 4(2), 2010, p. 4 Veronika Ottová, [op. cit](#), p. 7.

³ Waheeda Mohamed, [op. cit](#), p. 32.

2	تغييرات أو توضيحات طفيفة نسبياً بناءً على معايير IFRS كاملة جديدة ومعدلة المعايير
3	الإعفاءات من متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في حالات خاصة
4	التغييرات في متطلبات الإعراف والقياس
5	التغييرات في متطلبات العرض والقياس؛
6	التوضيحات التي لا يتوقع أن تغير الممارسة الحالية

Source: Waheeda Mohamed, **IFRS for SMEs: the current perception of South African practitioners**, Thèse de doctorat, Faculty of Commerce, Law and Management, University of the Witwatersrand, 2017, p. 35.

الجدول رقم (02): قضايا في الآراء الأولية حول المعايير المحاسبية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

قضايا في ورقة المناقشة	
1-	هل يجب على مجلس معايير المحاسبة الدولية تطوير معايير خاصة لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة؟
2-	ما يجب أن تكون عليه مجموعة أهداف معايير التقارير المالية الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة؟
3-	ما هي الكيانات التي يستهدفها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) للشركات الصغيرة والمتوسطة؟
4-	إذا كانت معايير مجلس المحاسبة الدولية (IASB) لا تتناول أي إقرار محاسبي معين بقضية القياسات التي تواجه الكيان، فكيف ينبغي لهذا الكيان حل المشكلة؟
5-	يجوز لكيان ما استخدام معايير مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) للشركات الصغيرة والمتوسطة لإختيار إتباع المعالجة المسموح بها في أحد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التي تختلف عن المعالجة الواردة في معايير المحاسبة الدولية ذات الصلة بالمعيار الخاص للشركات الصغيرة والمتوسطة؟
6-	كيف يجب أن يتعامل مجلس الإدارة مع تطوير معايير مجلس معايير المحاسبة الدولية للشركات الصغيرة والمتوسطة؟ وإلى أي مدى ينبغي أن يكون أساس معايير الشركات الصغيرة والمتوسطة هو المفاهيم والمبادئ والتوجيهات الإلزامية ذات الصلة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؟
7-	إذا كانت معايير IASB للشركات الصغيرة والمتوسطة مبنية على المفاهيم والمبادئ والإرشادات الإلزامية ذات الصلة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة، ما الذي ينبغي أن يكون الأساس لتعديل تلك المفاهيم والمبادئ للشركات الصغيرة والمتوسطة؟
8-	في أي شكل ينبغي نشر معايير مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) للشركات الصغيرة والمتوسطة؟

Source: adopted from (IASB, 2004a, Ram, 2012).

ويتكون المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم من متطلبات إلزامية ومواد أخرى غير إلزامية، حيث الجزء ألف يحتوي على مقدمة، وكذا جميع المواد الإلزامية والملاحق، وتشمل المواد غير الإلزامية ما يلي:

- مدخل يوفر مقدمة عامة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتشرح الغرض منها وهيكلها وسلطانها؛

- إرشادات التنفيذ، والتي تشمل البيانات المالية التوضيحية وجدول متطلبات العرض والإفصاح؛

- أساس الاستنتاجات، الذي يلخص الإعتبارات الرئيسية لمجلس الإدارة في التوصل إلى استنتاجاته في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الصادر في عام 2009.

ويتم تنظيم أقسام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الموضوع بدلاً من الرقم التسلسلي لمعايير المحاسبة الدولية / المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ويتضمن 35 قسمًا، وتم تقسيمها على النحو التالي¹:

الجدول رقم (03): أقسام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة	
الأقسام	تعليقات
القسم 1	الكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم
القسم 2	المفاهيم والمبادئ العامة
قسم 3	عرض البيانات المالية
القسم 4	بيان المركز المالي
القسم 5	بيان الدخل والدخل الشامل
القسم 6	بيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان الدخل والأرباح المحتجزة
القسم السابع	بيان التدفقات النقدية
القسم 8	ملاحظات على البيانات المالية
القسم 9	البيانات المالية الموحدة والفردية
القسم 10	طرق المحاسبة والتقديرات والأخطاء

¹ Raimondo Lo Russo, [op. cit](#), p. 38.

القسم 11	الأدوات المالية المعتادة
القسم 12	أدوات مالية أخرى
القسم 13	مخازن
القسم 14	إستثمارات في شركات زميلة
القسم 15	المصالح في المشاريع المشتركة
القسم 16	عقار إستثماري
القسم 17	أصول ثابتة
القسم 18	الأصول غير الملموسة بإستثناء الشهرة
القسم 19	إندماج الأعمال والشهرة
القسم 20	عقود الإيجار
القسم 21	المخصصات والطوارئ
القسم 22	الخصوم وحقوق الملكية
القسم 23	الدخل من الأنشطة العادية
القسم 24	الإعانات العامة
القسم 25	تكاليف الإقتراض
القسم 26	دفع بالأسهم
القسم 27	إهلاك الأصول
القسم 28	استحقاقات الموظفين
القسم 29	ضريبة الدخل
القسم 30	تحويل العملات الأجنبية

القسم 31	تضخم مفرط
القسم 32	الأحداث بعد الفترة المشمولة بالتقرير
القسم 33	معلومات الأطراف ذات الصلة
القسم 34	الأنشطة المتخصصة
القسم 35	الانتقال إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

Source: Raimondo Lo Russo, op. cit, p. 38.

– تعديلات 2015 على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

عندما تم إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لأول مرة في يوليو 2009، قال مجلس الإدارة إنه سيجري مراجعة أولية شاملة للمعيار لتقييم تجربة الكيانات في العاملين الأولين من تطبيقه والنظر في الحاجة إلى أي تعديلات، ولهذا الغاية أصدر المجلس في يونيو 2012 طلباً للحصول على معلومات: مراجعة شاملة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتم نشر مسودة عرض تقترح تعديلات على المعايير لاحقاً في عام 2013، وفي مايو 2015 أصدر مجلس الإدارة تعديلات 2015 على تلك المعايير الدولية. وتضمنت الوثيقة المنشورة في مايو 2015 نصاً معدلاً فقط، ولكن في أكتوبر 2015، أصدر مجلس الإدارة نسخة منقحة بالكامل من المعيار¹.

وأوصى مجلس معايير المحاسبة الدولية بإجراء تغييرات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مما أدى إلى تبسيط عدد من القضايا الإلزامية للبيانات المالية، على وجه التحديد تم إستثناء العديد من القضايا غير ذات الصلة بالأعمال التجارية الخاصة، بحيث يصبح التعرف على بنود القوائم المالية وتقييمها أكثر بساطة، وبعدد أقل من طلبات الكشف عن المعلومات والملاحظات التفسيرية، وبشكل عام أدى التبسيط الجديد إلى خفض تكاليف إعداد التقارير المالية، حيث ومقارنة مع المعايير الكاملة نكتشف عن ثلاث مجموعات من التبسيط:

– بعض الموضوعات التي تمت مناقشتها في المعايير الكاملة، البيانات المالية المؤقتة، والأسهم...، تم تبسيطها أو عدم ذكرها في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، باعتبارها غير ذات صلة؛

– يحتوي المعيار على تقنيات محاسبية بديلة أقل بكثير؛

– يتطلب المعيار الجديد شرحاً محدوداً خاصة بالتقارير المالية، نتيجة لذلك تشكل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم 10٪ فقط من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة، وينطبق الشيء نفسه على متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة المتعلقة بالملاحظات التفسيرية².

¹ IFRS Foundation, [op. cit](#), p. 12.

² Levan SABAURI, Nadezhda KVATASHIDZE, et al, **Prospects of Application of International Standards in Financial Reporting by Small and Medium-size Businesses in Georgia**, International Journal of Business Administration, vol. 9, no. 2, 2018, p. 4.

وعند إتخاذ قرار بشأن ما إذا كان أحد العناصر سيتناول إحتياجات المستخدمين، فإن مجلس معايير المحاسبة الدولية يأخذ في الإعتبار ما يلي¹:

- مدى ملاءمة المعلومات لمستخدمي المعلومات وموثوقية المعلومات التي يمكن تقديمها؛
- التوجيهات الموجودة المتاحة؛
- إمكانية زيادة التقارب؛
- جودة المعيار المطلوب تطويره؛
- قيود الموارد؛

وبناءً على نتائج المراجعة الأولية الشاملة للإرشادات، فإن أهم التغييرات على التوجيه هي²:

- السماح بخيار استخدام نموذج إعادة التقييم للممتلكات والمنشآت والمعدات؛
 - مواءمة متطلبات الإعتراف والقياس لضريبة الدخل المؤجلة مع معيار المحاسبة الدولي 12؛
 - مواءمة متطلبات الإعتراف والقياس للاستكشاف والتقييم والموجودات مع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16.
- وتسري التعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 جانفي 2017، مع السماح بالتطبيق المبكر.

المبحث الثالث: الحاجة والجديد الذي أتت به معايير الإبلاغ المالي الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال هذا المبحث سنستعرض مدى الحاجة لمثل هذه المعايير، وكذا معززات تطبيقها وخصائصها، وأهم الفروق والتبسيطات الواردة فيها، ومن ثم محاولة إعطاء قراءة أولية لتلك المعايير.

المطلب الأول: الحاجة إلى المعايير الدولية للشركات الصغيرة والمتوسطة

يميل غالبية واضعي المعايير الوطنية إلى نظام إبلاغ بديل يسهل عليهم طرق العرض والإفصاح، مشيرين إلى أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التي تم تطويرها خصيصاً للكيانات المدرجة ليست ذات صلة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة³، فالمنشآت الصغيرة والمتوسطة بحاجة إلى البيانات المالية، كونها توفر معلومات عن المركز المالي والأداء والتدفقات النقدية بطريقة تكون مفيدة لها في إتخاذ قرارات إقتصادية ومالية لعدد كبير من المستخدمين الذين وبسبب ظروف مختلفة لا يمكنهم الوصول إليها، كما تسمح البيانات المالية أيضاً بإظهار نتائج عمل أداء الإدارة في فترة معينة، وأيضاً:

- تؤدي تلك المعايير إلى تحسين إمكانية المقارنة بين المعلومات المالية؛
- تقليل الخلافات في المحاسبة وتسهيل المقارنات بالنسبة للمستثمرين والمقرضين، وكذا تؤدي إلى جودة عالية في المعلومات المالية؛

¹ Ronita Devi Ram, [op. cit](#), p. 22.

² Rachel F. Baskerville and Carolyn J. Cordery, [op. cit](#), p. 2.

³ Grant Thornton, **Comparison between U.S. GAAP and IFRS® Standards**, U.S. member firm of Grant Thornton International Ltd, 2017, p. 8.

⁴ Rachel F. Baskerville and Carolyn J. Cordery, [op. cit](#), p. 2.

- تقليل تكاليف الإمتثال، والقضاء على الشكوك التي تؤثر على تكلفة رأس المال؛
- تحسين جودة الإتساق في عملية التدقيق وتسهيل التعليم و التدريب؛
- كما تعتبر البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ضرورية للأسباب التالية:
- في معظم البلدان تقوم المؤسسات المالية بإقراض عابر للحدود القروض عبر الحدود، وغالبية تلك الشركات صغيرة ومتوسطة، وتعتمد تلك البنوك في الغالب على البيانات المالية عند إتخاذ قرارات القرض وتحديد شروط وأسعار الفائدة؛
- يرغب البائعين في تقييم الصحة المالية للمشتريين من دول أخرى قبل بيع السلع والخدمات، خاصة عند كون العمليات على الحساب؛
- هناك العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة لديها موردين من الخارج، وتستخدم البيانات المالية لتقييم آفاق العمل القابلة للتطبيق على المدى الطويل؛
- العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة لديها بعض المستثمرين الأجانب الذين لا يشاركون في إدارة الأعمال في تلك الشركات، ومن شأن البيانات المنشورة أن تساعد في مراقبة تلك الشركات¹.

الجدول رقم(04): الميزانية العمومية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

الأصول	المبالغ	حقوق الملكية والإلتزامات	المبالغ
أصول ثابتة		حقوق الملكية المنسوبة إلى مالكي الشركة الأم	
الأراضي والمباني والمعدات		رأس المال الأساسي	
الشهرة التجارية		الأرباح المحتجزة	
موجودات أخرى غير ملموسة		المكونات الأخرى لحقوق الملكية	
إستثمارات في شركات زميلة الشركات		حقوق الأقلية	
متاحة للبيع الأصول المالية		مجموع الاسهم	
الاصول المتداولة		إلتزامات طويلة الأجل	
مخزون		قروض طويلة الأجل	
الذمم التجارية		الضريبة المؤجلة	
الموجودات المتداولة الأخرى		احتياطيات طويلة الأجل	
النقد والنقد المعادل		إجمالي الإلتزامات طويلة الأجل	

¹ RAMIREZ ECHEVERRY, Helio Fabio et SUÁREZ BALAGUERA, Luis Eduardo, **Guía NIIF para Pymes. Norma Internacional de Información Financiera para Pymes. Universidad Libre de Colombia, GRUPO DE INVESTIGACIÓN GESTIÓN Y APOYO A MIPYMES, UNIVERSIDAD LIBRE, COLOMBIA, 2012, p. 48.** [online] Available from the Internet at: http://www.cpcpcolombia.org/documents/guia_pymes.pdf.

إجمالي الأصول	الإلتزامات المتداولة	
	ذمم تجارية دائنة وأخرى	
	قروض قصيرة الأجل	
	جزء قصير الأجل من القروض طويلة الأجل	
	الضريبة المستحقة	
	الاحتياطيات قصيرة الأجل	
	إجمالي الإلتزامات الحالية	
	اجمالي الإلتزامات	
	إجمالي حقوق المساهمين والمطلوبات	

Source: Tereza Boudová, **Analysis of accounting standard IFRS for SME**, The diploma thesis, University of west bohemia in pilsen, Faculty of economics, 2014, p. 25.

– نطاق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

يمكن لأي كيان ينشر بيانات مالية للأغراض العامة للمستخدمين الخارجيين ولا يخضع للمساءلة العامة استخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم¹، وقد ترك المجلس الدولي لمعايير المحاسبة تحديد نطاق تطبيق القانون الجديد للاختيار الحر للمشرعين الوطنيين، فالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة نسخة مبسطة من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة، وهي مصممة لخدمة الشركات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة، حيث يتم تقليل متطلبات الإفصاح الشامل؛ ووفقاً لقرارات مجلس إدارة المعايير المحاسبية فإن المؤسسات التي تكون تحت نطاق تطبيق المعايير الدولية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، فإنها تلك التي الكيانات التي تقوم بإعداد قوائم مالية ذات غرض عام، وغير خاضعة للمساءلة العامة.

كما يعرف المجلس المنشآت غير الخاضعة للمساءلة العامة بأنها:

- يتم تداول أدوات حقوق الملكية أو أدوات الدين الخاص بها في السوق العام، أو أنها في طريقها لإصدار مثل تلك الأدوات للتداول في السوق العام (سواء كانت أسواق محلية أو دولية)؛ أو
- تحتفظ بأصول بصفة إئتمانية لأطراف خارجية كأحد الأنشطة الرئيسية لها².

– أهداف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

- وفي ورقة المناقشة المقترحة لمجموعة من معايير التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة، إقترح مجلس معايير المحاسبة الدولية خمسة أهداف لمعيار الشركات الصغيرة والمتوسطة:
- توفير معايير محاسبية عالية الجودة ومفهومة وقابلة للتنفيذ ومناسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة على مستوى العالم؛

¹ Price water house Coopers, **IFRS for SMEs – Pocket guide 2009**, p. 1, www.pwc.com/ifrs.

² Nguyen, T. P. U, **op. cit**, p. 61.

- التركيز على تلبية إحتياجات مستخدمي البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة؛
- تستند إلى نفس الإطار المفاهيمي مثل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؛
- تقليل عبء إعداد التقارير المالية على الشركات الصغيرة والمتوسطة التي ترغب في استخدام المعايير العالمية؛
- السماح بسهولة الانتقال إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة لتلك الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تصبح مسؤولة أمام الجمهور أو تختار التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة¹.
- ويعد الإشراف وإتخاذ القرار هما الهدفان الأساسيان للتقارير المالية التي قد تكون مفيدة للقرار، وربما تُعد القيمة وسهولة إتخاذ القرار أقل أهمية بالنسبة لإعداد التقارير المالية للأغراض العامة للشركات الصغيرة والمتوسطة، من هدف الإشراف نظرًا لطبيعتها غير المدرجة².
- وكان هدف مجلس معايير المحاسبة الدولية عند صياغة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للكيانات غير الخاضعة للمساءلة العامة هو تلبية إحتياجات المستخدمين، من حيث التوازن بين النفقات والفوائد، وتعد الأهداف الرئيسية لهذه المعايير للشركات الصغيرة والمتوسطة هي:
- تحديد مجموعة موحدة من معايير المحاسبة عالية الجودة والمفهومة والقابلة للتنفيذ؛
- تخفيف العبء المالي؛
- السماح بانتقال سهل إلى المعايير الكامل لتلك الشركات الصغيرة والمتوسطة التي ستقرر الانتقال إليها أو تلك التي ستكتسب واجب نشر المعلومات المحاسبية؛
- التركيز على تلبية إحتياجات مستخدمي البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة³.
- **معززات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة**
- كانت دوافع مجلس معايير المحاسبة الدولية بشأن مشروع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، هي الإعتراف بأن الإمتثال الكامل للمعايير الدولية للإبلاغ المالي كان مكلفًا بشكل عام، وقد لا يلبي إحتياجات مستخدمي الشركات الصغيرة والمتوسطة⁴، وحتى لو تم إعتبار هذا المشروع إستمرارًا منطقيًا لمعايير المعايير الدولية الكاملة لإعداد التقارير المالية، فإن هذا لن يمنع حقيقة أن هذا المعيار هو مرجع كامل للشركات المعنية⁵، وهناك عديد المعززات التي من شأنها تدفع بإتجاه تطبيق تلك المعايير لعل أبرزها:
- تقدم المؤسسات المالية قروضًا عبر الحدود وتعمل على مستوى متعدد الجنسيات، وفي الغالب تحتاج إلى قروض مضمونة، ويعتمد المصرفيون على البيانات المالية في إتخاذ قرارات الإقراض وفي تحديد شروط وأسعار الفائدة؛
- يرغب البائعون في تقييم الوضع المالي للمشتريين في البلدان الأخرى قبل بيع السلع أو الخدمات عن طريق الإئتمان؛

¹ Ronita Devi Ram, [op. cit](#), p. 103.

² Rachel F. Baskerville and Carolyn J. Cordery, [op. cit](#), p. 8.

³ Müllerová, L., Kubičková, D., & Paseková, [op. cit](#), p. 3.

⁴ Doris K. Feltham, **The Adoption of International Accounting Standards for Small- and Medium-Sized Entities**, Walden University, doctoral thesis, 2013, p. 44.

⁵ HEDFI Mohamed Rached, [op. cit](#), p. 49.

- قد تحاول وكالات التصنيف الإئتماني تطوير التصنيفات بشكل موحد عبر الحدود، وتعد المعلومات المالية المبلغ عنها أمر بالغ الأهمية لعملية التصنيف؛
- العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة لديها موردين خارجيين وتستخدم البيانات المالية للمورد لتقييم احتمالات علاقة تجارية طويلة الأجل قابلة للحياة؛
- لدى العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة مستثمرون خارجيون لا يشاركون في الإدارة اليومية للكيان، فيمكن لهذه المعايير إفادتهم¹؛
- تعزيز تجميع البيانات المفيدة عن أداء مختلف الكيانات المبلغة على المستويين العام والخاص، مما يشجع على إمكانية المقارنة والشفافية والكفاءة والموثوقية في إعداد التقارير المالية؛
- ضمان اتخاذ قرارات مفيدة وذات مغزى بشأن محفظة الإستثمار، تمكن المستثمرين مقارنة النتائج المالية للشركة بسهولة واتخاذ قرارات الإستثمار؛
- جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال قدر أكبر من الشفافية وتكلفة أقل لرأس المال بالنسبة للمستثمرين المحتملين.
- تسهيل أو توحيد المعلومات المالية لنفس الشركة مع مكاتب في بلدان مختلفة، تُجنب الشركات متعددة الجنسيات متاعب إعادة صياغة حساباتها مع مبادئ المحاسبة المستخدمة محلياً؛
- معلومات مالية إضافية أفضل جودة للسلطات الإشرافية والحكومة، لتكون قادرة على الوصول بشكل أفضل إلى الإلتزامات الضريبية للشركات متعددة الجنسيات.²

الجدول رقم (05): تحليل SWOT لإعتماد معايير الشركات الصغيرة والمتوسطة

فرص	نقاط القوة
ستتاح للشركات الصغيرة والمتوسطة الفرصة لأداء التقارير المالية وفقاً لإحتياجات البيانات المالية المستخدمين.	ستكون الشركات الصغيرة والمتوسطة قادرة على الأداء إعداد تقارير مالية تتسم بالدقة والشفافية وقابلة للمقارنة دولياً.
ستكون التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة قابلة للمقارنة في القطاعات على المستوى الدولي.	ستزيد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من فرص الإقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة.
ستتمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى الأسواق عبر الحدود.	ستسهل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الإنتقال إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للنمو
ستتاح للشركات الصغيرة والمتوسطة الفرصة لتكون في مجموعات الأعمال أو إتفاقيات التعاون مع الأجنبية	

¹ IFRS Foundation, [op. cit](#), p.13,

² Abdulkadir Madawaki, **Adoption of international financial reporting standards in developing countries: The case of Nigeria**, International Journal of Business and management, 7(3), 2013, p.28.

الشركات الصغيرة والمتوسطة.	جهات.
ستزود المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الشركات الصغيرة والمتوسطة بأداء التقارير المالية وفقاً لمشروع قانون التجارة التركي ومعايير بازل الثانية.	
نقاط الضعف	التحديات
الشركات الصغيرة والمتوسطة في تركيا لن تكون كذلك على استعداد لإعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بسبب انتشار حساباتها غير المسجلة. لن تكون الشركات الصغيرة والمتوسطة على استعداد لإعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لأنه يتم إعتماد نهج "إعداد التقارير المالية للأغراض الضريبية" بدلاً من "إعداد التقارير المالية للحصول على المعلومات" في تركيا. لن تتمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة في تركيا من توظيف محاسبين مؤهلين في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ستؤدي نقاط الضعف في الترجمة إلى صعوبة اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة.	سوف تتجاوز تكلفة اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فوائدها. سيكون الانتقال إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة صعباً بسبب انخفاضها مستوى الشركات الصغيرة والمتوسطة. في حين أن إنشاء المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة لا يعترف بنظام الحسابات التركي الموحد يجعل من الصعب اعتمادها. الاختلافات بين التشريعات الضريبية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة سوف تجعل من الصعب اعتماد المعايير.

Source: Arsoy, A. P., & Sipahi, B, **International financial reporting standards for small and medium sized entities and the Turkish case**, Ankara Universitesi SBF Dergisi, 62(4), 2009, p. 40-41.

- خصائص البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

إذا قررت إحدى الكيانات إعداد بيانات مالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، فسوف تقوم بإعداد ما يسمى بالبيانات المالية الدولية، والتي تخدم بشكل أساسي البيئة الأوسع للشركة، وتوفر معلومات بشكل رئيسي عن الوضع المالي والأداء والتدفقات النقدية¹، فالبيانات المالية للكيان الذي يطبق المعايير الدولية تستند إلى نظرية الكيان، وتعترف نظرية الكيان بشخصية الكيان على عكس مالكيها، وبالتالي فإنه يعترف بأن المعاملات

¹ Tereza Boudová, **standard IFRS for SME**, The diploma thesis, University of west bohemia in pilsen, Faculty of economics, 2014, p. 22.

والأحداث والظروف التي تحدث منفصلة عن المالكين، وعليه يجب المحاسبة عنها بشكل منفصل، كما يجب أن تتضمن البيانات المالية المعدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بيان المركز المالي (الميزانية العمومية)، وبيان الدخل الشامل وبيان الدخل الذي يتكون من بيان الدخل الشامل أو بيان الدخل المنفصل، كما أنه يحتوي على بيان التغيرات في حقوق المساهمين، و جدول التدفقات النقدية، والملحق الذي يحتوي على معلومات أساسية عن الكيان، كما تتضمن الإيضاحات بياناً يفيد بأن البيانات المالية قد تم إعدادها وفقاً للمعيار المذكور أعلاه والسياسات المحاسبية والتعليقات على المعلومات الواردة في البيانات الفردية، ويجوز للمنشأة إعداد بيان الربح أو الخسارة بدلاً من بيان الدخل الشامل وبيان التغيرات في حقوق الملكية، وذلك إذا كانت التغيرات في حقوق الملكية ناتجة عن الشروط المنصوص عليها في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، حيث ينص "القسم 3 الفقرة 3.18" على أنه يمكن إعداد بيان الدخل أو بيان الدخل الشامل فقط إذا لم يتم الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخرى، وقد تختار المنشأة تسمية مختلفة للبيانات وفقاً لتقديرها، كما يجب أن تفي المعلومات الواردة في البيانات المالية المعدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالخصائص التالية (الوضوح، والملاءمة، والأهمية، والموثوقية)، والمحتوى الأكثر أهمية هو الشكل والحصافة والاكتمال وقابلية المقارنة والتوقيت والتوازن بين الفوائد والتكاليف.¹

ويمكن تلخيص الأسباب الرئيسية للسياسات المحاسبية المحددة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:

- لا يتم استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس إلا إذا كان من الممكن تحديدها بشكل موثوق به، دون تكلفة أو جهد لا داعي له على أساس مستمر (لا سيما القياس اللاحق للممتلكات والآلات والمعدات والأصول غير الملموسة، والعقارات الإستثمارية والحقوق غير المسيطرة)؛ و
- الإطفاء المنتظم لجميع الأصول غير الملموسة بما في ذلك الشهرة، من أجل تجنب المراجعة السنوية للمبلغ القابل للاسترداد لهذه الأصول، أو إذا كان العمر الإنتاجي لا يزال غير محدد؛
- منع رسملة التكاليف إذا كانت الرسملة ستعتمد على أدلة ووثائق كثيرة ومرهقة (لا توجد رسملة لتكاليف الإقتراض التي تُعزى إلى اقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصل، مؤهل أو تكلفة البحث والتطوير المتكبدة للأصول غير الملموسة المنتجة داخلياً)؛
- بشكل عام تبسيط المحاسبة بسبب اعتبارات التكلفة والعائد، على سبيل المثال لا يوجد مخصص قياس منفصل للأصول المحتفظ بها للبيع، ولا إعادة تصنيف عند التخلص من الأصول الأجنبية.²

¹ Tereza Boudová, *op. cit.*, p. 22.

² hanno kirsch, stefano lsson, **Specific accounting rules for small and medium-sized entities: The IFRS for SMEs- Standard of the IASB in comparison**, Skattenytt Akademiska årsskrift, 2011, p. 115.

المطلب الثاني: أهم الفروق وأبرز مظاهر التبسيط الواردة في المعيار

نبحث من خلال هذا المطلب في أبرز الفروق والتبسيطات الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مقارنة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة

- أهم الفروق بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة وبين معايير الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتم تحديد طبيعة ودرجة الاختلافات بين معايير المحاسبية الكاملة ومعايير المنشآت الصغيرة والمتوسطة على أساس إحتياجات المستخدمين وتحليلات التكلفة والعائد، فمن الناحية العملية تختلف فوائد تطبيق المعايير المحاسبية اعتماداً بشكل أساسي على طبيعة وعدد وإحتياجات المعلومات لمستخدمي بياناتهم المالية، وقد حظيت الحاجة للمقارنة العامة بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير خلال المراجعة الشاملة الأولية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي أجراها مجلس معايير المحاسبة الدولية في أواخر عام 2012 ثم سنة 2015¹.

ويلاحظ القارئ لمعايير المنشآت الصغيرة والمتوسطة خاصة القسم 2 "المفاهيم والمبادئ العامة"، أن جميع أحكامه تقريباً مطابقة عملياً لتلك المذكورة في الإطار المفاهيمي للمجلس الدولي لمعايير المحاسبة (بتفاصيل أقل فقط)، وتتعلق أوجه التشابه أساساً بما يلي²:

- الغرض من القوائم المالية؛

- الخصائص النوعية للمعلومات المالية؛

- عناصر القوائم المالية وتعريفاتها ومكوناتها؛

- تمثل قواعد للبيانات المالية.

وكانت هناك ثلاثة تغييرات مهمة فيما يتعلق بخيارات السياسات، حيث خفضت عبء مقاومة تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، إضافة خيار استخدام نموذج إعادة التقييم للممتلكات والمنشآت والمعدات، وكذا مواءمة متطلبات الإعراف والقياس الرئيسية لضريبة الدخل المؤجلة مع معيار المحاسبة الدولي³.

كما تم تبسيط العديد من المبادئ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة، والمتعلقة أساساً بالإعتراف بالأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات وتقديرها، وتم استبعاد بعض البنود التي لا تتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتم تبسيط عدد متطلبات الإفصاح إلى حد كبير⁴.

¹ DINUJA PERERA, [op. cit](#), p. 67.

² Ahmed Elleuch, *La Norme IFRS pour Les PME et Les Full IFRS : De Quelques Divergences*, Scientific study, 2010, p. 14.

³ Waheeda Mohamed, *IFRS for SMEs: the current perception of South African practitioners*, Thèse de doctorat, Faculty of Commerce, Law and Management, University of the Witwatersrand, 2017, p.15.

⁴ Müllerová, L., Kubičková, D., & Paseková, [op. cit](#), p. 4.

- وتحتوي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على تبسيط يعكس احتياجات مستخدمي البيانات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة، فهي أقل تعقيداً من عدة نواحٍ:
- بالنسبة للشهرة والأصول الأخرى غير الملموسة ذات العمر غير المحدد، لا يُسمح بعملية الإنخفاض في القيمة الموضحة في معيار المحاسبة الدولي 36، في حين يتم إنشاء إطفاء (في مدة أقصاها عشر سنوات إذا كان لا يمكن تقدير العمر الإنتاجي بشكل موثوق)؛
 - يجب الاعتراف بتكاليف الإقراض كمصروفات دون زيادة تكلفة الأصل المرتبط (عكس القاعدة في معيار المحاسبة الدولي 23 الجديد)؛
 - يجب الاعتراف بتكاليف البحث والتطوير كمصروفات، بشكل مختلف عن معيار المحاسبة الدولي 38 الذي يسمح بالإعتراف بتكاليف التطوير كأصل في ظل ظروف محددة؛
 - يتم قياس الأدوات المالية بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، بدلاً من إنشاء أربع فئات مختلفة مدرجة في معيار المحاسبة الدولي 39؛
 - المراجعة السنوية للقيمة المتبقية والعمر الإنتاجي وطريقة الإهلاك للأصول الملموسة وغير الملموسة ليست مطلوبة؛
 - هناك العديد من التبسيط فيما يتعلق بالإفصاح¹؛
 - تسمح المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة بعدة خيارات للسياسة المحاسبية، بينما المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تسمح فقط بالخيار الأسهل؛
 - لم يتم تضمين بعض الإفصاحات لأنها تتعلق بمبادئ الاعتراف والقياس في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة التي تم استبدالها بإيضاحات مبسطة مقترحة؛
 - تمت كتابة المعيار بلغة واضحة وسهلة الترجمة².
- هذه التغييرات المختلفة، تم تحليلها وتبريرها حسب احتياجات المستخدمين وتحليل عامل الفائدة إلى التكلفة³.
- كما يحتوي معيار المعيار على ثلاث خصائص رئيسية مقارنة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة:
- 1- عدم مراعاة بعض الموضوعات التي تتناولها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة، هذه الموضوعات تتعلق بما يلي:**
- ربحية السهم (معيار المحاسبة الدولي 33)؛
 - المعلومات المالية المرحلية (المعيار المحاسبي الدولي 34)؛
 - القواعد المطبقة على الأصول المحتفظ بها للبيع (IFRS 5).
- 2- بعض الخيارات المسموح بها بموجب المعايير الكاملة والتي لم يتم الاحتفاظ بها بموجب هذا المعيار؛**

¹ Alberto Quagli, & Paola Paoloni, **How is the IFRS for SME accepted in the European context? An analysis of the homogeneity among European countries, users and preparers in the European commission questionnaire**, Advances in accounting, 28(1), 2012, p. 148.

² Müllerová, L., Kubičková, D., & Paseková, [op. cit](#), p. 4.

³ HEDFI Mohamed Rached, [op. cit](#), p. 50.

3- يتم وضع سلسلة من التبسيط من خلال هذا المعيار، من حيث قواعد التقييم والتوصيات الخاصة بالمعلومات التي سيتم توفيرها¹.

ولم يكن تقييم عمليات الإفصاح على أساس إحتياجات المستخدمين أمراً سهلاً، لأن مستخدمي البيانات المالية يميلون إلى تفضيل المزيد من عمليات الإفصاح بدلاً من تقليلها، وإسترشد المجلس الدولي لمعايير المحاسبة بالمبادئ العامة التالية:

- يهتم مستخدمو البيانات المالية للكيانات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص بالمعلومات حول التدفقات النقدية قصيرة الأجل، وحول الإلتزامات سواء تم الإعتراف بها كخصوم أم لا؛
 - يهتم مستخدمو البيانات المالية أيضاً بالمعلومات المتعلقة بالسيولة والملاءة المالية؛
 - تعتبر المعلومات حول الارتياح في القياس مهمة لمستخدمي؛
 - تعتبر المعلومات حول خيارات السياسة المحاسبية للكيان مهمة جداً أيضاً.
 - تصنيفات بعض المبالغ المعلن عنها في القوائم والبيانات المالية مهمة لفهم تلك البيانات.
 - أبرز التبسيطات التي أتت بها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
- * تبسيط العرض التقديمي**

تتطلب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تكون هناك فترة واحدة على الأقل للمعلومات القابلة للمقارنة في البيان المالي، وفي الوقت نفسه فإن البيان المالي الذي يحتوي على الوضع المالي والأرباح والخسائر وإجمالي الدخل وتقارير التدفقات النقدية والتقرير المتعلق بالتغيرات في رأس المال الخاص يجب أن يعكس المعلومات المتعلقة بتاريخين للتقارير، بالإضافة إلى ذلك، بدلاً من تقرير إجمالي الدخل وتقاريرين عن الأرباح غير الموزعة، يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم الآن تقديم تقرير موحد عن إجمالي الدخل والأرباح غير الموزعة، ومع ذلك يكون ذلك ممكناً فقط عندما تكون التغيرات في رأس المال خلال فترة التقرير ناتجة عن الربح أو الخسارة فقط؛

كما تتطلب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة من الكيانات إعداد أربعة بيانات مالية: بيان الدخل والميزانية العمومية وبيان التدفقات النقدية وبيان حقوق الملكية بالتغيرات بالإضافة إلى الملاحظات. لكن وبموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، إذا كانت التغيرات الوحيدة على حقوق ملكية كيان خاص تنشأ عن الربح أو الخسارة، ودفع أرباح الأسهم، وتصحيح أخطاء الفترة السابقة والتغيرات في السياسة المحاسبية، يجوز للكيان الخاص تقديم بيان مشترك للدخل والأرباح المحتجزة بدلاً من بيان الدخل وبيان التغيرات في حقوق الملكية².

¹ Ahmed Elleuch, [op. cit](#), p. 9.

² Paul Pacter, **An IFRS for private entities**, International Journal of Disclosure and Governance, vol. 6, no 1, 2009, p. 13.

* تبسيط التوجيه المقترح من طرف المفوضية الأوروبية

قدم الاقتراح نظامًا محددًا للشركات الصغيرة والمتوسطة من شأنه أن يقلل بشكل كبير من العبء الإداري الذي تتحمله الشركات الصغيرة حاليًا عند إعداد بياناتها المالية، حيث خفضت الإفصاحات عن طريق إبداء الملاحظات على الحسابات كما يلي:

- السياسات المحاسبية؛
 - الضمانات والتعهدات والإلتزامات المحتملة والترتيبات التي لم يتم الاعتراف بها في الميزانية العمومية؛
 - أحداث ما بعد الميزانية غير المعترف بها في الميزانية؛
 - الديون طويلة الأجل؛ و
 - المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.
- ويهدف التوجيه المقترح أيضًا إلى:
- مراعاة الحدود بين البلدان، لضمان أن يصل تخفيف العبء الإداري فعليًا إلى جميع الشركات الصغيرة في الاتحاد الأوروبي؛ و
 - لتحسين إمكانية المقارنة ووضوح البيانات المالية المعدة من قبل الشركات المتوسطة والشركات الصغيرة إلى حد مقبول؛

وأوصت المفوضية الأوروبية الشركات الصغيرة والمتوسطة بما يلي:

- لا تفرض أي متطلبات لإجراء تدقيق قانوني؛ و
 - إعفاء المجموعات الصغيرة من إعداد البيانات المالية الموحدة.¹
- * **تبسيط عرض الميزانية العمومية:** في هذا السياق تتعلق هذه التخفيضات بشكل رئيسي بالتمييز بين الطبيعة المتداولة وغير المتداولة للأصول والخصوم.

* **التبسيط من حيث عرض بيان الدخل وبيان التغيرات في حقوق الملكية:** يتمثل الأول في عرض بيان واحد للدخل الشامل بما في ذلك الدخل والمصروفات المحددة في المعيار على أنها "عناصر أخرى للدخل الشامل"؛ البديل الثاني هو تقديم بيانين منفصلين: بيان الدخل الذي يعرض المصروفات والدخل وبيان الدخل الشامل الذي يبدأ بصافي الدخل.

* **التبسيط فيما يتعلق بالمعلومات التي يجب تقديمها على مستوى الملاحظات على البيانات المالية وعلى مستوى الأقسام:** لا يتم تضمين إفصاحات معينة تتعلق بمبادئ الاعتراف والقياس الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة، والتي تم استبدالها بالتبسيط المقترح في مسودة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

المطلب الثالث: قراءة أولية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

¹ DINUJA PERERA, [op. cit](#), p. 59.

- **الأدوات المالية:** تم الاحتفاظ بإستثناءات فيما يتعلق بأساليب تقييم الأدوات المالية، وبالتالي يمكن للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أن تختار تطبيق أحكام معيار المحاسبة الدولي 39 "الأدوات المالية: الإعتراف والقياس" بدلاً من أحكام القسمين 11 و 12 من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المتعلقة بالموضوع نفسه¹، حيث لا يوفر القسم 11 "الأدوات المالية الأساسية" إرشادات صريحة بشأن تحويل المخاطر و مكافآت ملكية الأصول المالية، بدلاً من ذلك يقدم المعيار أمثلة على تحويل أصل مالي قد يكون أو لا يكون مؤهلاً للاستبعاد من الدفاتر².

- **القيمة العادلة:** من بين الموضوعات الرئيسية التي تمت إزالتها: الحد من إستخدام القيمة العادلة لتحديد قيمة الأصول مع الأخذ في الإعتبار أن هذه الطريقة معقدة ومكلفة للشركات الصغيرة والمتوسطة³، فمثلاً يسمح معيار الإبلاغ المالي 02 "المدفوعات القائمة على الأسهم" بإستخدام "القيمة الجوهرية" في غياب تقدير موثوق للقيمة العادلة، ويعتقد مجلس معايير المحاسبة الدولية أن التقييم المبسط للمدفوعات على أساس الأسهم سيكون مناسباً للشركات الصغيرة والمتوسطة⁴، كما أن هناك غياب للإرشادات حول أنواع الأصول غير الملموسة التي يمكن الإعتراف بها، فضلاً عن عدم وجود تفاصيل حول إعتبارات قياس القيمة العادلة، حيث لا تتطلب مراجعة سنوية للعمر الإنتاجي والقيمة المتبقية وطريقة الإهلاك أو الإطفاء للممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير الملموسة، وبدلاً من ذلك تكون المراجعة مطلوبة فقط إذا كان هناك مؤشر على تغيير جوهري منذ تاريخ التقرير السنوي الأخير⁵.

- **الضرائب:** نظراً لأن الربح المحاسبي هو نقطة البداية لتحديد الربح الخاضع للضريبة والأرباح القابلة للتوزيع، فإن إهتمام المنظمين والشركات هو التأثير المحتمل لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم على الربح الخاضع للضريبة والربح القابل للتوزيع، ويتطلب القسم 29 "ضريبة الدخل" من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الإعتراف بضريبة الدخل المؤجلة بإستخدام طريقة الفروق المؤقتة، وتقوم طريقة الفروق المؤقتة بقياس الضرائب المؤجلة على أساس الفرق بين الأساس الضريبي للأصل أو الإلتزام وقيمتها الدفترية⁶، ويتم تعريف الضريبة الحالية بالمعيار على أنها ضريبة ناتجة عن الربح الخاضع للضريبة (أو الخسارة الضريبية) للفترة الحالية أو السابقة، وتتعلق الضريبة المؤجلة بالفترات المستقبلية وهي نتيجة قيام المنشأة بإعادة تسوية موجوداتها ومطلوباتها بقيمتها الدفترية، ويتم ترحيل الآثار الضريبية للخسائر والمدخرات الضريبية غير المستخدمة.

كما يصف المعيار بتفصيل كبير الإجراء الخاص بمحاسبة ضرائب الدخل، لذلك يجب على الكيان العمل على النحو التالي:

- التصريح عن الضريبة المستحقة؛

¹ HEDFI Mohamed Rached, [op. cit](#), p. 57.

² DINUJA PERERA, [op. cit](#), p. 103.

³ HEDFI Mohamed Rached, [op. cit](#), p. 57.

⁴ DINUJA PERERA, [op. cit](#), p. 40.

⁵ DINUJA PERERA, [op. cit](#), p. 42.

⁶ DINUJA PERERA, [op. cit](#), p. 175.

- تحديد الموجودات والمطلوبات التي تمت تسويتها بالقيمة الدفترية؛

- تحديد الوعاء الضريبي لهذه البنود (إعتباراً من تاريخ الميزانية)؛

- تحديد الفروق المؤقتة، الخسارة أو المدخرات الضريبية غير المستخدمة؛

- تقرير الضريبة المؤجلة؛

- إدراج الضريبة الحالية والمؤجلة في المكان المناسب بالتقارير¹.

- الأدوات المالية: فيما يتعلق بالأدوات المالية، تقترح المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم الإعتماد إما على القسم 11 "الأدوات المالية الأساسية"، أو القسم 12 "مشكلات الأدوات المالية الإضافية"، فإذا كانت الشركة تعتمد على القسمين 11 و 12، فيجب أن تأخذ في الاعتبار أنه وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، يجب فعلياً حساب جميع الأدوات المالية بالتكلفة المطفأة، وبالتالي فإن محاسبة الأدوات المالية بتكلفتها الفعلية، كما هو الحال في كثير من الأحيان في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة غير مقبولة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ويتم احتساب الأدوات المالية الأساسية المتاحة لجميع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (الكمبيالات المستحقة الدفع والسندات المستحقة القبض والقروض والودائع والسندات) وغيرها من أدوات الائتمان والأسهم الممتازة غير القابلة للتحويل بالتكلفة المطفأة، كما يتم احتساب كافة الأدوات الأخرى بقيمتها الفعلية عن طريق الإعراف بالأرباح والخسائر، وتحدد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم شروطاً أبسط لإنهاء الإعراف ومتطلبات محاسبة التحوط.

- نظام معاشات التقاعد ذو الرسوم الثابتة: يتم الإعراف برسوم الخدمة غير المضمونة للفترة السابقة على الفور في قائمة الربح والخسارة، ولا يمكن إطفاء التكاليف خلال الفترة من أجل تقييم التزاماتها وتكاليفها، ويتعين على المؤسسة تطبيق طريقة وحدة الائتمان المتوقعة ما لم تتطلب تكاليف وجهداً غير مناسب، كما يجب الإعراف بجميع الأرباح أو الخسائر الفعلية في الفترة التي نشأت فيها، إما في بيان الربح أو الخسارة وإما في إجمالي الدخل.

- الإستثمار في الشركات الزميلة والأنشطة المشتركة: يتم حساب الإستثمارات في الشركات الزميلة والأنشطة المشتركة من خلال تطبيق إحدى الطرق التالية: نموذج التكلفة الأولية؛ طريقة رأس المال الإستثماري أو نموذج القيمة الحقيقية، وعندما يتم إدراج الأسهم في المشاريع المشتركة، يجب الإعراف بالإستثمار من خلال نموذج القيمة الحقيقية فقط، ويتم احتساب الإستثمار في الشركات الزميلة مع نشر حصص الأسهم بالقيمة الحقيقية والتغيرات المخصصة للربح أو الخسارة².

- الإنتقال والتطبيق الأول ومراجعة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

يقال إن عدم وجود إرشادات محددة بشأن قضية محاسبية معينة يقود مستخدمي المعايير (على وجه التحديد المحاسبين) إلى تسلسل هرمي متدرج للسماح بإختيار سياسة محاسبية مناسبة، يتدفق هذا التسلسل الهرمي من الإطار

¹ Veronika Ottová, [op. cit](#), p. 42.

² Levan SABAURI, Nadezhda KVATASHIDZE, et al, p. 7.

المحاسبي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة)، إلى المفاهيم السائدة، إلى تطبيق الحكم بالتشاور مع المجموعة الكاملة من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وعلى سبيل المثال تفيد مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (2012 ب، ص 1) بما يلي:

في حالة عدم وجود متطلبات محددة للمعاملات أو الأحداث أو الشروط، تتطلب الفقرة 10.4 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، أن تستخدم الإدارة حكمها في تطوير سياسة محاسبية موثوقة وتؤدي إلى معلومات ذات صلة بإحتياجات إتخاذ القرار الإقتصادي للمستخدمين، وتحدد الفقرة 10.5 التسلسل الهرمي التالي لأي كيان ليتبعه في تقرير السياسة المحاسبية المناسبة:

1- المتطلبات والإرشادات في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تتعامل مع قضايا مماثلة وذات صلة؛ و

2- التعريفات ومعايير الإعتراف ومفاهيم القياس للأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات والمبادئ الشائعة في القسم 2 "مفاهيم ومبادئ منتشرة"؛

في حالة عدم وجود إرشادات محددة، تسمح الفقرة 10.6 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للإدارة، بالنظر في المتطلبات والإرشادات في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة التي تتعامل مع قضايا مماثلة وذات صلة في إصدار الأحكام¹.

وقبل أن تبدأ الشركة في استخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لإعداد بياناتها المالية، قد تنظر إدارة الشركة في تقييم جدواها من حيث بعض العوامل التي قد تكون ضرورية لنجاح الشركات على المدى الطويل، ويجب أن تؤخذ رغبة المستخدمين الرئيسيين لهذه البيانات المالية في الإعتبار في المقام الأول، إلى جانب ملاءمة التوقيت الذي سيتم خلاله التحول، كما يجب تقييم نوع التدريب الذي سيكون مناسباً لموظفي المنظمة المعتمدة قبل التبنّي، وتقييم جميع المعلومات ذات الصلة والجوانب الرئيسية المتعلقة بعملية التحول، كما عليها تقييم الضوابط الداخلية من حيث مدى تأثير الضوابط الجديدة أو الضوابط المعدلة على فعالية الضوابط الداخلية، ووضع خطط الإتصال بطريقة تقلل الصدمات المفاجئة من الحصول على معلومات جديدة تماماً من قبل المستثمرين والدائنين والعملاء والموردين، وعليها إجراء عمليات إعادة التفاوض بشأن العقود الحالية فيما يتعلق بإتفاقيات الديون والتعهدات، وتأثير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحتمل على المعلومات المالية في هذه العقود والتعهدات².

كما يتطلب التطبيق لأول مرة تطبيقاً كاملاً بأثر رجعي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ساري المفعول في تاريخ إعداد التقارير المالية الأولى للمنشأة، والتي تم إعدادها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، ولتسهيل الانتقال هناك 10 إعفاءات إختيارية محددة، وإعفاء عام واحد وخمسة إستثناءات إلزامية لمتطلبات التطبيق بأثر رجعي.

¹ DINUJA PERERA, [op. cit](#), p. 43.

² Suhaib Aamir, Umar Farooq, [op. cit](#), p. 33.

هناك 10 إعفاءات إختيارية من شرط التطبيق بأثر رجعي، وتتعلق بدمج الأعمال؛ معاملات الدفع على أساس الأسهم؛ القيمة العادلة كتكلفة معتبرة لبعض الأصول غير المتداولة؛ إعادة التقييم كتكاليف معتبرة لبعض الأصول غير المتداولة؛ اختلافات الإهلاك؛ المخصصات المتعلقة بالبيانات المالية المنفصلة؛ الأدوات المالية المركبة ضريبة الدخل المؤجلة؛ ترتيبات امتياز الخدمة؛ والأنشطة الاستخراجية.

أما الإعفاء العام من التطبيق بأثر رجعي حينلا يكون هناك قابلية التطبيق العملي، ويعرّف التفسير المتعلق بالمعيار "غير العملي"، بأنه يكون عندما لا يستطيع الكيان تطبيق أحد المتطلبات بعد بذل كل جهد معقول لفعل ذلك؛ في ما الإستثناءات الإلزامية التي يجب أن يتخذها الكيان الذي يتبنى لأول مرة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، فهي تتعلق بالحاسبة التي اتبعتها سابقاً لإلغاء الإعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية، وتقديرات محاسبة التحوط وقياس الحصص غير المسيطرة عليها¹.

ومع الإنتقال إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، يجب على المنشأة الإبلاغ عن جميع الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية وفقاً للمعيار، ويجب عليها إعادة تصنيف هذه الأصول والإلتزامات إلى البنود الصحيحة وفقاً للقواعد الجديدة وتطبيق قواعد التقييم الخاصة بهذا المعيار عليها، وبالنسبة للعمليات المحاسبية مثل إلغاء الإعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية، أو محاسبة التحوط، أو التقديرات المحاسبية، أو العمليات المتوقفة أو حقوق الأقلية، لا يجوز للمنشأة تغيير طرق المحاسبة فيها، بالإضافة إلى ذلك لدى الكيان 12 خيار أو أكثر من الإعفاءات الطوعية وهم:

- **دمج الأعمال:** ليس إلزامياً استخدام القسم 19 "الدمج والشهرة" على عمليات دمج الأعمال التي تمت قبل تاريخ الإنتقال.

- **الدفع على أساس الأسهم:** لا يتعين على الكيان تطبيق القسم 26 - الدفع على أساس الأسهم.

- **القيمة العادلة:** يمكن قياس الممتلكات والآلات والمعدات والعقارات الإستثمارية والأصول غير الملموسة بالقيمة العادلة ومعالجة الخسائر كتكلفة في تاريخ التحول.

- **إعادة التقييم كتكلفة اقتناء:** يمكن إعتبار القيمة المعاد تقييمها للأراضي والمباني والمعدات والممتلكات الإستثمارية والأصول غير الملموسة وفقاً لقواعد المحاسبة السابقة عند سعر الشراء.

- **فروق الصرف التراكمية عند إعداد البيانات المالية:** لا يتعين على المنشأة الإبلاغ عن أي فرق صرف تراكمي في حقوق الملكية في تاريخ التحول، وهو ما يسمى "البداية الجديدة".

- **البيانات المالية المنفصلة:** يتم قياس الإستثمارات في الشركات التابعة لأول مرة إما وفقاً للقسم 9 "البيانات المالية الموحدة والمنفصلة" أو من خلال القيمة الدفترية وفقاً للمبادئ السابقة.

- **الأدوات المالية المركبة:** لا تحتاج المنشأة إلى تقسيم أداة مالية مركبة في وقت الإصدار لمكونات الإلتزام وحقوق الملكية.

¹ Price water house Coopers, [op. cit](#), p. 2.

- ضريبة الدخل المؤجلة: لا يلزم الاعتراف بها إذا كان ذلك ينطوي على جهد أو نفقات غير متناسبة للمنشأة.
- إتفاقيات الخدمة المرخصة: قد لا تنطبق قواعد هذه الإتفاقيات بموجب هذه المعايير.
- أنشطة الاستخراج: قد تقوم المنشأة بتقييم منشأة للنفط والغاز في تاريخ التحول وفقاً لسياساتها المحاسبية القديمة، ولكن يجب عليها أيضاً إجراء اختبار إنخفاض القيمة وفقاً للقسم 27 "إنخفاض قيمة الأصول".
- العقود التي تحتوي على عقد إيجار: تحدد المنشأة في تاريخ الانتقال ما إذا كان العقد يحتوي على عقد تأجير أم لا، ولا يلزم تقييمه إعتباراً من تاريخ العقد.
- مطلوبات إزالة الأصول المدرجة في تكلفة الممتلكات والآلات والمعدات: قد تقيس المنشأة هذه الإلتزامات بالتكلفة في تاريخ التحول، ولا تحتاج إلى فحص في التاريخ الذي تم فيه تكبد الإلتزام لأول مرة.¹
- لا يُسمح بمعالجة إنخفاض القيمة المفصح عنها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 36 للشهرة والموجودات غير الملموسة غير المحددة العمر إذا تم تحديد الطريقة التقليدية للإستهلاك (بحد أقصى 10 سنوات ما لم يكن من الممكن تقدير العمر الإنتاجي بشكل موثوق).
- الجدول رقم(06): المقارنة الشكلية بين المعايير المحاسبية الكاملة وبين معايير الإبلاغ المالي الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS كاملة	للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
مرقمة حسب المعيار	مرتبة حسب الموضوع في فصول
أكثر من 3000 صفحة من النص	حوالي 300 صفحة من النص مع المرفقات
حوالي 3000 طلب للنشر	حول 300 من متطلبات الإفصاح
يتم تعديله عدة مرات في السنة	التعديل كل 3 سنوات

Source: Tereza Boudová, **Analysis of accounting standard IFRS for SME**, The diploma thesis, University of west bohemia in pilsen, Faculty of economics, 2014, p. 5.

¹ Veronika Ottová, [op. cit](#), p. 24.

خلاصة

فرض تعقيد معايير المحاسبة مشاكل على الشركات الصغيرة والمتوسطة، وبعبارة أخرى فإن تأثير محاولة توحيد التقارير المالية فرض متطلبات إبلاغ مرهقة على تلك الشركات، حيث إعتبرت المعايير معقدة للغاية بالنسبة للعديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما أدى إلى إرتفاع عبء التكلفة لديها، من هنا ظهرت معايير خاصة بذلك النوع من المنشآت على أمل تخفيف الأعباء وتحسين جودة البيانات، خاصة تلك التي لديها معاملات مع أطراف ذات صلة، ولعله من العدل أن نقول إنه من أجل تطوير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة قد مرت الهيئات الدولية برحلة طويلة من البحث والتدقيق لوضع أسس ومبادئ ملائمة، ودعت هذه المبادئ إلى رؤية ديناميكية جديدة للكيان الذي يصدر بيانات قد تكون لأغراض محدودة فقط، وتشكل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة إطاراً لإعداد التقارير المالية للأغراض العامة من أجل تلبية إحتياجات مجموعة متنوعة من المستخدمين الذين ليسوا في وضع يسمح لهم بطلب تقارير مخصصة، حيث إستخدم مجلس معايير المحاسبة الدولي نظام الإبلاغ المالي الكامل كنقطة بداية، ثم خفضه بإستخدام إستراتيجيات التبسيط، حيث أصبحت الأفضلية للأكثر إمتثالاً لمتطلبات المحاسبة وضمان إتصال مالي رفيع المستوى، قادر على تشكل أداة حقيقية لصنع القرار لمختلف الجهات، لكن المشكلة ليس كل أولئك المديرون على استعداد للنمو على حساب فقدان السيطرة، وكذا ظهور صعوبة في التحول المحاسبي من نظام إلى نظام آخر.

وتسمح المعايير للكيانات بالدخول إلى عالم معوم، من خلال فتح خيارات متعددة، مثل الوصول إلى الإئتمان ليس فقط في الكيانات المحلية، ولكن أيضاً على المستوى الدولي، لأنه يحسن معلوماتها المالية ويمنحها جودة عالمية. كما يجلب هذا المعيار تغييرات مهمة فيما يتعلق بالسجلات المحاسبية، وكذلك عرض البيانات المالية والإفصاح عنها، لأنها تبسط العديد من مبادئ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة للإعتراف وقياس الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات.

ولعل أبرز أهداف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة هي توفير معايير محاسبية عالية الجودة ومفهومة وقابلة للتنفيذ ومناسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة على مستوى العالم، كما تمثلت الأهداف الإضافية في الحد من عبء التقارير المالية على الشركات الصغيرة والمتوسطة التي ترغب في إستخدام المعايير الكاملة، وبالتالي السماح بالانتقال السهل إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة لتلك الشركات في حالة رغبتهم بذلك. كما وفرت معلومات حول المركز المالي والأداء والتدفقات النقدية للمنشأة، والتي تكون مفيدة لإتخاذ القرارات الإقتصادية من قبل مجموعة واسعة من مستخدمي البيانات المالية مصممة لتلبية إحتياجاتهم الخاصة من المعلومات، كما تُظهر البيانات المالية أيضاً نتائج إشراف الإدارة ومساءلتها عن الموارد المعهود بها إليها.

وبصرف النظر عن ذلك، تم أخذ التكلفة والأعباء الأخرى التي تفرضها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الشركات الصغيرة والمتوسطة في الإعتبار، وكذلك إحتياجات المستخدمين أثناء إتخاذ قرار بشأن التغييرات التي أجراها

مجلس معايير المحاسبة الدولية على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وتم إجراء بعض التبسيط في مبادئ المحاسبة والقياس للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من أجل تقليل هذه التكاليف والأعباء.

الفصل الثاني

كيف يساهم النظام المحاسبي والمالي في تقديم المعلومات المالية المتعلقة
بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

تسعى معظم الدول بما فيها الجزائر إلى إرساء وتجسيد دعائم إقتصاد السوق، ففي ظل عالم تسوده العولمة فإن مهنة المحاسبة ليست محصنة ضد هذه الظاهرة، ولعله من الأهمية بمكان أن تفهم المؤسسات عموما والصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص نظام المحاسبة العالمي الجديد، وأن تعرف الطريقة التي يجب بها تقديم تقاريرها المحاسبية، والتي يجب أن تكون موحدة، وكذا اعتماد إستراتيجيات تنافسية، وإجراء التغييرات اللازمة لتفادي الاختلافات بين ممارسات المحاسبة الوطنية ونظيرتها الدولية، من أجل تفادي الحواجز أمام عمليات جمع الأموال، والصعوبات في بيع وشراء السلع والخدمات وعمليات الدمج الدولية، ورغم أنه لا يزال من الصعب الوثوق بالمعلومات المحاسبية والمالية الصادرة من البلدان النامية، وعلى الرغم من الحاجة الملحة لهذه البلدان لجذب الإستثمار الأجنبي ورأس المال الأجنبي، إلا أن بعض الدول قد إستفادت من بعض التجارب الأخرى لتحقيق التنمية الاقتصادية، وكذا رفع مستويات النمو الإقتصادي، وذلك بتبني سياسات كفيلة بإنجاح نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي الجزائر تم إتخاذ عديد التدابير المختلفة لتقديم الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة، عن طريق برامج وتحفيزات مالية وضريبية وعلى أكثر من صعيد، ونناقش في هذا الفصل الأسباب المحتملة التي تدفع الجزائر إلى تبني طريق التقارب نحو المعيار الدولي للشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة التي يمكن لتلك المعايير أن تمنحها للبلاد، مع مراعاة الخصائص الإقتصادية والإدارية والإجتماعية للشركات للبيئة المحلية.

المبحث الأول: واقع البيئة المحاسبية في الجزائر

سنتعرف من خلال هذا المبحث عن واقع البيئة المالية والإقتصادية المحلية في الجزائر وكذا أبرز القوانين وتطورها في البلاد.

المطلب الأول: ملامح الإقتصاديات التي تمر بمراحل إنتقالية

يُشار إلى الإقتصادات ذات الدخل المنخفض والمتوسط بالبلدان النامية (البنك الدولي، 2008)، وبموجب هذه المعايير سيصنف أكثر من 150 دولة من بلدان العالم البالغ عددها 209 أي 71% منها على أنها بلدان نامية، وهناك بعض المصطلحات الأخرى الشائعة الإستخدام للإشارة إلى البلدان النامية كالإقتصادات النامية والإقتصادات الناشئة والإقتصادات التي تمر بمرحلة إنتقالية، وخضعت المحاسبة في هذه البلدان لتغييرات كبيرة، وتطورت من كونها موضوعاً تقنياً إلى موضوعاً علمياً، ولكن في وقت لاحق مع تطور محاسبة الأسواق المحلية والعالمية المعقدة، أصبحت المحاسبة ممارسة متأصلة إجتماعياً أثرت بشكل خاص على تراكم الثروة¹، ومنذ تأسيسها في عام 1973، كان يُنظر إلى مجلس المعايير المحاسبية الدولية على أنه يركز على إكتساب الإعتراف بمعاييرهِ لإستخدامها من قبل الشركات متعددة الجنسيات لإختراق الأسواق العالمية، ومع ذلك حظيت جهود وضع المعايير بقبول أكبر في البلدان النامية، حيث تتسم المعايير بالمرونة، وتساعدت الانتقادات كون تلك الهيئات أصدرت المعايير بغض النظر عن ظروف تلك البلدان²، وإتخذت بعض البلدان زمام المبادرة لإعتماد تلك المعايير الغازية على مجتمعاتها أو تكيفها مع واقعها الخاص، ومن المتوقع أن تؤدي هذه العملية إلى تحسين جودة ومصداقية المعلومات المحاسبية وتحسين تدفق رأس المال والإستثمار، مما يؤدي إلى التنمية الإقتصادية³.

وقد وجهت العديد من البلدان، لا سيما تلك التي هي في طور النمو، سياساتها الإقتصادية لجذب المانحين والمستثمرين الأجانب من أجل دعم نموهم الداخلي، وخلق فرص العمل وتعزيز قدرتها التنافسية على المستوى الدولي من خلال جذب الأنشطة⁴، وقد ركزت البحوث المحاسبية في هذه البلدان في مرحلة مبكرة، على مواكبة الإصلاحات المحاسبية والمشاركة في إعداد المواد التعليمية، وتدريب المهنيين، والعمل مع بيئة الأعمال والهيئات التنظيمية⁵ فمثلاً أفادت غرفة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الهند (2012) أن حوالي 45 في المائة من الناتج الصناعي، و 40 في المائة من الصادرات و 42 مليون شخص في العمالة تساهم بها الشركات الصغيرة والمتوسطة⁶. والمحاسبة في هذا النموذج لها الخصائص التالية:

— تعتبر المحاسبة جزءاً من نظام المعلومات في خدمة التخطيط المركزي؛

¹ Shukran Kuqi, Jeton Jonuzi, **Accounting for SMEs and suitability of IFRS for SMEs in Macedonia**, Magester Thesis Accounting & Auditing, 2011, p. 22.

² Ronita Devi Ram, [op. cit](#), p. 37.

³ Daniel Zeghal, Karim Mhedhbi, **An analysis of the factors affecting the adoption of international accounting standards by developing countries**, The international journal of accounting, 41(4), 2006, p. 374.

⁴ HEDFI Mohamed Rached, [op. cit](#), p. 112.

⁵ Nadia Albu, Cătălin Nicolae Albu, **IFRS application in Central and South-Eastern European countries**, Accounting & Management Information Systems, 13(2), 2014, p. 183.

⁶ DINUJA PERERA, [op. cit](#), p. 28.

- تعتبر التشريعات في هذا المجال عامة جدًا من حيث أنها تؤثر على جميع محاسبة الأعمال، من خلال الدور الذي تلعبه في تحديد التكاليف وتحليل الفروق وما إلى ذلك، فهي تشارك بجدية في نشاط تخطيط التحكم؛
- مكان الشركة في هذا النموذج مقيد لأنه يعتبر عنصرًا بسيطًا في البيئة الاجتماعية والاقتصادية¹.
- وتعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة المحرك الرئيسي لخلق فرص العمل والنمو والتنوع الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث:
- تهيمن الشركات الصغيرة والمتوسطة على إقتصاديات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فهي تشكل أكثر من 85 ٪ من الشركات المنطقة؛
- أكثر من 90 ٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا توظف أقل من 50 موظفًا؛
- تساهم تلك الشركات في أكثر من ثلثي إجمالي العمالة الرسمية؛
- تمتلك الشركات الصغيرة والمتوسطة حصة كبيرة من القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي (60 ٪ من إجمالي الناتج المحلي)².
- تطور النظام المالي في العالم:

لم تنشأ المحاسبة كفكرة في أذهان الباحثين، ولكن تكونت وتطورت مع تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية، لهذا تُعد أحد المظاهر التي أثرت وتأثرت على سلوك الفرد والمجتمع على حدٍ سواء³، ويكتسب النظام المالي أهمية خاصة في جهود التنمية والنمو لمختلف إقتصادات العالم، بغض النظر عن الموقع الجغرافي والإطار الزمني ودرجة التصنيع، ويعتبر تطوير النظام المالي مفهوم متعدد الأبعاد وليس من السهل إيجاد تعريف موحد له، وذلك عائد إلى خصائص الأنظمة المالية في الدول المختلفة، وقد عرفته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (إسكوا) على النحو التالي:

- هو عملية تحسينات كمية ونوعية لتقديم الخدمات المالية بشكل فعال، وتتمثل الخدمات المالية في تعبئة المدخرات ومنح الائتمان ومراقبة المديرين وإدارة المخاطر وتسهيل عملية التبادل؛
- وفقًا لمفهوم (شاو 1973)، يتطور النظام المالي عندما يكون "تراكم الأصول المالية بوتيرة أسرع من تراكم الأصول غير المالية"؛
- من جانبه أشار (آر جولدسميث 1969) إلى أن مصطلح تطور النظام المالي ليس له تعريف محدد، بسبب تعقيد الهيكل المالي الذي يتطور بشكل مختلف من دولة إلى أخرى خلال عملية التنمية الاقتصادية، ولهذا السبب قدم نهجًا هيكليًا لمفهوم التنمية المالية، أي أن دراسة التطور المالي تتطلب بالضرورة معلومات حول التغيرات في الهيكل المالي

¹ Lakhdar KHELLAF, 2014, p. 39.

² Kandah, A, **SMEs in the MENA Region Access to Finance**, International Arab Banking Summit: "The Future of MENA, Impact on Global Economy, 2011, P. 3.

³ وصفي عبد الفتاح أبو الكارم، المحاسبة المالية المبسطة "القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 9.

على مدى فترات قصيرة أو طويلة، بمعنى جمع المعلومات عن تدفق المعاملات المالية و تسيير الهيكل المالي لفترات مختلفة¹.

المطلب الثاني: تطور الواقع المحاسبي الجزائري في خضم التحولات الاقتصادية العالمية

طبقت الجزائر المخطط المحاسبي العام والذي ورثته عن الإستعمار سنة 1957، وكان بإستطاعت الجزائر تطبيق القوانين الفرنسية بإستثناء تلك التي تمس بالسيادة الوطنية من خلال القانون رقم 157/62 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962، وبدأت الجزائر بالتخطيط لمخطط محاسبي خاص بها من خلال إنشاء لجنة مكلفة في سنة 1969، وفي سنة 1971 تم إنشاء المجلس الأعلى للمحاسبة من طرف وزارة المالية، والذي أوكلت له مهمة تحضير مخطط محاسبي يتلائم والتوجه الإقتصادي الوطني وذلك بمراعاة مايلي²:

- المخطط المحاسبي الجديد يخدم التخطيط وليس السوق؛

- المخطط المحاسبي الجديد ذو توجه إشتراكي؛

- تبسيط المحاسبة وجعلها متاحة للجميع (عمال، مسيرين...).

ومن خلال هذه التوجهات أصدر الأمر 75/35 المؤرخ في 1975/04/29 الذي تضمن "المخطط المحاسبي الوطني"، والذي أصبح إجباري التطبيق ابتداءً من 1976/01/01.

- **الإطار القانوني للمخطط المحاسبي الوطني:** ينص الأمر رقم 75/35 المذكور أعلاه على إلزامية تطبيقه على الهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، وشركات الإقتصاد المختلطة والمؤسسات الخاضعة لنظام التكاليف بالضرية على أساس الربح الحقيقي مهما كان شكلها، ويعالج هذا الأمر أيضا من جهة أخرى المخططات المحاسبية القطاعية التي سيتم إعدادها عن طريق تكليف المخطط المحاسبي الوطني مع قطاعات النشاط المختلفة.

وأصدرت وزارة المالية مرسوما تنفيذا في 1975/06/23 يتعلق بكيفية تطبيق المخطط المحاسبي ويعالج النقاط التالية:

- التنظيم والتسيير المحاسبي؛

- تقييم الإستثمارات والمخزونات؛

- منهجية إعداد القوائم المالية الختامية.

كما عرّف المخطط المحاسبي الوطني بعض التحسينات لمواكبة الواقع الإقتصادي والقانوني أهمها:

- **المنشور رقم 89/47 المؤرخ في 24 ماي 1989:** ويتعلق بطرق المعالجة المحاسبية للعمليات المرتبطة بإستقلالية المؤسسات ويعالج ما يلي:

- التمييز بين المساهمات النقدية والمساهمات العينية في حساب مساهمات الشركات؛

- التمييز بين المساهمات المطلوبة والمساهمات غير المطلوبة؛

¹ بن قلبية زين الدين، أثر التطور المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بالكايد، تلمسان، الجزائر، 2016، ص 48.

² فتحي مولود، الممارسة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ضوء المعايير المحاسبية الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار تليجي، الأغواط، 2017، ص 86.

- إدراج حساب الموثق كحساب فرعي من حساب المتاحات، وتسجل به الأموال الموضوعة عند الموثق؛
- إدراج حساب القروض السندية كحساب فرعي لحساب ديون الإستثمارات؛
- تقسيم حساب سندات المساهمة إلى بعض الحسابات فرعية؛
- فتح حسابات فرعية خاصة بعملية توزيع الأرباح كحساب قسائم للدفع، حساب حصة أرباح واجبة الدفع...الخ.
- المنشور رقم 90/46 المؤرخ في 11 مارس 1990: ويتعلق بالمحاسبة عن مساهمة العمال في أرباح المؤسسة.
- التعليم رقم 001/95 المؤرخة في 02 أكتوبر 1995: وتتعلق بتسجيل العمليات الخاصة بأموال المساهمة وتعالج ما يلي:

- الأسهم المتحصل عليها من المؤسسات الاقتصادية العمومية؛
- الأموال المتحصل عليها من الدولة بهدف التدخل في المؤسسة؛
- حصة الأرباح المتحصل عليها عن طريق السندات؛
- الإيرادات المالية المتحصل عليها عن طريق التوظيفات المالية؛
- الحسابات الجارية للشركاء.
- التعليم رقم 518 المؤرخة في 21 أبريل 1997 : المتعلقة بإدماج فرق إعادة التقييم في المؤسسة.
- القرار الوزاري رقم 99/21 المؤرخ في 09 أكتوبر 1999: المتضمن توافق المخطط المحاسبي الوطني مع نشاط الشركات القابضة وتجميع الحسابات، وقد إشتمل القرار على مدونة حسابات تبين طرق معالجة العمليات فيما بين المجمع، وكذا تفسير المصطلحات وقواعد إستعمال الحسابات لاسيما المتعلقة بالتجميع، إضافة إلى القوائم المالية الختامية، وتلتزم الشركات القابضة بالخضوع لأحكام هذا المخطط في مسك محاسبتها وإعداد وتقديم قوائمها المالية الختامية.

وقد تم إعداد مخططات محاسبية قطاعية خلال هذه المدة شملت ما يلي:

- المخطط المحاسبي للقطاع الفلاحي سنة 1987؛
- المخطط المحاسبي لقطاع التأمينات 1987؛
- المخطط المحاسبي لقطاع البناء والأشغال العمومية 1988؛
- المخطط المحاسبي لقطاع السياحة 1989؛
- المخطط المحاسبي للقطاع البنكي 1992؛
- المخطط المحاسبي الوطني المكيف مع نشاط وسطاء عمليات البورصة الصادر بتاريخ 29 ماي 1999.
- ووفقاً للمرسوم التنفيذي الجزائري الصادر في 25 سبتمبر 1996، تم إنشاء مجلس توحيد المحاسبة التابع لوزارة المالية، والذي تم استبداله في عام 2011 بالمجلس الوطني للمحاسبة (CNC).
- ويحدد المرسوم التنفيذي رقم 11-24 المؤرخ في 27 جانفي 2011 تكوين وتنظيم وعمل اللجنة، حيث تضم ستة وعشرين عضواً من بينهم:

- الرئيس الذي هو وزير المالية أو من ينوب عنه؛
 - المدير المسؤول عن توحيد المحاسبة بوزارة المالية؛
 - ثلاثة ممثلين منتخبين من المجلس الوطني للنقابة الوطنية للمحاسبين القانونيين؛
 - ثلاثة أعضاء منتخبين في المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمراجعي الحسابات؛
 - ثلاثة ممثلين منتخبين للمجلس الوطني للهيئة الوطنية للمحاسبين القانونيين.
- ويتم تعيين أعضاء اللجنة بأمر من وزير المالية لمدة ست سنوات، ويتم تجديد الأعضاء بمقدار الثلث كل عامين، وتشمل مهام المجلس ما يلي:
- لجمع وإستخدام جميع المعلومات والوثائق المتعلقة بالمحاسبة وتدريبها؛
 - إقتراح جميع التدابير التي تهدف إلى توحيد المحاسبة؛
 - للمساهمة في ترقية مهن المحاسبة.
- إن المجلس الوطني للمحاسبة الجزائرية هي أكثر من مجرد لجنة لتنظيم مهنة المحاسبة، فهي أيضاً هيئة تنظيمية وتدريبية لمهن المحاسبة، فمن الناحية العملية لها دور محدود في توحيد المعايير المحاسبية، وحتى الآن أعدت ملاحظات منهجية تحدد الشروط والأحكام للتطبيق الأول للجنة الدائمة المعنية بالتمويل، بالإضافة إلى هذه الآراء تقع مسؤولية توحيد المحاسبة في الجزائر على عاتق قسم توحيد المحاسبة في وزارة المالية¹.

المطلب الثالث: النظام المحاسبي المالي

نظراً للبيئة الجديدة التي تولدت من خلال الإصلاحات الإقتصادية المعتمدة والتي ساهمت في ترقية المنافسة وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر خاصة في قطاع المحروقات، ومن أجل الإجابة على تساؤلات ومتطلبات المهنيين والمستثمرين وكون المخطط الوطني المحاسبي أضحى لا يتلاءم مع الوضع الإقتصادي الجديد، فقد أسندت أعمال إصلاح النظام المحاسبي بالجزائر بدايةً إلى المجلس الوطني للمحاسبة الجزائري، الذي أعد قائمتين حول تقييم المخطط الوطني المحاسبي السابق، لكن معظم النتائج التي توصل إليها كانت تقنية، ثم تولى بعدها المجلس الفرنسي للمحاسبة سنة 2000 عملية الإصلاح والتحديث.

- مراحل إعداد النظام المحاسبي المالي

إنطلاقاً من الثلاثي الثاني لسنة 2001 شُرع في إصلاح المخطط المحاسبي الوطني بتمويل من البنك الدولي، بالتعاون بين بعض الخبراء الفرنسيين وبالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة تحت إشراف وزارة المالية، ومرت العملية بثلاث مراحل وهي:

* **المرحلة الأولى:** تشخيص مجال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني، مع إجراء مقارنة بينه وبين المعايير المحاسبية الدولية؛ وفي نهاية هذه المرحلة وضعت ثلاث تصورات ممكنة وهي:

¹ Djamel Khouatra, Mohamed El Habib Merhoum, **Le Système Comptable Financier algérien entre les " Full IFRS " et la norme IFRS PME : Etude qualitative de sa mise en oeuvre par les entreprises**, Transitions numériques et informations comptables, Nantes, France, May 2018, p. 4.

- **الخيار الأول:** المحافظة على تركيبة المخطط المحاسبي الوطني، وتحديد الإصلاحات تماشياً مع تغيرات المحيط القانوني والإقتصادي؛

- **الخيار الثاني:** القيام ببعض المعالجات تماشياً مع الحلول الموضوعية من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية؛

- **الخيار الثالث:** تضمن وضع نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني مع عصانة شكله ووضع إطاره التصوري وفقاً لمبادئ و قواعد المعايير المحاسبية الدولية.

* **المرحلة الثانية:** بعد دراسة الخيارات السابقة تم تطوير مشروع المخطط المحاسبي الجديد للمؤسسات؛

* **المرحلة الثالثة:** في الأخير تم وضع النظام المحاسبي المالي الجديد¹.

وقد جاء النظام المحاسبي المالي المستحدث في الجزائر ليتدارك مختلف النقائص التي لم يعالجها النظام السابق المتمثل في المخطط المحاسبي الوطني، خصوصاً ما تعلق بالإفصاح المحاسبي حيث أشار كل من القانون 07/11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، والمرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو 2008 الذي يشرح كيفية تطبيق بعض المواد من القانون 07/11، إلى مجمل النقاط الواجب إتباعها لتحديد الكشوف المالية الملزم إعدادها سنوياً وكيفية عرضها وما يجب أن تحتويه من معلومات، كما أشار هذا القانون إلى التقييد بمبدأ الأهمية النسبية عند الإفصاح عن المعلومات المالية².

من ثم قامت وزارة المالية بإصدار قرار مؤرخ في 26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم المحاسبي ومحتوى الكشوف المالية وعرضها، وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها الصادر في 25/03/2009، وذلك في العدد رقم 19 للجريدة الرسمية.

- **تعريف القانون رقم 07/11 للمحاسبة المالية:** هي نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن المركز المالي للمنشأة وممتلكاتها وفعاليتها، ومركز خزيتها في نهاية السنة المالية، ويتعين على الكيانات التالية أن يكون لديها محاسبة مالية:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.

- التعاونيات.

- الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون الذين ينتجون سلعة أو خدمات تجارية وغير تجارية إذا كانوا يمارسون أنشطة إقتصادية منتظمة.

- جميع الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الخاضعين لذلك بموجب حكم قانوني أو تنظيمي³.

- **المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي:** أتى النظام المحاسبي المالي بعدة تغييرات مهمة في المجال المالي والمحاسبي، تركزت في محاور أبرزها:

¹ شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية ببوداود، الجزائر، 2008، ص 13.

² هيري أسيا، ساوس الشيخ، النظام المحاسبي المالي المستحدث في الجزائر ودوره في تحديات الإفصاح على القوائم المالية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 4، العدد 4، 2016، ص 192.

³ المادة 03 و 04 من قانون رقم 11-07، القانون النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، 25 نوفمبر 2007، ص 3.

أ- من حيث الإطار المفاهيمي؛

ب- من حيث المبادئ المحاسبية: موجودة في المخطط المحاسبي الوطني؛

ج- من حيث المصطلحات والتعاريف؛

د- من حيث عدد ونوع القوائم المالية؛

هـ- من حيث عرض وتقديم القوائم المالية؛

و- من حيث الأطراف المستخدمة للمعلومة المحاسبية¹.

- أهمية النظام المحاسبي المالي: يكتسي النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب نص القانون بالمحاسبة المالية أهميته، كونه يحدد شروط وكيفيات تطبيقه وتطبيق أحكام هذا القانون على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب هذا النص القانوني أو التنظيمي بمسك محاسبة مالية على إعتبار أنها نظام لتنظيم المعلومات المالية، وتسمح أيضا بتبويب، وترتيب، تقييم و تسجيل المعطيات أو بيانات عديدة وعرض القوائم المالية التي تعكس الصورة الصادقة عن الوضعية المالية في نهاية السنة، كذلك:

- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة و دقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة؛
- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم، وكذا إعداد القوائم المالية مما يقلص من حالات التلاعبات؛
- يستجيب لإحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء عملية المقارنة؛
- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار، وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية؛
- يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الإستثمار ويدعم القدرة التنافسية للمؤسسة؛
- توفير البيانات اللازمة للتخطيط و التنفيذ والرقابة على كل من مستوى الوحدة الإقتصادية ومستوى القطاع والمستوى العام؛
- يشجع الإستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لإحتياجات المستثمرين الأجانب؛
- انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية؛
- تحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة؛
- يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع، سواء داخل الوطن أو خارجه أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية؛
- يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة؛
- يسمح للمؤسسات الصغيرة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة؛

¹ سعيداني محمد السعيد، رحمانى يوسف زكريا، مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 9، 2018، ص 667.

- يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع؛
- تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة، تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة و تغير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة؛
- السماح بتسجيل بطريقة شاملة و موثوق فيها، حتى تسمح بإعداد تصريحات جبائية موثوق فيها¹.

– المحاسبة المالية المبسطة المطبقة على المؤسسات الصغيرة في الجزائر

تخضع المؤسسات الصغيرة التي تتوفر فيها بعض الشروط، مثل رقم الأعمال وعدد العمال وطبيعة النشاط والمحددة من طرف وزارة المالية لنظام المحاسبة المالية المبسطة والذي يعرف بمحاسبة الخزينة، وترتكز محاسبة الخزينة على إعداد سجل للأموال يعرف بدفتر الخزينة، ويتم على مستواه إبراز التدفق سواء كانت إيرادات أو خسائر، حيث بحسب المادة رقم 05 من القانون 07-11 " يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتجاوز رقم أعمالها وعدد المستخدمين والنشاط حدًا معينًا أن تحتفظ بمحاسبة مالية مبسطة"، وبحسب المادة 22 من القانون المذكور أعلاه " يجب على الكيانات الخاضعة للمحاسبة المالية المبسطة أن تقوم بتسجيل يومي للإيرادات والنفقات، وتكون ملزمة بالحفاظ على المستندات الداعمة لمدة عشر (10) سنوات تبدأ من تاريخ إقفال كل سنة مالية"، كما ينص الملحق 02 الباب الرابع لنفس القانون على أنه "يمكن للكيانات الصغيرة التي يتم تحديد خصائصها من قبل النظام استخدام نظام محاسبة مبسط يعتمد على حسابات التحصيل والصرف يسمى محاسبة الخزينة.

وتلتزم الكيانات التي تخضع للمحاسبة المبسطة خلال السنة المالية بتسجيل إيراداتها ونفقاتها على أساس منتظم وموثوق، وترتبط هذه المصادقية بما يلي:

- مسك بانتظام لدفتر الخزينة (دفتر وحيد أو دفتر للمصروفات وآخر للإيرادات)؛
- بالإعتماد على دفتر الخزينة مسك مستندات ثبوتية داخلية أو خارجية، وتتكون الخزينة من مجموعة أموال الكيان في الصندوق من جهة (أوراق نقدية، سندات ...) وفي البنوك أو المؤسسات المشابهة من ناحية أخرى".

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر وآليات الدعم

ستتعرف من خلال هذا المبحث إلى الواقع التي تعيشه المؤسسات الصغيرة بالجزائر، والميكانيزمات التي وضعتها الدولة من أجل دعمها وفك العزلة عنها محليا ودوليا.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للشركات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قوة دافعة في مجال الأعمال والنمو والابتكارات، وكذلك القدرة التنافسية، وهي تلعب دورًا حاسمًا في خلق فرص العمل، وهو بشكل عام عامل من عوامل الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية².

¹ شعييب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو، 2008، ص 66.

² Libuše Müllerová, Marie Paseková, & Eva Hýblová, Harmonization of financial reporting of small and medium-sized enterprises in the Czech Republic, Journal of Modern Accounting and Auditing, 6(1), 2010, p. 56.

ويعتبر دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال الابتكار التكنولوجي دورًا كبيرًا، فمنذ الإصلاح الاقتصادي في الصين مثلاً تم إحصاء أكثر من 65 في المائة من براءات الاختراع، و 75 في المائة من الابتكار التكنولوجي، و 80 في المائة من تطوير المنتجات الجديدة من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة¹، أما في أوروبا فقد إستحوذت الشركات الصغيرة والمتوسطة على 67 في المائة من إجمالي العمالة في عام 2010²، بالإضافة إلى ذلك تساهم الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في التحديث والابتكار، وفي تحسين الأعمال من خلال زيادة مستوى المنافسة، وكذلك إنشاء سوق دولي ومحلي ديناميكي، وتتميز تلك الشركات بمديد المزايا الإيجابية وحتى السلبية على حد سواء، على سبيل المثال فالإدارة في المؤسسات الصغيرة أقرب إلى القوى العاملة مقارنة بالمنظمات الكبيرة، لكن التقارب الشديد قد يفقد المنظور الأوسع لمراقبة السوق، في المقابل تتمتع المنظمات الكبيرة بتسهيلات إئتمانية أفضل ولديها أيضاً قدرة فائقة على زيادة رأس المال³.

- مفهوم الشركات الصغيرة والمتوسطة دولياً ومحلياً

نظراً لأن تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة يختلف من بلد إلى آخر، فإن مجلس معايير المحاسبة الدولية يعرفها على أنها كيان:

- لا يمارس المسؤولية العامة؛

- وتنشر بيانات مالية ذات طبيعة عامة لإحتياجات المستخدمين الخارجيين.

يتحمل الكيان المسؤولية العامة إذا:

- أن تكون مدرجة، أو هي في طور تقديم بياناتها المالية إلى جهة تنظيمية لسوق الأوراق المالية؛

- تحتفظ بأصول بصفتها إئتمانية لمجموعة كبيرة من الأشخاص خارج الكيان (على سبيل المثال: البنوك وشركات التأمين وما إلى ذلك)؛

- هي شركة خدمات عامة؛

- كيان ذو أهمية كبيرة في بلد منشئه⁴.

- التعريف الجزائري:

تُعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات⁵:

- تشغل من واحد إلى مئتين وخمسين شخصاً؛

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري؛

¹ Yanmei Zhu, Xinhua Wittmann, Mike W Peng, **Institution-based barriers to innovation in SMEs in China**, Asia Pac J Manag, 29(4), 2012, p. 1133.

² Jan De Kok, Paul Vroonhof, Ton Kwaak, **Do SMEs create more and better jobs?**, Report prepared by EIM for the European Commission DG Enterprise and industry, Brussels, European Commission, 2012, p. 168.

³ Suhaib Aamir, Umar Farooq, **op. cit**, p. 23.

⁴ Raimondo Lo Russo, **op. cit**, p. 33-34.

⁵ قانون رقم 02-17، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، 11 جانفي 2017، ص 5.

- تستوفي معيار الإستقلالية (كل مؤسسة لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25% فما أكثر من طرف مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى).

- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصائص مميزة غير حجمها، فهي كيانات غير مدرجة يديرها مالكون، إلى جانب أفراد العائلة وربما حتى الأصدقاء، ولا تستوفي جميع الكيانات غير المدرجة هذا المعيار أيضًا، وهناك العديد من العوامل التي قد تميز الشركات الصغيرة عن الشركات الأكبر:

- بسبب الحجم الصغير لها، يمتلك المديرون مهارات عمل قليلة ويتم تقاسم قيم المالك من قبل الموظفين؛
- تميل الكيانات الصغيرة إلى العمل في بيئة فريدة، وهي غير قادرة على العمل في السوق المالية الكبيرة مثل التكتلات، ويرجع ذلك أساسًا إلى صغر حجمها ومواردها المحدودة، وهي تعمل محليًا دون إستثناء تقريبًا، حيث لديهم أعداد صغيرة من العملاء والموردين، وعدم القدرة على دفع الأسعار، وبعض المالكين لا يهدفون دائمًا إلى تعظيم الأرباح؛

- ليس لديهم نفس النوع من الإلتزامات والمسؤوليات تجاه مستثمريهم مثل الكيانات الأكبر، ويعتمدون بشكل أساسي على الديون بدلاً من تمويل الأسهم، نظرًا لأن الشركات الصغيرة والمتوسطة لا تسعى إلى الإدراج العام، فإن قيمتها أقل أهمية من قدرتها على توليد تدفق نقدي إيجابي، ويقتصر مستخدمو البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على الملاك والإدارة وكذلك المؤسسات المالية التي تمولها¹؛

وتشمل العناصر الأخرى بصرف النظر عن الحجم والملكية التي تم إقترحها كنقاط تمايز للشركات الصغيرة والمتوسطة، ممارسة الابتكار، حيث تصفها وزارة التنمية الاقتصادية النيوزيلندية بأنها "أعمال نشطة وديناميكية ومبتكرة" وتقتصر أن الشركات الصغيرة والمتوسطة:

- بدأت تلقائيًا بمنتج مبتكر؛

- لديها مالك / مدير لديه القليل من المهارات التجارية العامة؛

- يتم وضع الأصول الشخصية لأصحابها (بما في ذلك منازلهم) كضمان للأعمال²؛

ومن مزايا تلك الخصائص:

- المرونة النسبية وسرعة الاستجابة (بما في ذلك إنشاء الشركة وحلها)؛

- قدرة عالية نسبيًا على امتصاص العمل بسبب المرونة؛

- القدرة على سد الفجوة في هيكل العلاقات التجارية بين الشركات الكبيرة (دور المقاول من الباطن).

على العكس من ذلك، فإن العيوب هي:

- أكثر تكلفة في الوصول إلى رأس المال والمعلومات والمعرفة؛

¹ Lungu, C. I., Caraiani, C., & Dascalu, C, **New directions of financial reporting within global accounting standards for small and medium-sized entities**, Available at SSRN 1013520, 2007, p. 8.

² Rachel F. Baskerville and Carolyn J. Cordery, [op. cit](#), p. 6.

- أقل قدرة في التغلب على عواقب تقلبات التأثيرات الخارجية في المرحلة الأولى من تطورها (البداية)؛
- سهولة تسريح العمالة الزائدة.¹

الجدول رقم (07): بعض الخصائص الكمية لتعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة

الدول	عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة داخل الدولة	الكيانات متوسطة الحجم	كيانات صغيرة الحجم
الإتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة	98٪ (لجنة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة، 2000)	موظفين أقل من 250	الموظفون > 50
أستراليا	99٪ (APEC، 2009)	الموظفون: 20-200	الموظفون: 5-19
نيوزيلاندا	97.1٪ (وزارة التنمية الإقتصادية، 2009)	الموظفون: 6-19	الموظفون: 0-5

Source: Nguyen, T. P. U. , A history of the development of New Zealand accounting standards for small and medium enterprises and the future prospects of IFRS for SMEs, Doctoral dissertation, Auckland University of Technology, 2010, p. 3.

- تصنيف الشركات الصغيرة ومتوسطة

الشركات الصغيرة والمتوسطة ليست جهات إصدار أو كيانات قطاع عام، وبالتالي فإن المعايير النوعية لعدم المساءلة العامة قد تحدد هذه الكيانات في كثير من الأحيان.

بدلاً من ذلك، يمكن استخدام المعايير الكمية مثل الحد الأقصى لعدد الموظفين أو الأصول أو رأس المال المستثمر، والإيرادات لتحديد الكيانات التي ليست "كبيرة".

وقد اقترح كل من جيبسون و فان ديرفارت (2008)، صيغة كمية جديدة لتحديد تعريف للشركات الصغيرة والمتوسطة تمزج بين حجم إيرادات الشركة وكذلك السياق الإقتصادي الخاص بكل بلد الذي تعمل فيه تلك الشركات²، ونظرًا لحقيقة أن الشركات غير المدرجة ليست مجموعة متجانسة، فيمكن تقسيم هذه الشركات إلى ثلاث مجموعات متميزة:

- شركات كبيرة غير مدرجة خاضعة للمساءلة العامة؛ و
- الشركات غير المدرجة التي لا تخضع للمساءلة العامة، ولكنها تنشر بيانات مالية للأغراض العامة للمستخدمين الخارجيين بخلاف الجهات التنظيمية غير الأمنية؛ و

¹ KUPKA, Václav, Krátká tematická analýza Malé a střední podniky (jejich místo a role v české ekonomice), 2007, p. 1.

² Tom Gibson, H. J. van der Vaart, [op. cit.](#), p. 3.

- الشركات الصغيرة غير المدرجة التي تنتج المعلومات المالية فقط للمديرين المالكين والسلطات الضريبية.¹ وسنتطرق من خلال المطلب المقبل لمعايير تحديد لتحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها.

المطلب الثاني: معايير تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وبالإشارة إلى المعايير الدولية لتحديد الشركات الصغيرة والمتوسطة من غيرها، تعتبر معايير الاتحاد الأوروبي مثل معدل الدوران وإجمالي الميزانية العمومية وعدد الموظفين أحسن عملياً وموثوقة من المعايير النوعية التي اقترحتها المجلس الدولي لمعايير المحاسبة، ومع ذلك يفضل استبدال "حجم الأعمال" بـ "القيمة المضافة"²، وربما يعتبر مصطلح "الممارسة الصغيرة والمتوسطة SMP" أقل سهولة في التعرف على الكيانات المشمولة بالمعيار من مصطلح "الشركات الصغيرة والمتوسطة SME"، فعلى الرغم من حقيقة أن المصطلح منتشر بين هيئات المحاسبة، وخاصة تلك ذات المكانة الدولية، فإن تقديم تعريف دقيق قابل للتطبيق عالمياً مخوف بالصعوبات، وعرفت بحسب مصطلح "الممارسة الصغيرة والمتوسطة SMP": هي كيانات توظف عددًا محدودًا من الموظفين المحترفين، وتتمتع أيضًا بالخصائص التالية:

- معظم عملائها من الشركات الصغيرة والمتوسطة، و
 - لا تقوم عادة بتدقيق حسابات المنظمات المدرجة، و
 - يتكون معظم عملها للعملاء من خدمات غير ضمان³.
- وفي العادة يتم استخدام المناهج النوعية أو الكمية في تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة، ولكل نهج نقاط قوته وضعفه، لذلك في بعض الأحيان ولتلبية أهداف معينة، قد يكون مزيج من الاثنين قابلاً للتطبيق⁴، حيث سواء عندما يكون لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة تقارير تفاضلية أو مجموعة منفصلة من المعايير، فإن مدرستين رئيسيتين للفكر تحددان الشركات الصغيرة والمتوسطة:

- الأول هو المساءلة العامة (النوعية)؛ و
- الآخر هو مقياس الحجم (الكمي)⁵.

1- المقاييس النوعية:

تعد الشركات الصغيرة والمتوسطة مجموعة متنوعة وديناميكية موصوفة تحت خصائص واسعة في بلدان مختلفة. الشركات الصغيرة والمتوسطة ليست جهات إصدار أو كيانات قطاع عام، وبالتالي فإن المعايير النوعية لعدم المساءلة العامة قد تحدد هذه الكيانات في كثير من الأحيان⁶، ويعتمد هذا المعيار على نوع إدارة الشركة ودرجة إضفاء الطابع الشخصي على صاحب العمل والعامل، والعلاقات بين صاحب العمل والعملاء ومعيار الهيكل التنظيمي،

¹ Thorsten Sellhorn, & Sylwia Gornik-Tomaszewski, **Implications of the 'IAS Regulation' for research into the international differences in accounting systems**, Accounting in Europe, 3(1), 2006, p. 204.

² Lisa Evans, Roberto di Pietra, **Comment on the IASB Discussion Paper "Preliminary Views on Accounting Standards for Small and Medium-sized Entities"**, European Accounting Association's Financial Reporting Standards Committee, submission to IASB Discussion Paper, Accounting in Europe, 2, 2005, p. 37.

³ ACCA, [op. cit](#), p. 6.

⁴ Sutthirat Ploybut, [op. cit](#), p. 39.

⁵ Rachel F. Baskerville, Carolyn J. Cordery, [op. cit](#), p. 13.

⁶ Rachel F. Baskerville, Carolyn J. Cordery, [op. cit](#), p. 2.

وفيما يتعلق بإضفاء الطابع الشخصي فهي المعايير التي تحلل جوانباً مثل القدرة على تعيين موظفين وحل النزاعات الفنية والرواتب؛ وتكريس جزء من الوقت لمهام الإنتاج وبيع المنتجات وتوفير الخدمات والتمويل والتخطيط وتوجيه العمليات¹.

وفي بعض الدول يمكن للشركات التي لا تخضع للمساءلة العامة استخدام التقارير التفاضلية، عند التصويت ويوافق أصحاب المؤسسة الذين لا يحق لهم التصويت على تطبيق الإعفاءات التفاضلية، ولا يسمح للكيانات التي يتم فيها فصل المالكين عن الإدارة بأي إعفاء من متطلبات إعداد التقارير المالية، حيث توجد مساءلة عامة، ووجدت دول أخرى أن مفهوم المساءلة العامة غامض للغاية بحيث لا يمكن تطبيقه، كما هو موضح في رد الرابطة المسجلة للمحاسبين المعتمدين في فنلندا مثلاً على وثيقة مناقشة الشركات الصغيرة والمتوسطة التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، فلقد فضلوا فكرة الكيانات المدرجة مقابل الكيانات غير المدرجة بإعتبارها الخاصية المميزة، وفي هذه الحالة فإن الكيانات غير المدرجة من الممكن أن يخضعوا لمستوى أقل من التدقيق من الشركات المدرجة، وتمثل وجهة النظر تركيزاً مباشراً على المستخدمين إما كمستثمرين في أسواق رأس المال أو "غيرهم".

2- طرق مختلطة

إستخدمت بعض الدول إختبار المساءلة العامة وكذلك حدود الحجم لإعفاء الكيانات من معايير الإبلاغ المالي الكاملة، بينما فضلت بعضها التدابير النوعية لتقليل من عبء الإبلاغ على غير العاملين في القطاع العام، ومع ذلك يجب على الكيانات التي تعتبر ذات أهمية إقتصادية في السوق الإبلاغ بإستخدام مجموعة كاملة من معايير المحاسبة.

3- القياسات الكمية

يشير إلى معايير الأساس الكمي لتصنيف الشركات، مثل عدد الموظفين أو حجم المبيعات أو قيمة الأصول²، ولا يمكن للحجم وحده أن يصف شركة صغيرة ومتوسطة في قطاع أو قطاعات متنوعة، وقد يكون أيضاً مؤشراً ضعيفاً لتكاليف وفوائد التقارير المالية أو لدور المعلومات المالية، في حين أن مجموعة عوامل الحجم قد تكون مفيدة في إنشاء تكوين قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، ومن الملاحظات الأخرى:

- يمكن أن تؤدي أوجه القصور في الإتفاقيات الحالية في تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة، وعدم الإتساق بين التعاريف الرسمية إلى تشوهات خطيرة في تخصيص إنفاق المانحين لتنمية القطاع الخاص.

- حجم دوران الشركة بشكل عام هو مقياس أكثر ملائمة من أي من القياسات التقليدية، حسب عدد الموظفين أو قيمة الأصول.

- يؤدي إستخدام أي تعريف منفرد للشركات الصغيرة والمتوسطة لبلدان متعددة في مراحل مختلفة من التنمية الإقتصادية إلى مزيد من التشوهات.³

¹ José Walter Guzmán Dueñas, **ADOPCI INFORMACIÓN ÓN DE LAFNINANCIERA ORMA INTERNACIONAL "NIIF PARA LAS DEPYMES" EN EL SECTOR DE LA MICROEMPRESA DEL ENTORNO DE LA UNIVERSIDAD EVANGÉLICA DE EL SALVADOR**, Economía Administración y Comercio, Universidad Evangélica de El Salvador, 2013, p. 13.

² José Walter Guzmán Dueñas, [op. cit](#), p. 12.

³ Tom Gibson, H. J. van der Vaart, **Defining SMEs: A Less Imperfect Way of Defining Small and Medium Enterprises in Developing Countries**, brookings global economy and Development, 2008, p. 10.

4- معيار السوق وشكل الإنتاج: المعيار الآخر الذي يميز المشروع الصغير هو السوق الذي يخدمه، وبشكل عام هو السوق المحلي، وبدرجة أقل السوق الإقليمي، مع مشاركة ضئيلة في المعروض من السوق الدولية، ويتم من خلاله تصنيف الشركة اعتماداً على طرق الإنتاج، لذلك بموجب هذا المعيار يتم تصنيف شركة الإنتاج الحرفي (الإنتاج اليدوي)، وشبه الآلية (مزيج من الإنتاج اليدوي والميكانيكي)، والتي تستخدم مستوى عالٍ من العمليات الآلية ومستوى منخفض من العمالة، ويحدد قطاع المشاريع الصغيرة شكل إنتاجه بطريقة متباينة، بمزيج من العمليات اليدوية وشبه الآلية¹.

الجدول رقم (08): تعريفات الشركات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة الإقتصادية في أسواق مختارة لجمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (عينات مختارة)

البلد أو الإقليم	عتبة الشركات الصغيرة والمتوسطة	% من الشركات	% من العمالة	الإقتصاد غير الرسمي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
أستراليا	20 موظفًا (خدمات)، 200 موظف (تصنيع)	99.7	64	11
كندا	500 موظف، دوران 50 مليون دولار	99.8	70	13
الصين	تختلف معايير التوظيف من 200 موظف في تجارة الجملة والتجزئة إلى 2000 في التصنيع و 3000 في البناء والنقل والاتصالات. يبلغ عتبة المبيعات عادةً 300 مليون يوان صيني (150 مليون يوان صيني في قطاع الضيافة). يتم تطبيق عتبة الميزانية العمومية البالغة 400 مليون يوان صيني في البناء والتصنيع. لاحظ أنه في الصين، يمكن أيضًا تصنيف الشركات غير المستقلة على أنها شركات صغيرة ومتوسطة	99.7	88	14
قبرص	250 موظفًا، يبلغ حجم مبيعاتها 50 مليون يورو، ويبلغ إجمالي الميزانية العمومية 43 مليون يورو	99.9	84	29
غانا	100 موظف، 100000 دولار في الأصول الثابتة	92	16	43
هونغ كونغ، الصين	100 موظف في التصنيع و 50 موظفًا في غير التصنيع	98	50	19

¹ José Walter Guzmán Dueñas, [op. cit](#), p. 13.

أيرلندا	250 موظفًا، يبلغ حجم مبيعاتها 50 مليون يورو، ويبلغ إجمالي الميزانية العمومية 43 مليون يورو	99.5	69	13
كينيا	100 موظف، 800 مليون شيلينج لا يوجد حد في الميزانية العمومية للشركات متوسطة الحجم، على الرغم من أن 50 مليون شلن كيني في الاستثمار في المصانع والآلات أو 20 مليون شلن كيني في الاستثمار في المعدات هي عتبات لحالة الأعمال الصغيرة	-	28	39
ماليزيا	50 موظفًا بدوام كامل، 5 ملايين رينغيت ماليزي رقم الأعمال (الزراعة الأولية والخدمات)؛ 150 موظفًا بدوام كامل، و 25 مليون رينغيت ماليزي دوران (تصنيع)	99.2	56	33
موريشيوس	200 موظف، استثمار 10 ملايين نروجي في المعدات (شركات التصنيع فقط)	90	45	24
نيجيريا	200 موظف، 500 مليون الميزانية العمومية (باستثناء الأراضي والمباني)	87	75	63
باكستان	250 موظفًا، و 250 مليونًا من المبيعات، و 50 مليونًا من رأس المال المدفوع (منسق منذ 2005)	90	78	40
بولندا	250 موظفًا، يبلغ حجم مبيعاتها 50 مليون يورو، ويبلغ إجمالي الميزانية العمومية 43 مليون يورو	99.8	69	29
الإتحاد الروسي	ما يعادل 250 موظفًا بدوام كامل، و 1 مليار روبل دوران (تخضع لمراجعة مدتها خمس سنوات)، و 25 في المائة من ملكية الأسهم من قبل الشركات الأجنبية أو مؤسسات القطاع العام أو الجمعيات الخيرية	94	49	52
سنغافورة	200 موظف (غير صناعي)؛ 15 مليون دولار سنغافوري في الأصول الثابتة (التصنيع)	90	62	14
ترينيداد وتوباغو	50 موظفًا، أصول بقيمة 5 ملايين دولار تايبواني، 10 مليون دولار تايبواني دوران	95	34	37
أوكرانيا	تعترف القوانين الحالية فقط بوضع الأعمال الصغيرة، العتبة 50 موظفًا، و 70 مليون هريف رقم الأعمال، ومع	85	24	58

			ذلك فإن أوكرانيا في طور الانتقال إلى تعريف الإتحاد الأوروبي (250) موظفًا، 50 مليون يورو دوران، إجمالي الميزانية العمومية 43 مليون يورو).	
الإمارات العربية المتحدة	99	63	29	تختلف العتبات بين الإمارات، وبعضها ليس له تعريف رسمي، عتبة دبي الحالية هي 100 موظف و 100 مليون درهم دوران، يجري حاليًا النظر في تعريف رسمي على مستوى الدولة.
المتحدة المملكة العظمى بريطانيا و شمال أيرلندا	99.9	59	11	250 موظفًا، يبلغ حجم مبيعاتها 50 مليون يورو، ويبلغ إجمالي الميزانية العمومية 43 مليون يورو
الولايات المتحدة الأمريكية	99.9	58	8	يختلف على نطاق واسع، على الرغم من استخدام عتبة 500 موظف غالبًا. يتم تطبيق عتبات التوظيف بشكل أساسي على التصنيع وتجارة التجزئة والجملة حوالي 500 موظف، ولكن يمكن أن تتراوح من 50 لتجار الغاز و 100 لتجار الجملة حتى 1500 لمصافي النفط ومشغلي خطوط الأنابيب والاتصالات السلكية واللاسلكية ومصنعي الطائرات، بالنسبة لمعظم قطاعات الخدمات، بالإضافة إلى الزراعة والبناء، يتم استخدام عتبات دوران تتراوح من 750 ألف دولار للزراعة الأولية إلى 33.5 مليون دولار للبناء و 34.5 مليون دولار لبعض الخدمات الطبية.

Source: UNCTAD, Accounting and Financial Reporting by Small and Medium-sized Enterprises: Trends and Prospects, United Nations, Geneva, 1604703 (E), March 2016, p-p. 3-4.

المطلب الثالث: سياسات دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لعله من المفارقات أن السيولة وفيرة للشركات الكبيرة متعددة المساهمين (التي لا تحتاج إلى تمويل)، وقليلة بل ونادرة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة التي هي في أمس الحاجة إليها على المدى القصير والطويل على حد سواء، وهذا

أمر محبط بشكل خاص لأن الشركات الصغيرة والمتوسطة تمثل العمود الفقري للاقتصاد¹، وقد وضعت الجزائر عديد التدابير وكذا بعض الهيئات من أجل المساعدة والدعم الخاص بهذا النوع من المؤسسات، وذلك وفق حجمها والأولويات المحددة حسب شعب النشاط والأقاليم، وكذلك قدمت كثيرا من التسهيلات متمثلة في خدمات التدريب والاستشارات، وكذلك في شكل منح مباشرة وتيسيرات ضريبية وقروض منخفضة الفائدة أو ضمانات قروض لهذا النوع من الشركات، ذلك من أجل رفع التحدي إطار النهج العام لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني بشكل عام، والشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، ويعد توحيد وإستدامة الشركة وديناميكيته البديل الأمثل للإعتماد على المحروقات، من خلال نشوء بيئة جذابة خالقة للثروة والقيمة المضافة، ويعتمد هذا النهج على الأهداف الأساسية:

- تكثيف وتنويع النسيج الاقتصادي؛

- تحسين القدرة التنافسية للشركة بأبعادها المتعددة؛

- تعزيز مكانة الشركة في السوق.

كما أن ترقية الشركات الصغيرة والمتوسطة هي قبل كل شيء عملية مستمرة للتعليم والتفكير، بهدف إكتساب مواقف جديدة وردود أفعال وسلوكيات رواد الأعمال، وأساليب إدارة ديناميكية ومبتكرة، وتتم عملية الترقية بعدة مراحل، لكن كل شركة سيكون لها رحلتها الخاصة في الترقية، إعتقاداً على خصائصها وتحدد أربع مراحل رئيسية:

- المرحلة الأولى

التثقيف هو مرحلة تحضيرية تهدف إلى توعية رائد الأعمال بأوجه قصوره وعيوب شركته، وتتم هذه المرحلة من خلال التشخيص المسبق، هذا يساعد على تحديد والتحقق من صحة القضايا التجارية.

- المرحلة الثانية

تبنى ممارسات الإدارة الجيدة وإنشاء منظمة وظيفية، وخلال هذه المرحلة يتم إنشاء أو تحسين وظائف العمل إذا لم تكن موجودة أو كانت منظمة بشكل سيء.

- المرحلة الثالثة

التطوير الوظيفي، وفي هذا المستوى تنخرط الشركة في تطويرها الفعلي بناءً على إجراءات محددة وعلى أساس إنجازات المراحل السابقة؛ وتتعلق هذه الإجراءات أساساً بما يلي:

- تعزيز الموارد البشرية على مستويات مختلفة، حيث يتعلم مدير الأعمال تفويض المسؤوليات، وإنشاء فريق العمل والثقة في تلك المهارات؛

- فهم أفضل للأسواق وتحديد موقع الشركات الصغيرة والمتوسطة؛

- تنفيذ أدوات وطرق الإدارة في مجالات مختلفة حسب القطاع؛

- يمكن أن تؤثر الإجراءات في هذا المجال على إدارة المشروع، أو جدولة الإطلاق أو إدارة الإنتاج في شركة صناعية،

¹ Gianluca Oricchio, et al, [op. cit](#), p. viii.

وإدارة المخزون، وحساب التكلفة.

– المرحلة الرابعة:

التوقع والإمتثال للمعايير الدولية: في هذه المرحلة يضع مدير الشركة نفسه في موقف مراقب لمستقبل الشركة، ويلتزم بإجراءات من منظور متطور ذا بُعد دولي مثل:

– تنفيذ أنظمة الجودة للحصول على الشهادات وفق المعايير الدولية مثل ISO 22000، BPF، ISO 9001... إلخ؛

– علامة CE، أي خطط عمل التصدير؛

– تطوير استراتيجية عمل ومشاريع شراكة؛

– تنفيذ البحث والتطوير، المراقبة التكنولوجية؛

– الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية.

باختصار لا تُعد الترقية عملية لمرة واحدة محددة الوقت، بل عملية مستمرة ودائمة، أي أنه لا يمكن لأي شركة أن تقول: "لقد أكملت ترقيتي"، خاصة إذا كان على المنشأة أن تأخذ في الاعتبار التغييرات الدائمة التي تحدث في البيئة التجارية والمالية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وبهذا المعنى لا يمكن أن تقتصر الترقية على عملية إصدار الشهادات أو مراقبة المحيط، بل هي رحلة يتخللها الكثير من الإجراءات؛ كل إجراء له محتوى وأهداف محددة وقابلة للقياس، ويحدد الخطوة التالية؛

ويمكن لرجال الأعمال في أي وقت أن يأخذوا قسطاً من الراحة في عملية الترقية الخاصة بهم، أو إتاحة الوقت لتقييم إنجازات وإجراءات الترقية السابقة؛

علاوة على ذلك، فإن الترقية هي في الأساس عملية غير ملموسة، ولا تتمثل في تغيير معدات في مرحلة ما، أو توسيع الإمكانيات الإنتاجية، بل هي عملية تحتاج إلى الكثير من المواظبة والصبر حتى الوصول إلى الغايات والأهداف المرجوة¹.

– الهيئات المساعدة في الدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر:

* **الوكالة:** هي هيئة عامة ذات طبيعة خاصة تتكلف بتنفيذ إستراتيجية تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ولضمان تنفيذ سياسة تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك تحسين الجودة والجودة والابتكار، وتعزيز المهارات والقدرات الإدارية بحسب "الصندوق الوطني لتأهيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة" ودعم الإستثمار وتعزيز التنافسية الصناعية، وتقديم الوكالة الدعم الفني والتقني لاستخدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمطابقة منتجاتها، في إطار التعامل الوطني مع سياسة التنمية، وكذلك نظام المعلومات على وجه الخصوص، وتعتبر أداة لتحسين ومساعدة صنع القرار، ولها عديد الهيئات المساعدة أبرزها:

¹ Ministère de l'Industrie, **Mise à niveau des Petites et Moyennes Entreprises**, Document Intégral de la mise à niveau des PME, Disponible sur le site, <https://www.industrie.gov.dz/?Mise-a-niveau-des-Petites-et>, Visité le 13/11/2021.

- مكتب الإحصاء الوطني؛
 - المركز الوطني للسجل التجاري؛
 - الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي للعاملين الأجراء؛
 - الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي للعاطلين عن العمل؛
 - إدارة الضرائب؛
 - إدارة الجمارك؛
 - الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة؛
 - جمعية البنوك والمؤسسات المالية.
- كما تُنشأ هيكل محلية تابعة للوكالة تتكون من:
- مراكز الدعم والإستشارات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتتمثل مهمتها الرئيسية في دعم إنشاء وتطوير وإستدامة ومواكبة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
 - دور الحضانة للمؤسسات المنوط بها دعم واحتضان المؤسسات الناشئة.
- * **المجلس الإستشاري الوطني لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة:** هيئة إستشارية منشأة بالوزارة تختص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتكون من المنظمات والجمعيات المعنية بتنمية المشاريع المهنية والمتوسطة الحجم، ومن أهدافها:
- نشر وترويج وتوزيع المعلومات ذات الطبيعة الصناعية والتجارية والقانونية والإقتصادية والمالية والمهنية والتكنولوجية المتعلقة بالقطاع الصغير والمتوسط؛
 - تشجيع كل مبادرة تسهل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العقارات؛
 - العمل على تطوير أنظمة ضريبية مخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - تشجيع وتعزيز ثقافة المؤسسة والتقنيات الحديثة والإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - تسهيل وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الأدوات والخدمات المالية المناسبة لإحتياجاتها؛
 - تشجيع النقابات المهنية وتبادل التعاملات والتجمعات؛
 - تعزيز التنسيق بين أجهزة إنشاء ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المستويين المركزي والمحلي.
 - تحتفظ بحسابات البيانات من مركز السجل التجاري الوطني و مكتب الإحصاء الوطني¹.
- * **المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** أنشئت هذه المديرية لدى وزارة الصناعة والمناجم من أجل:
- تشجيع بروز محيط يضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم والدفع الضروريين لترقيتها وتطويرها؛
 - إعداد برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان تنفيذه؛
 - السهر على التخصيص الحسن لصناديق الدعم وضمان تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تمويلات ملائمة؛

¹ قانون رقم 02-17، مرجع سبق ذكره، ص-ص 7-9.

- السهر على وضع منظومة إعلامية إقتصادية ملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإتصال مع الهيئات المعنية.
- **مراكز التسهيل:** أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 79/03 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق لـ 2003/02/25، وهو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع تحت وصاية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار، ومن مهامه:
 - وضع شباك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين؛
 - تطوير ثقافة التقاؤل؛
 - ضمان إدارة الملفات التي تتلقى مساعدة من الصناديق المنشأة بوزارة الصناعة والمؤسسات؛
 - تشجيع الإستثمارات الصغيرة والمتوسطة؛
 - إنشاء مكان لقاء بين عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية أو المحلية؛
 - تشجيع الترويج للبحث من خلال توفير مناخ للتبادل بين قادة المشاريع ومراكز البحوث وشركات الإستشارات ومعاهد التدريب والمراكز التكنولوجية والصناعية والمالية؛
 - إنشاء قاعدة بيانات عن الكثافة المكانية لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
 - تعزيز المهارات البشرية وترشيد استخدام الموارد المالية؛
 - مرافقة قادة المشروع مع الجهات المختصة من أجل تجسيد مشاريعهم.
- * **الوكالة الوطنية لتنمية الإستثمار (ANDI):** أنشئت الوكالة في إطار الإصلاحات التي إنطلقت في تسعينيات القرن الماضي بهدف التكيف مع التغيرات في الوضع الإقتصادي والإجتماعي للبلاد، والتي كانت تسمى في الأصل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الإستثمارات من 1993 إلى 2000، ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتنمية الإستثمار، ومن ثمرات هذا التحول ما يلي:
 - إنشاء المجلس الوطني للإستثمار، وهي هيئة برئاسة رئيس مجلس الوزراء مكلفة بإستراتيجيات وأولويات التطوير؛
 - إنشاء هيكل إقليمية للوكالة تساهم وبالتشاور مع الفاعلين المحليين في التنمية الإقليمية؛
 - إنشاء لجنة طعن وزارية لتلقي والفصل في شكاوى المستثمرين؛
 - توضيح أدوار مختلف أصحاب المصلحة في مسار الإستثمار؛
 - مراجعة نظم حوافز الإستثمار؛
 - تقليل آجال الرد على المستثمرين من 60 يومًا إلى 72 ساعة؛
 - إلغاء سقف التمويل الذاتي المطلوب للاستفادة من الخدمات.
- * **الوكالة الوطنية للتشغيل ودعم الشباب (ANSEJ):** هيئة عمومية أنشئت في عام 1996 مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات، هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر من (19-35) والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات.

يعنى الجهاز بالمشاريع التي لا تفوق تكلفتها الإجمالية 10 ملايين دينار، كما أنشئ أساسا لإجراءات الدعم التالية:

— مساعدة وتكوين مميز للشباب صاحب المشروع، من خلال تنضيج المشروع ووضع مخطط العمل؛

— يمثل القرض على شكل هبة من 28 إلى 29 بالمئة من التكلفة الإجمالية للمشروع؛

— التخفيض في الضرائب البنكية؛

— المساعدة في الحصول على التمويل البنكي (70٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع)، من خلال إجراء مبسط من

لجنة الانتقاء والتصديق وتمويل المشاريع والضمان على القروض، وهذا من خلال صندوق الضمان المشترك أخطار /قروض.

* **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ENGEM):** ظهر هذا النوع لأول مرة في الجزائر عام 1999، لكنه لم

يعرف ذلك النجاح المرجو منه نتيجة لضعف عملية الدعم والمرافقة خلال مراحل تنفيذ المشاريع، وقد تبين ذلك

خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر"، الذي ضم عددا

معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، وبناء على التوصيات المقدمة خلاله، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض

المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وتشكل الوكالة الوطنية أداة لتجسيد

سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة وتمثل مهامها الأساسية في:

— تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما؛

— دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم؛

— منح سلف بدون فوائد؛

— إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي تمنح لهم؛

— ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء

المستفيدين بالوكالة، بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم، وبهذه

الصفة تكلف الوكالة على وجه الخصوص:

— تشكيل قاعدة المعطيات حول الأنشطة والأشخاص المستفيدين من الجهاز؛

— تكوين علاقات دائمة مع البنوك والمؤسسات المالية وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة

في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها؛

— إبرام اتفاقيات مع كل هيئة ومؤسسة أو منظمة هدفها القيام بأنشطة إعلامية وتحسيسية وكذا مرافقة المستفيدين

من القرض المصغر في إطار تنفيذ أنشطتهم، وذلك لحساب الوكالة.

* **صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR):** هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة

الصناعة والمناجم، ويتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وانطلق الصندوق في النشاط بصورة

رسمية في 14 مارس 2004، حيث يهدف إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب

المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك.

* المجلس الوطني الإستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أنشئ هذا المجلس وفقا للمرسوم التنفيذي رقم : 08-03 الصادر في 25 فيفري 2003 ويعرف كما يلي: " المجلس جهاز إستشاري، يكلف بترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجميعاتهم المهنية من جهة، والسلطات العمومية من جهة أخرى"، ويمكن ذكر أهم وظائفه كما يلي:

- ضمان الحوار والتشاور بشكل دائم ومنتظم بين السلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين والإقتصاديين حول المسائل ذات المصلحة الوطنية التي تتعلق بالتطور الإقتصادي، وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة؛
- تشجيع وترقية إنشاء جمعيات مهنية جديدة؛

- جمع المعلومات الإقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل¹.

المبحث الثالث: أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة وأزمة الائتمان والتمويل

سنطرق من خلال هذا المبحث إلى أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة وكذا أزمة الائتمان فيها، ودور المعلومة المحاسبية في سبيل دعم الحصول على مصادر التمويل.

المطلب الأول: أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة

تكتسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهميتها من أدوارها الإقتصادية والإجتماعية التي تلعبها، ولعل أهمها مساهمتها في توفير مناصب الشغل وتحقيق التطور الاقتصادي، وقدرتها على مقاومة الاضطرابات الإقتصادية وصمودها التنافسي، ومن الممكن أن تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا كبيرا في تضيق فجوة المعلومات، ولعله سيكون من المفيد جدًا إنشاء "نظام النافذة الواحدة"، حيث يتم توفير جميع المعلومات الضرورية التي تؤثر على إستراتيجيات الشركة وقراراتها في مكان واحد، كما هو موجود بالفعل في بعض البلدان²، وبرز أهمية تلك المؤسسات في ما يلي:

- العمالة وخلق فرص العمل

من الواضح أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورًا مهمًا في جميع إقتصادات العالم في الميدان الاقتصادي، فهي تكون 95 % من الشركات، وتمثل من 60 إلى 70 في المائة من مجمل الوظائف في معظم بلدان العالم³، ولقد كان انتشار تكنولوجيا الإنترنت والتجارة الإلكترونية نوعًا من التحفيز لديها، نظرًا لإمكانية الوصول إليها، والقدرة على تحمل التكاليف عند النظر إليها من منظور القاسم المشترك الأدنى، هذا إلى جانب زيادة الطلب على الخدمات والمنتجات المبتكرة في جميع أنحاء العالم، وهو ما مهد الطريق بالتأكيد "للمؤسسات المسطحة"، حيث توظف هذه

¹ عبد القادر فطم، واقع المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمصغرة في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب أونساج، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، مجلد 07، عدد 01، 2021، صص 911-916.

² OECD, [op. cit](#), p. 3.

³ OECD, [op. cit](#), p. 7.

الشركات المسطحة المهارة واليد العاملة من جزء من العالم (عادة في العالم النامي) لتقديم الخدمات والمنتجات التي تخدم متطلبات الناس في مكان آخر (عادة في العالم المتقدم)¹.

– التصدير والإنتاج والإنتاجية

لا شك أن حصول الفرد على معايير عالمية للأعمال والتعليم عالي الجودة في إدارة الأعمال في الإقتصادات المتقدمة، يزيد من قوة رأس المال البشري والاجتماعي المتأصل فيه، ويمثل هذا ميزة تتمثل في أن الفرد يدرك تمامًا نقاط القوة والقيود المفروضة على سياسات الأعمال، والدعم المؤسسي وتوافر الأسواق في البلد "المضيف" للمنتجات والخدمات التي يمكن أن تقدمها الدولة "الأصلية"².

– المحافظة على إستمرارية المنافسة

في ظل عصر يتسم بالتطورات المتسارعة، أصبحت المنافسة أداة للتغيير من خلال الابتكار والتحسين، وتظهر المنافسة الحديثة في عدة أشكال منها السعر وشروط الائتمان والخدمة، وكذا تحسين جودة الإنتاج، والصراع بين الصناعات في عملية التغيير والتجديد في الأسواق، وذلك راجع لعديد الأسباب، منها كثرة هذه المؤسسات وصغر حجمها وتقاربها، وتشابه الأوضاع الداخلية للمؤسسات وقلة الإنتاج، ومحدودية الحصة السوقية، وضعف الموارد المالية ... إلخ، هذه الأسباب وغيرها تؤدي إلى عدم قدرة أي مؤسسة على فرض سيطرتها على السوق إلا في حالات إستثنائية وغير دائمة مما يمنع أي شكل من أشكال الإحتكار³.

– المساهمة في تعبئة المدخرات

تعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة كوحدات إنتاجية ومراكز استثمار، تعمل عادة على تعبئة مدخرات الأفراد لإعادة الدفع بها في الإقتصاد الوطني، حيث تمتص فائض الأموال الخاملة والمدخرات، ومن ثمّ توظيفها في إستثمارات إنتاجية وخدمية، والعمل على تشغيلها وتطويرها والمشاركة في أرباحها، وبالتالي المساهمة في تمويل التنمية وتقليل درجة الإعتماد على الإقتراض الداخلي أو الخارجي.

– تلبية الطلب على السلع الاستهلاكية

تلعب المنشآت الصغيرة والمتوسطة دورًا رئيسيًا في تنمية الإستهلاك النهائي، حيث لا تتطلب تقنيات عالية أو قدرات مادية ومالية كبيرة، مما يساعد على تطوير هذه المؤسسات، وبالتالي تلبية الطلب المحلي على السلع الإستهلاكية والمنتجات والخدمات المختلفة، حتى بالنسبة لتلك السلع التي تتميز بالطلب المحدود عليها، حيث يتم توجيهها أحيانًا إلى فئات معينة في المجتمع (صناعة الملابس الفاخرة، والمجوهرات، وأنواع معينة من الأجهزة والسيارات

¹ Mathew J. Manimala, Kishinchand Poornima Wasdani, Abhishek Vijaygopal, **Entrepreneurship and Development in South Asia: Longitudinal Narratives**, Springer Nature Singapore Pte Ltd, 2019, p. 25.

² Mathew J. Manimala, Kishinchand Poornima Wasdani, Abhishek Vijaygopal, [op. cit](#), p. 12.

³ عبد الرحمن يسري، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها "الصناعات الصغيرة في البلدان النامية"، المعهد الإسلامي للبحوث، البنك الإسلامي السعودي، 1995، ص 25.

(...، فإرضاء هذا النوع لا يمكن أن يتم إلا من خلال علاقات وثيقة ومباشرة مع العملاء، مما يسمح بإشباع رغبتهم بشكل كبير¹.

المطلب الثاني: مقاييس أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة في ظل البيئة الاقتصادية الحديثة

توصل ألفريد مارشال في كتابه مبادئ الإقتصاد الذي نُشر لأول مرة في عام 1890، إلى أنه في المجتمع الصناعي يمكن تحقيق الربح ليس فقط من خلال المشاريع الرأسمالية، ولكن أيضًا من خلال الأنظمة الاقتصادية البديلة حيث يصبح الربح ممكنًا من خلال توزيع العديد من الشركات، كل منها متخصص في مرحلة معينة من عملية الإنتاج، ويمكن قياس الآثار المفيدة لعملية مماثلة ليس فقط من الناحية الاقتصادية، ولكن أيضًا من حيث تحسين مستويات المعيشة، مما يؤدي إلى نوع من الدورة الحميدة بين العمال، وبالتالي إنشاء مجتمع قائم على المعرفة العلمية والتقنية العامة التي تهدف إلى الإنتاجية، وستكون الشركات الكبيرة والصغيرة قادرة على الازدهار من خلال التفاعل داخل البيئة المحلية، وقد خضع توسيع الفرص أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة لتفسيرات مختلفة في الأدبيات الاقتصادية بمرور الوقت، حيث يعتبر هذا التوسع ضروريًا لبقاء الشركات الصغيرة والمتوسطة وعائقًا أمام مرونة الشركات نفسها². ومن الملاحظ أن جميع البلدان المتقدمة تقريبًا استخدمت أنظمة "مؤسسات التنمية المدعمة" للحاق بالركب، وتشمل على وجه الخصوص، نظام إدارة الشركات والوكالة العامة للتنمية، ونظام التخطيط الإرشادي، ونظام الابتكار الوطني الذي يهدف إلى إقتراض التكنولوجيا، وهو النظام الذي لعب دوراً مهماً في النمو السريع لبلدان مثل الصين وفيتنام وماليزيا أو روسيا³.

- مستخدمي البيانات المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لا يميز مجلس معايير المحاسبة الدولية بين مستخدمي البيانات المالية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة، ومستخدمي البيانات المالية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، ومع ذلك فإن إحتياجات مستخدمي الشركات الصغيرة والمتوسطة تختلف عن إحتياجات الشركات المدرجة، لأنها تعتمد على منظور تشغيلي طويل، علاوة على ذلك ينبغي أيضاً مراعاة إحتياجات المدير والذي غالباً ما يكون له مصلحة كبيرة في الكيان كمستخدم للبيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر التكلفة / الفائدة، وكذلك على أساس الموثوقية، حيث من الضروري أن يكون لديه نفس المبدأ المحاسبي مع حسابات الإدارة وللتقارير المعدة للأطراف الخارجية⁴.

وتشارك مجموعات المصالح بشكل وثيق في وضع التنظيم لبناء نظرية الالتقاط، وتنص النظرية على أن التنظيم يصدر تقاريره عندما تحاول مجموعات المصالح الاستفادة من اللوائح لتعظيم دخلها أو مصالح أعضائها، وتفترض

¹ ساري أحلام، أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، الملتقى الوطني الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية في الجزائر خلال الفترة: 2010-2011، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 18-19 ماي 2011، ص 8.

² Gianluca Oricchio, Andrea Crovetto, Sergio Lugaresi, Stefano Fontana, **SME Funding The Role of Shadow Banking and Alternative Funding Options**, Springer, Library of Congress, 2017, p. 7.

³ Виктор Меерович ПОЛТЕРОВИЧ, **Реформа государственной системы проектной деятельности 2018-2019 годы**, Terra Economicus, vol. 18, no 1, 2020, p. 8.

⁴ Paul Pacter, **ED IFRS for SMEs**, Conseil National de la Comptabilité, Paris, october 2007, p. 2.

النظرية أن الناس يميلون إلى تعظيم مصلحتهم الذاتية والقيام بذلك بعقلانية، بالإضافة إلى ذلك هناك نوعان من الرؤى التي تستند إليها نظرية الالتقاط:

أولاً، يمكن أن تستفيد مجموعة معينة من خلال الضغط الحكومي، على سبيل المثال: من خلال جعل معايير المحاسبة إلزامية، فيستفيد المدققون.

ثانياً، يُنظر إلى التنظيم على أنه منتج تحكمه قوانين العرض والطلب، وقيمة التنظيم وتكلفة الحصول عليه تتركز على مجموعة معينة، ويمكن أن تكون الإدارة مجموعة مصالح، من أجل أن يكون ضغطاً لمعايير معينة، وبالتالي يستفيد مقدمو المعلومات المالية بدلاً من مستخدمي هذه المعلومات¹.

ضف إلى ذلك أن انتشار وجهة نظر لا أساس لها من أن الشركات الصغيرة والمتوسطة هي "كيانات صغيرة في طريقها إلى أن تصبح كيانات كبيرة" تلقي بظلالها على الجدل حول ما إذا كان ينبغي تقديم إعفاء للشركات الصغيرة والمتوسطة من معايير المحاسبة الدولية عالية التقنية وكيفية ذلك²، ويحدد الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية، المستخدمين الرئيسيين للبيانات المالية مثل المستثمرين والمقرضين والموردين والدائنين التجاريين الآخرين والموظفين والعملاء والحكومة (ووكالاتهم) والجمهور، ومع ذلك من المحتمل ألا تكون كل هذه الأمور مهمة للمؤسسات الصغيرة، حيث تحدد الأدبيات المستخدمين الرئيسيين للبيانات المالية للكيانات الصغيرة مثل البنوك والمديرين (أو المديرين المالكين وغير المديرين - المالكين) والسلطات الضريبية، وتحدد الدراسات الحديثة أيضاً أصحاب رؤوس الأموال ورواد الأعمال والهيئات المانحة كمستخدمين للبيانات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة.

ويستخدم المالكون التقارير المالية لمجموعة متنوعة من الوظائف، بما في ذلك التأكد من منح المكافآت وتوزيعات الأرباح، لمراقبة الأداء والنفقات الرأسمالية وإعداد الميزانية والتخطيط والقروض والتمويل كأداة تأكيدية، وفي بعض البلدان كوسيلة لتقليل الإلتزامات الضريبية، حيث تميل السلطات الضريبية أيضاً إلى أن تكون المستلم الرئيسي لحسابات الشركات الصغيرة والمتوسطة، ويظهر العمل السابق أن الإستخدامات الرئيسية للبيانات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة من قبل السلطات الضريبية تشمل: تحديد إجمالي الربح، وتقييم أتعاب المديرين، والنظر في المخصصات الضريبية، والتأكد من أن النفقات معقولة و تحقق من وجود تقرير تدقيق نظيف³.

وحدد مجلس معايير المحاسبة الدولية قابلية المقارنة كأحد قضاياها فيما يتعلق بمشروع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة وحدد هذه الجهات الفاعلة المختلفة التي قد تعلق أهمية كبيرة على قابلية البيانات المالية للمقارنة وموثوقيتها⁴:

- المؤسسات المالية، حيث تعتمد عليها لإتخاذ قرارات تقديم القروض وتحديد الشروط وأسعار الفائدة، وبالتالي فإن البيانات المالية القابلة للمقارنة والموثوقة هي عامل محدد لكفاءة أسواق رأس المال؛

¹ Nguyen, T. P. U, [op. cit](#), p. 95.

² Rachel F. Baskerville and Carolyn J. Cordery, [op. cit](#), p. 2.

³ Lungu, C. I., Caraianni, C., & Dascalu, C, [op. cit](#), p.1.

⁴ HEDFI Mohamed Rached, [op. cit](#), p. 32.

- الموردون، والذين يهتمون بشكل متزايد في تقييم الوضع المالي للمشتريين في البلدان الأخرى قبل بيع السلع أو الخدمات لهم عن طريق الائتمان؛
 - تسعى وكالات التصنيف الائتماني إلى تطوير التصنيفات بشكل موحد عبر الحدود، وبالمثل غالبًا ما تقوم البنوك والمؤسسات الأخرى التي تعمل عبر الحدود بتطوير التصنيفات بطريقة مماثلة لوكالات التصنيف المالي؛
 - الموردون الأجانب الذين يستخدمون البيانات المالية لتقييم احتمالات علاقات تجارية طويلة الأجل قابلة للديمومة؛
 - المستثمرون الخارجيون الذين لا يشاركون في الإدارة اليومية للكيان؛
- كما أن أحد المستخدمين الذين لم يذكر اسمهم في قضايا تبني الشركات الصغيرة والمتوسطة للمعايير الدولية هي الشركات المدرجة والكبيرة، ففي كثير من الأحيان تقوم تلك الشركات الكبرى بالإستحواذ على الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تثبت تطورها الجيد¹.

الجدول رقم (09): مستخدمي المعلومات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة وإحتياجاتهم

المستخدمون	معرّف بما في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة؟	الهدف
أصحاب الأعمال/ المستثمرين	المساهمون غير الإداريين فقط	تقييم الأداء إتخاذ قرار بشأن مخاطر وعائد الإستثمار المستمر في الأعمال التجارية تقرير ما إذا كان يمكن توزيع الأرباح
إدارة	لا	تقييم الأداء إدارة التدفق النقدي وتحصيل الأموال المستحقة وغير ذلك تشخيص الإحتياجات التمويلية الممكنة المساهمة في التخطيط والتنبؤات وما إلى ذلك دعم التوصيات للمالكين بشأن جزء الأرباح للاحتفاظ بها وتوزيعها دعم التوصيات للمالكين بشأن تغيير مقترح في نطاق المنتجات أو الأنشطة التجارية
الحكومات ووكالاتها	نعم	تقييم الإلتزامات الضريبية إعلام إحصاءات المؤسسة والحسابات القومية
البنوك والدائنون الآخرون (بالإضافة إلى الموردين كدائنين)	نعم	تقييم مخاطر الائتمان تقييم الأداء

¹ EMA MASCA , JEREMIAH GALL , [op. cit](#), p. 83.

العملاء / الموردين	نعم	تقييم المخاطر والعوائد لأولئك الذين يدخلون في علاقة عمل مع المؤسسة مراقبة سلسلة التوريد لتحقيق الكفاءة / الإستدامة
الموظفين	لا	تقييم مخاطر وعوائد التوظيف / الإستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة تقييم جدوى مطالب الأجور

Source: ACCA, Accountants for small business, ACCOUNTANTS FOR BUSINESS, 2013, p. 7.

المطلب الثالث: مدى الحاجة إلى وجود معايير خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساهمات الإجتماعية والإقتصادية لها وقضايا التبنّي

مما لا شك فيه، أن ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصال قد ساعد الشركات على التفكير في التوسع عالميًا، مما أدى إلى ظهور مصطلح جديد "جلوكال"، والذي يشير إلى عملية التفكير عالميًا أثناء العمل محليًا، وستكون عوامة عملية التفكير وحدها سببًا رئيسيًا للإعتقاد بأن العوامة ستستمر في التأثير على جميع مجالات النشاط البشري، وتعني فكرة الأعمال التجارية "العالمية" أن المرء يحتاج إلى التصنيع أو إعادة المعالجة محليًا، ولكنه يحتاج إلى القيام بذلك وفقًا للمعايير العالمية المقبولة لسوق تنافسي¹.

ولا يخضع إعداد ونشر البيانات المالية من قبل كيانات الأعمال لقوانين المحاسبة واللوائح ذات الصلة فقط، بل تعد المعايير المحاسبية أيضًا جزءًا من إطار التقرير المالي لكيانات الأعمال²، ففي حين لا تشارك الكيانات الخاصة في سوق رأس المال العام، فإنها لا تزال مشاركة هامة في الإقتصادات المحلية والوطنية والعالمية، وتعد التقارير المالية للكيانات الصغيرة والمتوسطة عنصرا هاما في قرارات الإقراض، ومراقبة القروض، وإنشاء الائتمان، وتطوير العلاقات التجارية، لذلك تعتبر البيانات المالية عالية الجودة بالغة الأهمية للنجاح التشغيلي لتلك الكيانات، نظرًا لتزايد تكلفة الإمتثال وتزايد تعقيد مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا، وقد تجد تلك الكيانات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الأكثر بساطة مجموعة بديلة جذابة من معايير إعداد التقارير المالية³.

ويتزايد الطلب على بيانات موثوقة وذات صلة وقابلة للمقارنة دوليًا بشأن الشركات الصغيرة والمتوسطة، بدأت المكاتب الإحصائية في توسيع نطاق جمع البيانات ونشرها، ومع ذلك لا تزال القابلية للمقارنة الدولية ضعيفة بسبب اختلاف تعريفات فئة الحجم والتصنيفات القطاعية⁴، كما تشجع الفوائد المرجوة لمجموعة معايير الإبلاغ المالي المستقرة للكيانات الفردية والإقتصادات المحلية والعالمية، العديد من الدول على سن تشريعات تجبر الشركات على إنتاج بيانات مالية تتوافق مع مجموعة مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا، لكن التحدي هو الوصول إلى معايير مقبولة وطنيا تكون شاملة بما يكفي لإبلاغ الكيانات الكبيرة والمدرجة في البورصة، فضلاً عن كونها واضحة وموجزة بما يكفي

¹ Mathew J. Manimala, Kishinchand Poornima Wasdani, Abhishek Vijaygopal, , [op. cit](#), p. 3.

² Sutthirat Ploybut, [op. cit](#), p. 18.

³ Doris K. Feltham, [op. cit](#), p. 14.

⁴ OECD, [op. cit](#), p. 3.

لإستخدامها من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة؛ رداً على ذلك قد توفر الأنظمة القانونية مجموعة أساسية من المعايير مع إعفاءات للشركات التي لا تفي بمعايير معينة (بسبب الحجم أو التأثير)، يسمى نظام "أعلى إلى أسفل"، وبدلاً من ذلك، يمكن تطوير مجموعة جديدة من المعايير مع متطلبات القياس والإفصاح المبسطة خصيصاً للشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي تشتمل على حل "من أسفل إلى أعلى".

وتفرض الجهات التنظيمية الإمتثال للمعايير لتحسين الشفافية والمساءلة في البيانات المالية، علاوة على ذلك يهتم المستخدمون بالحصول على أقصى فائدة من المعلومات المقدمة، لذلك من الضروري أن تكون أي معايير مفهومة، وأن تكون التقارير المالية اللاحقة قابلة للمقارنة بين الكيانات وعبر فترات زمنية مختلفة¹؛

وكان موقف المجموعة الإستشارية للتقارير المالية الأوروبية مثلاً بشأن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:

- يحتاج المستخدمون في بيئة الشركات الصغيرة والمتوسطة عموماً إلى معايير أقل تعقيداً وأقل تطوراً، لأنها أقل توجهها نحو سوق رأس المال؛

- مستخدمي البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة قد يكون لديهم موارد محدودة لتخصيصها لتحليل متعمق للبيانات المالية؛

- يميل المستخدمون في بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى إستخدام البيانات المالية لتقييم جودة الإدارة (فعالية الإستراتيجيات والأداء وما إلى ذلك)؛

- هناك تركيز أكبر بين مستخدمي البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على قدرة الكيان لتوليد تدفقات نقدية إيجابية في سياق العمل العادي على المدى القصير والمتوسط من أجل تلبية الإلتزامات².

- التشريعات الوطنية وقضايا التبنّي:

كانت الكيانات التي تسيطر عليها الدولة هي المحرك الرئيسي للإقتصاد الذي يوفر إيرادات للدولة، لذلك تم إستخدام أنظمة المحاسبة في الإقتصادات الموجهة لتسجيل أنشطة الكيانات التي تسيطر عليها الدولة من الناحية النقدية، أي المحاسبة النقدية، وتم إستخدام المحاسبة كأداة رقابة ذات خصائص إدارية، لا سيما في مراقبة الكيانات، ويهدف تحقيق ما تم التخطيط له، حيث لم يتم تصنيف المفاهيم التجارية على الإطلاق ولم يتم أخذ المساءلة العامة في الإعتبار³، وشهدت الجزائر تغيرات مهمة في تأسيس مجتمع تعددي يشمل التحول السياسي والإقتصادي، مع التركيز على القضاء على التخطيط المركزي ونظام القيادة الاقتصادية، وقد أعقبت عملية الإنتقال العديد من الصعوبات في مجالات السياسة والإقتصاد والمحاسبة والأعمال والتعليم وما إلى ذلك، وكانت أولوية السياسة في الإقتصادات التي تمر بمرحلة إنتقالية هي جذب الإستثمارات والخبرات الأجنبية وتحرير التجارة، وكانت خصخصة الكيانات المملوكة للدولة أيضاً أداة في التحول نحو إنشاء إقتصاد سوق فعال وديناميكي، لكن واجهت عملية الخصخصة صعوبات

¹ Rachel F. Baskerville and Carolyn J. Cordery, [op. cit](#), p. 8.

² Ramona Neag, Ema Masca, Irina Pascan, **Actual Aspects Regarding the IFRS for SME-Opinions, Debates and Future Developments**, Annales Universitatis Apulensis: Series Oeconomica, 11(1), 32, 2009, p. 37.

³ Shukran Kuqi, Jeton Jonuzi, [op. cit](#), p. 40.

أيضاً، حيث تفتقر إلى الموارد والقدرات اللازمة لمواجهة الأسواق التنافسية للإقتصادات المتقدمة، ولعله إحدى القضايا الرئيسية التي يتعين مناقشتها أثناء عملية تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي في مدى إعاقة السلطات التنظيمية لتلك العملية، كما وأكدت العديد من الدراسات بأن جودة المحاسبة مرتبطة بحوافز الإبلاغ الضريبي، ومعرفة التفاعل بين هذين العاملين يمكن أن يوفر نظرة ثاقبة للاختلافات في العواقب الإقتصادية لتغيير مبادئ المحاسبة عبر البلدان¹، وهناك العديد من المشاكل التي يراها مجلس معايير المحاسبة الدولية في مشاريع المعايير الوطنية للتقارير المالية منها ما يلي:

- مطالبات التقارب أو التوافق مع التقارير الدولية أو التشابه معها غالباً ما تكون مبالغ فيها إلى حد ما؛
- المعايير الوطنية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لن تكون بالضرورة متسقة مع إطار أو معايير مجلس معايير المحاسبة الدولية؛

- المعايير الوطنية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لن تلبي بالضرورة إحتياجات المستخدمين الخارجيين للبيانات المالية (وهو هدف مجلس معايير المحاسبة الدولية)؛

- قد تفتقر البيانات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة إلى إمكانية المقارنة عبر الحدود الوطنية أو حتى داخل البلد؛
- لن تسمح المعايير الوطنية للشركات الصغيرة والمتوسطة بالضرورة، بالانتقال السهل إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة للكيانات التي ترغب في دخول أسواق رأس المال العامة².

أخيراً إذا كانت البيانات المحاسبية غير قابلة للمقارنة، فإن فائدة تطبيق القواعد الجديدة غير واضحة، ففي البلدان التي يكون فيها التنظيم أكثر ليونة، قد تميل الشركات إلى تطبيق نسختها الخاصة من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مع الأخذ في الاعتبار حقيقة أن الجهات التنظيمية لن تعترض، لذلك فإن فرض (وليس من خلال التطبيق الإلزامي) معيار محاسبة واحد لجميع الإقتصادات الوطنية، من شأنه أن يبرز الاختلافات الموجودة بالفعل بين البلدان فيما يتعلق بمستوى الكيانات الإقتصادية³.

¹ Naomi S. Soderstrom & Kevin Jialin Sun, [op. cit](#), p. 676.

² Lungu, C. I., Caraiani, C., & Dascalu, C, [op. cit](#), p.4.

³ EMA MASCA , JEREMIAH GALL , **Aspects Regarding IFRS' Application to SMEs**, 2nd WSEAS Int. Conf. on MANAGEMENT, MARKETING and FINANCES (MMF'08), Harvard, Massachusetts, USA, March 24-26, 2008, p. 80.

خلاصة الفصل

إن اختيار بلد معين لمجموعة محددة من المعايير والسياسات والممارسات المحاسبية هو نتيجة لعملية تفاعلية بين عدد من العوامل البيئية، يمكن أن تكون هذه العوامل داخلية أو خارجية، كما يمكن أن تشمل عوامل مثل النمو الاقتصادي ومستوى الثروة، ومستوى التضخم، ومستوى التعليم، والنظام القانوني، وتاريخ البلد وجغرافيته، والنظام المالي، وحجم وتعقيد مؤسسات الأعمال، وسمعة المحاسبة المهنة، وتطور الأسواق المالية، ومصادر الاستثمار والتمويل، والثقافة واللغة السائدة، وقد تشمل أيضاً وجود رابط استعماري، ووجود مؤسسات متعددة الجنسيات، والأهمية الكبيرة للاستثمار الأجنبي والتمويل، ودرجة الانفتاح على الأسواق الخارجية، وتوقيع الاتفاقيات الدولية، ووجود شركات محاسبة دولية.

وبالتالي فإن لكل دولة نظامها المحاسبي الخاص بها، والذي يلائم بيئة ذات جوانب متعددة، وقد تم رفض المعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عديد البلدان النامية على أساس أنه لا توجد إحتياجات ملحة للبلدان النامية يمكن النظر فيها، وبالتالي فإن إتخاذ قرار بشأن إطار إعداد التقارير المالية في كل دولة، هو في الأساس مسألة تتعلق بالمصلحة العامة وتقع في الأساس على عاتق الحكومة، ويشمل ذلك القرارات المتعلقة بالشركات التي يجب أن يُطلب منها نشر المعلومات المالية والمعايير التي يجب أن تتبعها، إنها قضية تتعلق بالمصلحة العامة لأن توافر رأس المال وحماية المستثمر والدائن والتنمية الاقتصادية الوطنية، بما في ذلك نمو العمالة، هي مسائل تتعلق بالسياسة العامة. ولعل التحفيزات المحاسبية الجديدة التي إعتمدتها الدولة، والتي تملئها ويشرف عليها المجلس الوطني للمحاسبة، له خطوة على الطريق الصحيح لخلق بيئة محاسبية على أساس قواعد شفافة وموحدة لعرض موضوعي للوضع المالي للأعمال، ذلك للخروج من التوقع المحلي والتوجه نحو الدولية والحصول على تمويلات ورؤوس أموال هي في الغالب أحوج ما يكون إليها، وتعد إدارة وجهات النظر المختلفة ومتطلبات كل من المبردين والمستخدمين غير المعتادين على ممارسة الضغط على مستوى عالٍ أحد أبرز التحديات التي قد تواجهها الدولة في حالة الرغبة في تبني تلك المعايير.

الفصل الثالث

خيارات إعداد التقارير المالية والمساند المتعلقة بتكاليف وفوائد تكيف معايير
الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة في الجزائر (المحدودات والمتطلبات)

تمهيد

سنتطرق في هذا الفصل إلى تقييم خيارات الإمتثال والتحديات والصعوبات التي قد تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في إعتقاد وتنفيذ معيار التقارير المالية الدولية للشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وتنشأ المشاكل أساساً من المتطلبات التشريعية القديمة المفروضة على الشركات الصغيرة والمتوسطة في العديد من البلدان لفترة طويلة، حيث تعتبر الدراسة الموضوعية البيئة المحاسبية المحلية في الشركات الصغيرة والمتوسطة واحدة من القضايا التي ستؤثر على عملية تنفيذ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومن أجل التحقيق في مدى ملاءمة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة، سننظر في مزايا وعيوب ومعوقات التقارب، وبعض السبل الكفيلة بتهيئة العملية، مع إجراء عملية مقارنة للنظام المحاسبي المحلي بالجزائر، مع المعايير المحاسبية الكاملة، ومعايير الإبلاغ المالي الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع دراسة مقدية لأبرز الفروق.

المبحث الأول: التنظيم المحاسبي وخيارات إعداد البيانات وفقا لمعايير الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنتطرق من خلال هذا المبحث التنظيم المحاسبي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وكذا فائدة المعلومة المحاسبية في إتخاذ القرار، ثم خيارات إعداد البيانات وفقا لمعايير الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: التنظيم المحاسبي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

غالبا ما يعتبر التنظيم في الخطاب الشعبي تكلفة أو قيداً على تصرفات الفاعلين، بينما يمكن للتنظيم أن يمكنهم أو يحفزهم على التكيف بطرق معينة¹، فمن جهة يُصر منتقدو التنظيم على أنه يفرض تكاليف على الأفراد والشركات، مما يعيق بدء التشغيل والاستثمار والإبتكار والتوظيف والنمو، وفي النهاية يضعف الأداء الإقتصادي الوطني الذي يعاني منه كل من الشركات والعمال والمستهلكين؛ في ما يجادل مؤيدو التنظيم أنه من الضروري تحقيق مجموعة واسعة من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، بما في ذلك تهيئة الظروف للحفاظ على إقتصاد السوق وحماية المستثمرين والموظفين والمواطنين والمستهلكين والبيئة، وكذلك أصحاب الأعمال أنفسهم، ويصر الكثيرون على أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تعاني بشكل غير متناسب من تشريعات الدولة؛ مما دفع بصانعي السياسات الآن مثل وكالات الاستثمار الإقليمية وغيرها، تضمين اختبار الآثار المحتملة للمقترحات التنظيمية على تلك الشركات، وذلك من خلال عرض ونقد الدراسات الموجودة².

وقد أصدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في عام 2000، تقريراً عن "محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم" أوضح فيه كيف تميل المعلومات المحاسبية في هذا النوع من الأعمال إلى تحقيق هدف ثلاثي (الأعمال المصرفية، والعلاقات المالية ودفع الضرائب، والمنفعة للإدارة)، وبعبارة أخرى فإن مصالح مستخدمي البيانات المالية للشركات الصغيرة لا تكاد تتوافق مع مصالح أصحاب رأس المال، وهم المجموعة الأكثر تمثيلاً لتلك المشار إليها في الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية، ذلك كون المساهمين برأس المال والذين يملكون العقار هم الذين يتولون إدارة النشاط وإعداد المعلومات المالية، هذه الملاحظة الأولى مهمة للدفاع عن أن النموذج المحاسبي للشركات الصغيرة والمتوسطة يجب أن يتمتع بخصائص نموذج المعايير الكاملة للإفصاح، لأنه يجب أن يحمي الإئتمان الذي تم الحصول عليه ويوفر اليقين القانوني للعمليات التي يتم تنفيذها مع أطراف ثالثة، أي مراعاة مصالح المؤسسات المالية والشركات والمقرضين الآخرين في الأعمال التجارية، بالإضافة إلى ذلك فإن الممارسة المصرفية لمنح القروض عملية ذات معايير محددة لا تختلف حسب حجم الكيان الراغب بالقرض، وعلى العكس من ذلك فإن الهدفين الآخرين المشار إليهما في تقرير الأونكتاد لهما بعض الخصوصية التي يجب مراعاتها قبل البدء في عملية استبدال المحاسبة القائمة على

¹ John Kitching , "A burden on business? Reviewing the evidence base on regulation and small-business performance", Environment and planning C: government and policy, 24(6), 2006, p. 6.

² John Kitching, "A burden on business? Reviewing the evidence base on regulation and small-business performance", London: Kingston University Research Repository, 2006, p. 3.

النظم الوطنية بمعايير دولية، حيث تؤثر السجلات المحاسبية والبيانات المالية على المصلحة العامة، إلى الحد الذي يتم فيه تحديد المبالغ التي يتعين دفعها للإدارات العامة ممثلة في المصالح الضريبية وغيرها¹.

– فائدة المعلومات المحاسبية للقرار

يُقال أن جودة المعلومات المحاسبية تكون مصحوبة بمستوى أعلى من التحفظ وعدم تناسق أقل في المعلومات، وتعتبر المبادئ والممارسات المحاسبية السليمة ضرورية لتطوير المنظمات وزيادة القدرة على المشاركة في التجارة الدولية، ويعد قياس الأصول والخصوم حجر الزاوية في المحاسبة المالية، وبالتالي فإن تحديد مفاهيم القياس المناسبة للمحاسبة المالية ذا أهمية كبيرة للممارسين وواضعي المعايير والأكاديميين على حد سواء، فبينما يمكن استخدام أساليب النظرية الاقتصادية لتحقيق في آثار القياس المحاسبي، يواجه واضعو المعايير مشكلة تحديد مفاهيم القياس المحاسبي، التي توفر معلومات مفيدة للقرار، وباختصار يتطلب انتقاء وتطبيق مفاهيم القياس المحاسبي "الصحيح" موازنة عديد الإحتياجات المتناقضة، وبالتالي فهو في النهاية قرار سياسي².

وتشمل العوامل الأخرى المرتبطة بجودة التقارير المالية النظام الضريبي، هيكل الملكية، النظام السياسي، هيكل رأس المال، تطوير سوق رأس المال³، فمن الناحية العملية يمكن تصنيف الهدف العام للوائح إعداد التقارير المالية إلى نهج الإقتصاد الكلي والإقتصاد الجزئي، ويركز الأول على استخدامات المعلومات المحاسبية للضرائب والتخطيط الإقتصادي الوطني، بمعنى آخر توفر البيانات المالية لكيانات الأعمال معلومات كأساس لحساب ضريبة الدخل، وذلك لتسهيل التحصيل الصحيح لإيرادات الدولة، وتستخدم معلومات البيانات المالية أيضًا لإدارة الإقتصاد الوطني، مثل مراقبة الإستثمار في الأعمال التجارية الخاصة والأداء فيما يتعلق بنمو إقتصاد الدولة، لذلك تعتبر الحكومة المستخدم الرئيسي، بالإضافة إلى ذلك تؤثر التقارير الضريبية بشدة على ممارسة إعداد التقارير المالية، وفي ما يتعلق بوضع قواعد ولوائح التقارير المالية، تهيمن الحكومة على هذه العملية.

وعلى عكس المنهج الكلي، يركز نهج الإقتصاد الجزئي على استخدامات البيانات المالية للمؤسسات الفردية، حيث يكون المستخدمون الرئيسيون هم المساهمون ودائنو الكيانات التجارية، وعلى سبيل المثال يستخدم المساهمون المعلومات المالية لمراقبة أداء الإدارة أو لإتخاذ قرارات بشأن تداول أسهمهم، وعلى عكس نهج الإقتصاد الكلي فإن قواعد التقارير المالية المتعلقة بنمط التقارير أو الحسابات أقل توحيدًا، وتؤثر القطاعات الخاصة مثل مهن المحاسبة ووكالات تبادل الأوراق المالية بشدة على وضع معايير التقارير المالية، ويمثل تطوير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة علامة بارزة في عولمة إعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث يوفر مجموعة مشتركة من القواعد المفهومة دوليًا والتي تسهل إعداد بيانات مالية عالية الجودة ومتسقة وقابلة للمقارنة⁴.

¹ José Ignacio, Martínez Churriague, **LAS NORMAS INTERNACIONALES DE CONTABILIDAD Y LAS PYMES. EL CASO ESPAÑOL**, Gestión: revista de economía, no 33, 2005, p. 5.

² Blöchliger, A., & Leippold, "The decision usefulness of financial accounting measurement concepts: Evidence from an online survey of professional investors and their advisors." *European Accounting Review* 19.3 (2010), p. 496.

³ Naomi S. Soderstrom, & Kevin Jialin Sun, **IFRS adoption and accounting quality: a review**, *European accounting review*, 16(4), 2007, p. 676.

⁴ Sutthirath Ploybut, [op. cit.](#), p. 17.

المطلب الثاني: خيارات إعداد المعايير المحاسبية

إن إدارة وجهات النظر المختلفة ومطالب كل من المعبدين والمستخدمين غير المعتادين على ممارسة الضغط على مستوى عالٍ، سوف يمثل تحديًا لمجلس معايير المحاسبة الدولية، وعلى الرغم من أن المجلس الدولي لمعايير المحاسبة كان يهدف في الأصل إلى مجموعة واحدة من معايير الشركات الصغيرة والمتوسطة القوية من الناحية المفاهيمية، إلا أنه يجب عليهم إعادة النظر في التركيز الإشرافي المحدد لتقارير الشركات الصغيرة والمتوسطة، من أجل إكتساب قوة دفع في هذا المشروع، ويبدو النقاش حول الشركات الصغيرة والمتوسطة بمثابة بوتقة يمكن من خلالها حل مثل هذه التوترات في الوقت المناسب¹.

ووفق باوليني وآخرون 1999 تعتبر البيانات المالية القانونية المعدة من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة، متطلب قانوني وليس أداة معلومات مفيدة للغاية، لا سيما للمستخدمين الخارجيين، ومع ذلك بالنسبة لبعض الشركات الصغيرة، تساهم البيانات المالية القانونية (أو البيانات المطلوبة لإعدادها) في تلبية إحتياجات الإدارة من المعلومات²، وسيكون التنفيذ العملي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أمرًا صعبًا أيضًا، لأن محدودية قدرة الأسواق المالية والمؤسسات والسلطات التنظيمية تختلف بين دول العالم³.

ويتطلب إعداد البيانات المالية الجيدة اعتماد مفاهيم ونظريات محاسبية مختلفة، حيث يمتلك غالبية رواد الأعمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القليل من المعرفة بنظريات ومفاهيم المحاسبة التي يمكن تبنيها، لذلك فإن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يُمكن رواد الأعمال من إدراك المفاهيم والنظريات المحاسبية المختلفة لإستخدامها في الممارسات المحاسبية لأعمالهم، وهناك مفاهيم ونظريات محاسبية مختلفة في الممارسة المحاسبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والممارسة المحاسبية الشاملة⁴، وتعتبر جودة المحاسبة بعد اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية متوقف على ثلاثة عوامل:

- جودة المعايير؛

- النظام القانوني والسياسي للبلد؛ و

- حوافز إعداد التقارير المالية.

كما يمكن أن نلخص أربعة حوافز إضافية لإعداد التقارير المالية: تطوير السوق المالية، وهيكل رأس المال، وهيكل الملكية والنظام الضريبي⁵، ومن أجل ضمان الإستقلالية يجب على مجلس معايير المحاسبة الدولية الشروع في عمليات تحديث دائمة ومناسبة، حيث أن الشركات الصغيرة والمتوسطة ذات الموارد القليلة تتطلب مجموعة ثابتة من المعايير، نتيجة لذلك يجب فقط إدخال التعريفات الثابتة، ومعايير الإعتراف والقياس في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

¹ Rachel F. Baskerville, Carolyn J. Corderly, [op. cit](#), p. 2.

² Lisa Evans, Roberto di Pietra, [op. cit](#), p. 12.

³ DINUJA PERERA, [op. cit](#), p. 39.

⁴ Mabruk Jabu Abdulrazak. **The effect of adopting international financial reporting standards on quality of accounting reports of small and medium enterprises in Nairobi county**, Doctoral dissertation, University of Nairobi, 2013, p. 30.

⁵ Naomi S. Soderstrom & Kevin Jialin Sun, [op. cit](#), p. 696.

للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتعني الإستقلالية هنا بأن التغييرات في "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة" أو مسألة التفسير من قبل لجنة تفسيرات المعايير الدولية الكاملة، لا تؤثر تلقائيًا على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بل يجب وضع عملية تحديث محددة وجدول زمني مناسب، كما أنه هناك سبعة محددات رئيسية لإعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي في البلدان: العلاقة الوثيقة مع الثقافة الأنجلو سكسونية، والديناميكية الإقتصادية للثقافة للدولة، ووجود السوق المالية وإنفتاحها على الدول الأجنبية، ومستوى تدريب المتخصصين في المحاسبة، وإنفتاح الدولة على العولمة، والتشريعات النافذة، ومستوى الحرية والاستقرار السياسي¹.

- فرص وسبل وإستراتيجيات التقارب نحو المعيار الدولي

توفر المؤسسات القوية بيئة إقتصادية سليمة وثقة لريادة الأعمال، نتيجة لذلك في الإقتصادات المتقدمة ذات المؤسسات القوية، يكون لأصحاب المشاريع تكاليف معاملات أقل وثقة قوية للإستثمار والإبتكار، وعلى العكس من ذلك، ففي الإقتصادات الناشئة ذات المؤسسات الضعيفة، تكون تكاليف المعاملات أعلى، وبالتالي هناك ثقة منخفضة للإستثمار والإبتكار²، ولربما يرى مؤيدو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أن إمكانية مقارنة التقارير المالية تتحقق بإستخدام هذا المعيار من قبل جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن قد تنظر إدارة الشركة في تقييم جدواها من حيث بعض العوامل التي قد تكون ضرورية لنجاح الشركات على المدى الطويل، ويجب أن تؤخذ رغبة المستخدمين الرئيسيين لهذه البيانات المالية في الإعتبار في المقام الأول، إلى جانب ملاءمة التوقيت الذي سيتم خلاله التحويل من مبادئ المحاسبة المعمول بها محلي، إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما يجب تقييم نوع التدريب الذي سيكون مناسبًا لموظفي المنظمة المعتمدة قبل التبني، كذلك تقييم جميع المعلومات ذات الصلة والجوانب الرئيسية المتعلقة بعملية التحويل، ونطاق التحويل على أساس جغرافي أو كل كيان لوحده، كما يجب تقييم الضوابط الداخلية من حيث مدى تأثير الضوابط الجديدة أو الضوابط المعدلة على فعالية تلك الضوابط القديمة، ويجب وضع خطط للإتصال بطريقة تقلل الصدمات المفاجئة من الحصول على معلومات جديدة تمامًا من قبل المستثمرين والدائنين والعملاء والموردين، أيضا لابد من إجراء عمليات إعادة التفاوض بشأن العقود الحالية فيما يتعلق باتفاقيات الديون والتعهدات، ودراسة تأثيرها المحتمل على المعلومات المالية في هذه العقود والعهود³.

المطلب الثالث: درجة الإنفتاح الإقتصادي الخارجي وأثرها على عملية التبني

- **الضغوط الخارجية:** من الممكن أن تؤثر الضغوط الخارجية على تبني معايير المحاسبة الدولية، ويعتبر المستثمرون الأجانب والشركات متعددة الجنسيات وشركات المحاسبة الدولية والمؤسسات المالية العالمية، هم القوى الرئيسية وراء تطوير وإعتماد المعايير الدولية، وبعد أحد أهم العوامل المساعدة للعملية هو درجة الإنفتاح الإقتصادي الخارجي، ووفقًا لبعض الباحثين كلما زاد إنفتاح إقتصاد الدولة على العالم الخارجي، زاد تعرض البلد لضغوط دولية متنوعة وهو

¹ Conseil National de la Comptabilité, ED IFRS for SMEs, Ministère de l'Économie, des Finances et de l'Emploi, France, octobre 2007, p. 3.

² Isaac Oduro Amoako, [op. cit](#), p. 2.

³ EMA MASCA, JEREMIAH GALL, [op. cit](#), p. 81.

ما يدفع ببعض البلدان النامية إلى اعتماد الأنواع الغريبة الغازية¹، وفيما يصير منتقدو التنظيم على أنه يفرض تكاليف على الأفراد والشركات تعيق بدء التشغيل والاستثمار والإبتكار والتوظيف والنمو، وفي النهاية يضعف الأداء الإقتصادي الوطني الذي يعاني منه كل من الشركات والعمال والمستهلكين²، في ما يحاول واضعو المعايير تقليل عبء الإبلاغ عن الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع الحفاظ على المعلومات ذات الصلة لمستخدمي تقاريرهم، مع مراعاة أهداف التنسيق في نفس الوقت.

- **تأثير التكنولوجيا الرقمية على التنبؤ:** مع ظهور أجهزة الكمبيوتر الشخصية والإنترنت، قد تكون الشركات الصغيرة قادرة على المنافسة على قدم المساواة مع الشركات الكبرى من خلال الاستخدام الذكي للتقنيات الرقمية، ورغم أنه من الصعب سرد كافة أنواع البرامج التي يمكن أن تعزز العمليات التجارية الصغيرة، لكن مثلاً يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة الحصول على النظام المحاسبي الكامل بأسعار معقولة، هذه الخزم يمكن تكييفها لصناعات محددة، وهي مصممة لتنمو مع نمو الشركة، هذه البرامج ليست فقط من أجل إنجاز القوائم والتقارير المالية، بل أيضاً للمساعدة في اتخاذ القرارات الإدارية، وكذا عمليات التنبؤ، مراقبة المخزون والمشتريات والعلاقات مع العملاء، والشحن والاستلام³، وللاستفادة الكاملة من مزايا الرقمنة، يجب على الشركات الصغيرة والمتوسطة أن تكييف إستراتيجيتها مع هذا الهدف، سواء من إتجاه المستهلكين أو المنتجات والخدمات أو توظيف المواهب والعمليات، فالإقتصاد الرقمي هو الإقتصاد الحقيقي، حيث تستفيد الشركات بشكل كامل من الإمكانيات والفوائد التي توفرها التقنيات الرقمية لتحسين كفاءتها وإنتاجيتها والوصول إلى المستهلكين وزيادة مبيعاتهم⁴.

ولا يقوم مجلس معايير المحاسبة الدولية نفسه بتطوير برامج الكمبيوتر، ومع ذلك أشار خمسة مطوري برمجيات على الأقل إلى إهتمام قوي بتطوير برامج مصممة خصيصاً لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للكيانات الصغيرة والمتوسطة⁵.

إن قيام نظام معلومات لهذا القطاع سيسمح بتبسيط الإجراءات وتخفيف الطرق التي تعرقل بعض التطبيقات الميدانية، قصد تشجيع وترقية استثمار الأنشطة الإنتاجية، وكذا تنمية كل العمليات التي من شأنها تحقيق الفعالية فيما بين القطاعات التي تولي أهمية للاستثمار، كما يفيد إقامة هذا النظام للمعلومات بأخذ إجراءات لحماية منتج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تدفق السلع الأجنبية، وذلك من خلال العناصر التالية⁶:

- إجراءات حماية الصناعات الناشئة؛

- إجراءات الحماية الرامية إلى الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات؛

¹ Daniel Zeghal, Karim Mhedhbi, [op. cit](#), 41(4), p. 378.

² John Kitching , "A burden on business? Reviewing the evidence base on regulation and small-business performance", Environment and planning C: government and policy, 24(6), 2006, p. 2.

³ David Cadden, Sandra Leuder, [op. cit](#), p. 47.

⁴ Deloitte, *Economie numérique : Le digital, une opportunité pour les PME françaises*, rapport scientifique, Ireland Limited, Décembre 2016, p. 6.

⁵ Paul Pacter, [op. cit](#), p. 18.

⁶ بوزيان عثمان، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: متطلبات التكيف وآليات التأهيل، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، يومي 17 و 18 أبريل 2006، ص. 775.

- إجراءات مكافحة إغراق السوق.

- **وجود سوق رأس المال:** يعتبر وجود سوق رأس المال أحد العوامل الرئيسية في التنمية الاقتصادية للبلد، بسبب دوره في التخصيص الأمثل للموارد بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبين الشركات داخل كل قطاع، فجودة المعلومات المحاسبية هي عنصر رئيسي في تطوير وكفاءة أداء سوق رأس المال، وتعتبر الضغوط التي يمارسها المستثمرون مهمة؛ حيث يحتاج المستثمرون إلى معلومات مالية عالية الجودة حتى يتمكنوا من اتخاذ الخيارات المثلى عند تحليلهم لفرص الاستثمار، وفي بعض الحالات يمكنهم قيادة هيئة وضع المعايير المحاسبية في بلد ما لإصلاح نظامها المحاسبي، وإعتماد معايير المحاسبة الدولية، وفي النهاية فإن البلدان التي لديها سوق رأس المال تميل هيئات وضع المعايير فيها إلى إنشاء أنظمة محاسبية متطورة، من أجل ضمان إنتاج والكشف عن معلومات مالية عالية الجودة، والتي من المحتمل أن تكون مفيدة للمستثمرين في اتخاذ قراراتهم¹.

- **تأثير المعرفة والمعتقدات السابقة على عملية التنبؤ:** في غالبية الشركات الصغيرة والمتوسطة، لا يكون الموظفون مستعدين للتغيير الذي قد يشاركون فيه في تطبيق معايير جديدة، فمن حيث المبدأ تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدد إجمالي للموظفين وحجم قسم محاسبة صغيرين، لذا تعد المعايير مرهقة ومعقدة، وتطبيقها بعيد كل البعد عن تبسيط إدارة المحاسبة اليومية، وهذا هو السبب في أن عددًا قليلًا من إدارات المحاسبة في الشركات الصغيرة والمتوسطة فقط مجهزة حاليًا بالمهارات والوقت لتطبيقها، لذلك يصبح من الضروري الاستثمار في تدريب الموظفين وتكييف أنظمة تكنولوجيا المعلومات².

كذلك هناك حاجة إلى وجود إهتمام أكبر بالمعرفة والقدرات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة، والأخذ بنظرية "محو الأمية المالية" financial literacy، وأظهرت الأبحاث أن هناك فجوة كبيرة بين ما تعتقد الشركات أنها تعرفه وما تحتاج إلى معرفته لتشغيل مشروع تجاري ناجح، والعمل الفعلي والمهارات التي تمتلكها، حيث تكمن الفروق بين النجاح وعدمه في الأعمال الصغيرة، متوقف على نهجها الفعال في استخدامات المعلومات المحاسبية³، وبالتالي فتطوير نظام محاسبي سليم في الشركات الصغيرة والمتوسطة يعتمد على مستوى معارف ومهارات المحاسبة، حيث أن النظام المحاسبي الجيد لا يتم الحكم عليه فقط من خلال كيفية حفظ السجلات، بل وأيضًا مدى قدرته على تلبية الاحتياجات المعلوماتية لكل من صناع القرار الداخليين والخارجيين⁴، ولا يعد اتخاذ قرار بشأن المعالجات المحاسبية مهمة سهلة للمحاسبين أثناء تطبيق المعايير الدولية على أحداث أو معاملات محددة، بسبب مخاوفهم التجارية والإقتصادية، وبهذه الطريقة تتطلب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أن يكون لدى المحاسبين معرفة جيدة بكل من الأعمال والإقتصاد والإرشادات، وأثارت الإرشادات المخففة في المعايير الدولية لإعداد

¹ Daniel Zeghal, Karim Mhedhbi, [op. cit](#), 41(4), p. 378.

² Liliana Malciu , **Avantages et difficultés sur l'application des normes IFRS pour les petites et moyennes entreprises roumaines**, private study, 2005, p. 1.

³ Norhayati Sulaiman, **The Impact Of Financial Knowledge And Capabilities On Sme Firm Performance In Australia**, A Thesis Of Doctor Of Philosophy, College Of Business, Rmit University, 2016, p. 24.

⁴ Charles Emenike Ezeagba, **Financial Reporting in Small and Medium Enterprises (SMEs) in Nigeria. Challenges and Options**, International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, 7(1), 2017, p. 3.

التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على أحكام الإبلاغ عن المحاسبين والتحيز المحتمل تجاه قضايا أو معالجات محاسبية بعينها، نظرا للخلفية التعليمية وثقافة هؤلاء المحاسبي، ويتم اكتساب المعرفة التصريحية للمحاسب بمبادئ الإعتراف والقياس والإفصاح من خلال نظام التعليم الرسمي، والتطبيق المتكرر للمعرفة التصريحية في الممارسة المحاسبية يحول هذه المعرفة إلى معرفة إجرائية، ويؤدي تكييف المحاسب للمعرفة الإجرائية المكتسبة من خلال التطبيق المتكرر أو الخبرة إلى تطوير مخططات قوية حول المعاملات المحاسبية المختلفة، تساعد هذه المخططات في تنظيم الخبرة وخلق الأنشطة المعرفية مثل الفهم والتذكر والتفسير والتنبؤ¹.

وتتمثل إحدى التحديات الرئيسية التي تواجهها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على المحاسبين الممارسين، في الإنحرافات الجوهرية في السياسات المحاسبية والمبادئ والمعالجات المحاسبية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة²، حيث ينص المعيار نفسه على أنه إذا لم تعالج المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مشكلة معينة، فيجب على الكيان تطوير وتطبيق سياسته المحاسبية الخاصة بهذا المجال، حيث أنه عند صياغة هذه السياسة، ينبغي أن تأخذ في الاعتبار متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تعالج قضية مماثلة (مثل التعاريف والقياس وقواعد الإبلاغ)، أو قد تنظر في تطبيق متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة³.

المبحث الثاني: مزايا وعيوب الإنفتاح الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنتطرق في هذا المبحث للتدقيق القانوني والمراجعة الواجب أن تكون في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم نعرض على المزايا المباشرة وغير المباشرة للإنفتاح المالي الدولي، أيضا سنتطرق في المقابل لعيوب الإمتثال والإنفتاح.

المطلب الأول: التدقيق القانوني للشركات الصغيرة والمتوسطة

تعد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تطورا هاما قد يكون له تأثير حقيقي على معايير المحاسبة والتدقيق المستقبلية الصادرة عن المنظمات المشاركة في عملية وضع المعايير⁴، وبالرغم من كون الداعمين الماليين هم بشكل أساسي المؤسسات المالية، وبالتالي فهم يقعون خارج نطاق الشركات الصغيرة والمتوسطة⁵، وبالتالي ليس هناك حاجة كبيرة لتدقيق السجلات، لكن يُنظر إلى التقارير المالية على أنها وظيفة تأكيدية وأن تقرير التدقيق يزيد من موثوقية المعلومات الواردة في الحسابات، نظراً لأن غالبية الشركات الصغيرة ستستمر في مراجعة حساباتها، فقد يبدو أن أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على فائدة البيانات المالية هو المتطلبات التنظيمية لنشر الحسابات السنوية المدققة، ويعد تقرير التدقيق بشكل أساسي أنه يعمل على تحسين مصداقية وجودة المعلومات، ويوفر فحصاً للدفاتر والسجلات الداخلية ويزيد من موثوقيتها⁶، وكان إصدار وتطوير مبادئ أو معايير المحاسبة في السنوات الأولى

¹ DINUJA PERERA, [op. cit](#), p. 69.

² DINUJA PERERA, [op. cit](#), P. 7.

³ Veronika Ottová, [op. cit](#), p. 9.

⁴ Eva K. Jermakowicz., & Barry Jay Epstein, **IFRS for SMEs-an option for US private entities?**, Review of Business, 30(2), 2010, p. 77.

⁵ HEDFI Mohamed Rached, [op. cit](#), p. 57.

⁶ Jill Collis, Robin Jarvis, **How owner-managers use accounts**, London: Centre for Business Performance, 2000, p. xi.b vc n;

مخاطرة جديدة وغير مؤكدة العواقب، وتميل تصريحاتها المتفاوتة في المحتوى من بلد إلى آخر إلى أن تكون عامة أكثر من كونها إلزامية أو مفصلة، علاوة على ذلك وفي كثير من البلدان، كان المدققون يجدون صعوبات كبيرة في تقييم الشركات المختلفة نظراً لغموض تلك المعايير والقوانين، وتعتبر مراجعة وضممان البيانات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة إحدى القضايا الصعبة في مجال إعداد تقارير الشركات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا الصدد أعلن الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) والمجلس الدولي لمعايير المراجعة والضمان (IAASB)، (وهو مجموعة دولية رئيسية لمعايير المراجعة)، إلزامهما بتلبية إحتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة والممارسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، (العديد منها يقوم بمراجعة حسابات الشركات الصغيرة والمتوسطة)، ذلك من خلال تعزيز قدرتها على تقديم خدمات عالية الجودة، وقد قامت هاتان المنظمتان بالعديد من المبادرات لمعالجة القضايا المتعلقة بمراجعة حسابات الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على الإحتياجات العملية لها.

ويعرّف المجلس الدولي لمعايير المحاسبة (IAASB) الكيان الصغير بأنه كيان يمتلك عادةً خصائص نوعية مثل:

(أ) تركيز الملكية والإدارة في عدد صغير من الأفراد (غالبًا ما يكون فردًا واحدًا- إما شخص طبيعي أو مؤسسة أخرى تمتلك الكيان بشرط أن يظهر المالك الخصائص النوعية ذات الصلة)؛

(ب) واحد أو أكثر مما يلي:

* المعاملات المباشرة غير المعقدة؛

* الحفظ البسيط للسجلات؛

* عدد قليل من خطوط الأعمال والمنتجات؛

* قلة الضوابط الداخلية؛

* قلة مستويات الإدارة المسؤولة عن مجموعة واسعة من الضوابط؛

* القليل من الموظفين، وكثير منهم لديه مجموعة واسعة من الواجبات.

هذه الخصائص النوعية ليست شاملة، ولا تقتصر على الكيانات الصغيرة والمتوسطة، كما أنه ليس بالضرورة توفر كل هذه الخصائص¹.

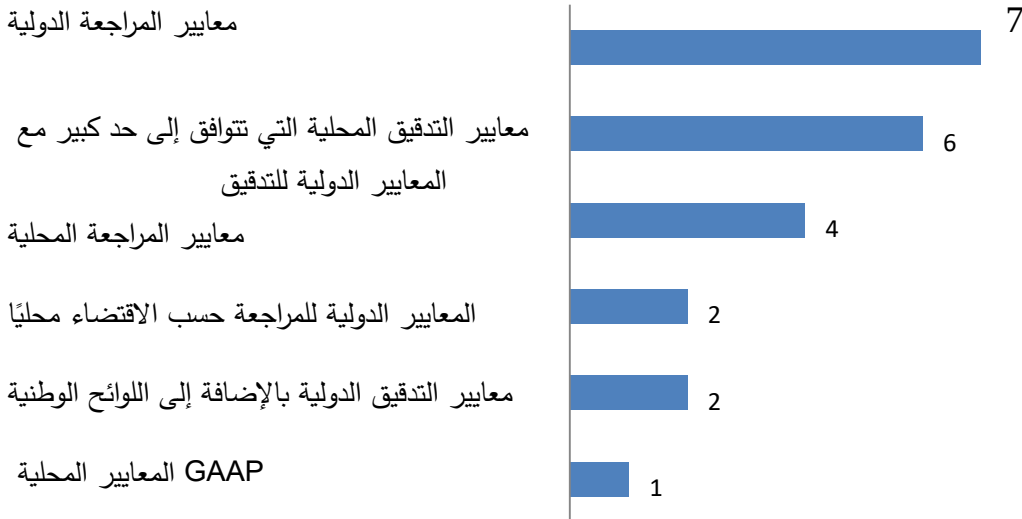
كما يحدد الإتحاد الدولي للمحاسبين اثنين من الإعتبارات الرئيسية فيما يتعلق بإمكانية تطبيق المعايير الدولية للتدقيق في الشركات الصغيرة والمتوسطة، والإعتبار الأول هو أهمية وجود مراجعة للبيانات المالية مرتبطة بمستوى واحد ثابت من التأكيد، بغض النظر عن حجم الكيان الذي يتم تدقيقه أو حجم الشركة التي تقوم بعملية المراجعة، أما الإعتبار الثاني فهو إحتياجات التأكيد على أساس الفوائد والتكاليف للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وما إذا كانت هناك حاجة إلى مراجعة أو خدمة ضمان غير المراجعة، أو عدم الحاجة إلى ذلك.

فمن ناحية تقرر المعايير الدولية للتدقيق بأن بعض المتطلبات قد لا تكون ذات صلة بظروف تدقيق معين، على سبيل المثال "تدقيق شركة صغيرة ومتوسطة الحجم"، من ناحية أخرى يذكر الإتحاد الدولي للمحاسبين أن الإعفاءات

¹ Didier Bensadon, Nicolas Praquin, [op. cit](#), p. v.

عن طريق التشريع أو اللوائح من التدقيق، قد تم إقتراحها أو تنفيذها في عدد من البلدان، كوسيلة للحد من العبء التنظيمي المتصور على الشركات الصغيرة والمتوسطة، لكن قد يكون لفقدان المصدقية في التقارير المالية لهذه الكيانات تأثير كبير على إقتصاد تلك البلدان، حيث يجب إجراء تقييم دقيق لفوائد وتكاليف تغيير متطلبات المراجعة، لا سيما عند إعفاء الشركات الصغيرة والمتوسطة من أي شكل من أشكال التأكيد¹.

الشكل رقم (02): المعايير المستخدمة لمراجعة البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة



SOURCE: UNCTAD, *Accounting and Financial Reporting by Small and Medium-sized Enterprises: Trends and Prospects*, United Nations, Geneva, 1604703 (E), March 2016, p. 19.

المطلب الثاني: المزايا المباشرة وغير المباشرة والحجج المؤيدة للإنتفاخ المالي الدولي

تبرز المزايا الرئيسية للإنتفاخ المالي المحلي في فرصة تحسين السيولة في الأسواق المالية، وما ينتج عن ذلك من انخفاض في تكلفة رأس المال، وتنوع أفضل للمخاطر على المستوى المحلي والدولي، وتعزيز التقدم الإداري والتكنولوجي في المجال المالي، ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى تحفيز الإستثمار وبالتالي النمو الإقتصادي، خاصة بالنسبة للبلدان النامية، وهليه فإن أبرز المزايا المباشرة للإنتفاخ الدولي ما يلي:

* الإستثمار وانخفاض تكلفة رأس المال

من شأن وجود دول متقدمة ولديها فائض في التمويل بسبب الفائض في المدخرات، أن يجعل الإنتفاخ المالي والإستثمار الخارجي لديها مثيراً للإهتمام ومربحاً لها، حيث تتميز بتعداد سكاني متقدم في السن ومعدل إدار مرتفع لتمويل معاشاتهم، في ما تتمتع بعض الدول النامية بخصائص معاكسة، حيث تعاني من نقص في المدخرات بسبب الدخل المنخفض، وتحوز على بيئة واعدة للإستثمار ومعدلات سن منخفضة، ويعتبر تحويل رأس المال من الدول ذات الدخل المرتفع إلى إحدى هذه البلدان النامية مفيداً لكلا الطرفين، حيث ستستفيد الأولى من عائد أفضل وبالتالي ستكون قادرة على تمويل معاشاتها التقاعدية بشكل أسهل، فيما تستفيد البلدان الأخرى من تدفقات رأس

¹ UNCTAD, *Accounting and Financial Reporting by Small and Medium-sized Enterprises: Trends and Prospects*, United Nations, Geneva, 1604703 (E), March 2016, p-p. 18-19.

المال لتوليد المزيد من الدخل، وبالتالي تحسين مستوى المدخرات الداخلية، ويوضح هذا المثال وجهة نظر مؤيدي نظرية "الميزة النسبية"، والداعين لأهمية الإنفتاح المالي الدولي، حيث أن جميع البلدان لها مصلحة في الإنفتاح للاستفادة من الميزة النسبية لدولة ما بالنسبة للدولة الأخرى، بالإضافة إلى ذلك فإن الزيادة في السيولة في بلد ما تساهم في خفض تكلفة رأس المال، نتيجة لزيادة في رأس المال المالي المتاح وزيادة المستثمرين المحتملين، وهذا يؤدي إلى تقاسم المخاطر بشكل أفضل.

* تنويع المخاطر ميزة أخرى للإنفتاح المالي الدولي

وتعني إمكانية تنويع محافظ المستثمرين، من أجل منع المخاطر الكامنة في امتلاك نوع واحد من الأصول في بلد واحد، وتسمح العولمة المالية للمستثمرين بالحصول على أصول مختلفة في بلدان مختلفة، إن تنويع المحفظة أصبح ممكناً من خلال تنويع المنتجات المالية، وهو ما يسمح بتخفيض المخاطر مقابل عائد معين أعلى لنفس المستوى من المخاطر على مستوى الإقتصاد الكلي.

* تعزيز النقل الإداري والتكنولوجي

يمكن للمؤسسات المالية الدولية تزويد الأسواق المحلية بأفضل الممارسات الإدارية والتكنولوجية المكتسبة من خلال خبرتها السابقة في مجال التمويل والمصارف، بالإضافة إلى ذلك يؤدي الإنفتاح بإشراف أفضل على الموارد، حيث يكتسب المنظمون المحليون تقنيات إدارة المخاطر التي سبق إثباتها في البلدان المتقدمة مالياً، وبالتالي فإن الإتصال بين الفاعلين الإقتصاديين الوطنيين والأجانب يتيح عملية مفيدة لتبادل المعرفة والخبرة اللازمة لتطوير النظم المالية في البلدان النامية، ومن ناحية أخرى لا تتمتع المؤسسات المالية الأجنبية بنفس الميزة المعلوماتية التي تتمتع بها المؤسسات المالية المحلية، لذلك فهم يعملون بطريقة تعمل على تحسين البيئة المؤسسية، من أجل تحسين الوصول إلى المعلومات المالية ومعالجة الخلل المعلوماتي، ويصنف المنظرون هذه الميزة في فئة المزايا الثنائية أو غير المباشرة الناتجة عن الإنفتاح المالي الدولي.

- المزايا غير المباشرة للإنفتاح المالي الدولي

يعد فتح الأسواق المالية الوطنية أمام رأس المال الأجنبي، وكذلك إمكانية الحياة على أسهم رأس مال المؤسسات المالية المحلية من قبل المؤسسات المالية الأجنبية، من ميزات تعزيز التنمية المالية في بلد معين، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة حدة المنافسة في البنوك المحلية والأسواق المالية، وفي الواقع عندما تستطيع الشركات المحلية الاقتراض من مؤسسات الائتمان الأجنبية أو المؤسسات المالية الدولية، فإن هناك خطراً بالتسبب في خسارة المؤسسات المالية المحلية لحصتها في السوق من أجل تعويض تلك الخسارة، ومع ذلك للقيام بذلك تحتاج هذه المؤسسات إلى نوع معين من المعلومات عن المقترضين المحتملين من أجل الإشراف عليهم بشكل أفضل وتقليل مخاطر الائتمان، ولذلك فإن المؤسسات المالية المحلية ستؤيد الإصلاحات المؤسسية، التي تهدف إلى تحسين معايير المحاسبة وأنظمة نشر المعلومات المالية، فضلاً عن الإطار القانوني الذي يحكم حالات الإفلاس والضمانات، وبالتالي فإن هناك منظوراً جديداً للعلاقة بين التكامل المالي والتنمية في البلدان الناشئة، تختلف هذه الرؤية عما يسمونه النهج التقليدي، ففي الواقع لا تكمن

الفوائد الحقيقية للإنفتاح المالي الدولي فقط في زيادة حجم رأس المال الوارد، ولكن أيضًا فيما يعنيه من إصلاحات وإبتكارات، وهو ما يطلق عليه " المزايا الإضافية "، بمعنى أن هذه الفوائد ليست الهدف الرئيسي الذي تتوقعه البلدان التي توافق على التكامل المالي الدولي، بل ستشجع المؤسسات المالية المحلية على إصلاحات النظم القانونية، وتحسين البنية التحتية المؤسسية وإصلاحات الإقتصاد الكلي والإصلاحات المالية، هذا لا يسمح لهم فقط بتحسين أرباحهم، ولكن أيضًا تعزيز حقوق الملكية الخاصة بهم، مما سيعزز الإستثمار بشكل مباشر¹.

– الحجج المؤيدة للإمتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

يستجيب معيار الإبلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لطلب قوي على المستوى الدولي، عبّر عنه كل من الإقتصادات الناشئة والبلدان المتقدمة، ويمثل مجموعة مشتركة وصارمة من مبادئ المحاسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهو أبسط من إطار العمل الحالي الكامل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ويمكن أن يشكل المعيار منصة للشركات في مرحلة النمو التي تستعد للوصول إلى الأسواق المالية، والتي تتطلب تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة².

وإدعى مؤيدو المعايير في الإتحاد الأوروبي مثلاً، أن الشركات الصغيرة والمتوسطة لا سيما تلك التي لديها أنشطة تجارية في الخارج والشركات التابعة أو الفروع، ستستفيد من المقارنة الدولية للبيانات المالية التي يمكن أن توفرها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وهذا بدوره سيدعم التجارة والإستثمارات عبر الحدود³، وتم تصميم المعايير الدولية لتكون مفيدة لإتخاذ القرارات الإقتصادية من قبل مجموعة واسعة من المستخدمين⁴، وتشمل المحفزات لإعتماد المعايير سهولة الوصول لمصادر التمويل، وإمكانية مقارنة البيانات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وزيادة موثوقية البيانات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتعزيز الكفاءة في المراجعة، وسهولة تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل وكالات التصنيف الإئتماني، وكذا سهولة الإنتقال إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة، وزيادة كفاءة الأنشطة عبر الحدود⁵.

وتأتي البساطة في المرتبة الأولى، وخفض التكلفة في المرتبة الثانية، وتقليل المخاطر في المرتبة الثالثة، والإرتباط المتزايد بالأعمال التجارية في المرتبة الرابعة⁶، وتشمل الحجج المؤيدة للمعيار الدولي للشركات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

- سيخفف من حجة التكلفة / المنفعة، المستخدمة ضد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة، ويخلق إطاراً تنظيمياً محدداً ومتسقاً لتلك الشركات التي تنمو لإدراجها في سوق رأس المال؛
- سيكون من المفيد للشركات الصغيرة والمتوسطة في بعض الإقتصادات التي تمر بمرحلة إنتقالية، وخاصة تلك المطلوبة لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية نتيجة لتوجيهات البنك الدولي؛

¹ UNCTAD, [op. cit](#), p-p. 20-21.

² Raimondo Lo Russo, [op. cit](#), p. 38.

³ Sutthirat Ploybut, [op. cit](#) , p. 37.

⁴ Pacter, P, [op. cit](#) , p. 6.

⁵ Waheeda Mohamed, [op. cit](#), p. 28.

⁶ Michael Maingot, Daniel Zeghal, [op. cit](#), p. 526.

- قد يكون مفيداً لأي شركة صغيرة ومتوسطة لديها مستخدمون في بلدان مختلفة، أو ترغب في استخدام البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الأخرى؛
- المحاسبة تتعلق بالإبلاغ عن الأحداث الاقتصادية، وإذا كان الحدث هو نفسه عبر البلدان، فيجب أن يكون الإبلاغ هو نفسه أيضاً، حيث أن الاختلافات في المستخدمين أو التشريعات أو السياسات أو الثقافات، لا تعني أن المحاسبة عن نفس المعاملات أو العناصر يجب أن تختلف عبر البلدان أيضاً؛
- وجود معيار للشركات الصغيرة والمتوسطة يعني أن تكلفة التنظيم قد انخفضت، وهذه ميزة خاصة للبلدان النامية التي تفتقر إلى البنية التحتية أو الأموال لتطوير معاييرها الخاصة¹؛
- ففي حين أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة تتعامل مع المعاملات والأحداث والشروط التي تواجهها عادة الشركات الصغيرة والمتوسطة مع ما يقرب من 50 موظفاً، فإن جزءاً كبيراً من أحكام المعايير الدولية الكاملة لإعداد التقارير المالية لا ينطبق عادة على الشركات الصغيرة والمتوسطة؛
- يمكن كتابة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بلغة مبسطة، دون التفاصيل المعقدة في المعايير الدولية الكاملة لإعداد التقارير المالية²؛
- ستشمل الفوائد كذلك تكاليف إمتثال أقل للمعدين، والذين قد يقومون بإفصاح أقل بسبب العرض المبسط، وهذا من شأنه أن يشجع استمرار الإمتثال لنظام المعايير المحاسبية الدولية، مما يفيد المستخدمين عندما تقدم الشركات الصغيرة والمتوسطة معلومات مالية قابلة للمقارنة³.

المطلب الثالث: عيوب الإمتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

على الرغم من تأكيد مجلس معايير المحاسبة الدولية بأن مشروع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة كما هو معروض في مسودة العرض، يمكن استخدامه دون الرجوع إلى معايير المعايير الدولية الكاملة لإعداد التقارير المالية، فإن هذا الأخير يعتمد عليه، لأنه يتضمن عدة إشارات إلى أحكام المعايير الدولية الكاملة لإعداد التقارير المالية.

وتعرضت هذه الإحالات لانتقادات شديدة من قبل مختلف الأفراد والمنظمات، التي استجابت لورقة المناقشة أو مسودة العرض الخاصة بمجلس معايير المحاسبة الدولية، لأنها شعرت أنها يمكن أن تؤدي إلى إرباك المستخدمين المختلفين للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وينشأ هذا الإلتباس من حقيقة أن هذه الأخيرة قد تفكر في الحاجة إلى إختيار الطريقة الواجب تطبيقها في حالة الاختلافات بين أحكام معيار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتلك الخاصة بمعايير المعايير الدولية الكاملة لإعداد التقارير المالية، بدافع الإلتزام بإعطاء نظرة حقيقية وعادلة لمواقفهم⁴.

¹ Lungu, C. I., Caraiani, C., & Dascalu, C, [op. cit](#), p.8.

² HEDFI Mohamed Rached, [op. cit](#), p. 54.

³ Rachel F. Baskerville, & Carolyn J. Cordery, **Small GAAP: a large jump for the IASB**, In 10th Annual Conference for Financial Reporting and Business Communication, Cardiff, 2006, p. 2.

⁴ HEDFI Mohamed Rached, [op. cit](#), p. 50.

وتنشأ مخاوف من أن تنفيذ إطار الإبلاغ التفاضلي يبدو مثيراً للجدل، وإشكالية بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة في العديد من البلدان، ويعتبر الانحراف المفرط عن السياسات والمتطلبات المحاسبية في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالكامل، بمثابة حاجز كبير أمام اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة¹، وقد يؤدي تنفيذ نسختين من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (المعايير الدولية الكاملة لإعداد التقارير المالية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم)، في نفس الولاية البلد، إلى بعض الصعوبات بالنسبة للكيانات، وقد تشكل التقارير التفاضلية أيضاً صعوبات إذا رغب الكيان الذي يعتمد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة².

وتشير دراسة أجراها كامن بانانان ولين (2008)، إلى أن جودة التقارير قد تسوء بمرور الزمن، هذا التدهور يرجع أساساً إلى التغييرات في المعايير المحاسبية، وليس للمتبنين الجدد، والنتيجة الضمنية للدراسة هو أن التنقيحات الأخيرة لمعايير المحاسبة الدولية وإضافة معايير جديدة للإبلاغ المالي، قد تسببت في انخفاض جودة التقارير المالية³. كما تشير بعض الحجج المعارضة للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، هي الحاجة إلى التوحيد (أي أنه يجب ألا تخضع الشركات لقواعد مختلفة تؤدي إلى ظهور "آراء صحيحة وعادلة" لكن مخرجاتها مختلفة)، وكذا الخوف من جعل الشركات الصغيرة "شركات من الدرجة الثانية"، والتهديد المتصور بأن الشركات الأكبر ستضغط للحصول على مزايا مماثلة من الإعفاءات، أو خطر إنشاء مهنة محاسبة لها مستويين مختلفين⁴. كما ترجع النظرية الاقتصادية العديد من العيوب المحتملة للإففتاح المالي الدولي للبلدان الناشئة، كزيادة احتمالية حدوث أزمات مالية في تلك البلدان، كما أنه يسبب ظاهرة العدوى المصرفية، وأخيراً يسهل التهرب الضريبي وغسيل الأموال.

– الأزمات المالية

تُعرّف الأزمات المالية بأنها حلقات تدفقات مفاجئة لرأس المال إلى الخارج، وهي مصحوبة عمومًا بانخفاض كبير في قيمة العملة المحلية وإختيار داخلي في النظام المصرفي، وتنشأ غالبية الأزمات المالية المعروفة دائماً في فترات الطفرة العامة التي تسبق الإنهيارات، حيث وأثناء المراحل الأولى من عملية الانفتاح، يكون الأداء الإقتصادي قوياً، مع توافر أموال القابلة للإقتراض، مع معدلات نمو مرتفع، وتضخم خاضع للسيطرة... إلخ، إلا أن هذه الطفرة تخفي دائماً في طياتها إختلالات وظيفية، مثل وجود العجز الكبير في الموازنة، ومن شأن الإدارة السيئة للإففتاح المالي الدولي خلال هذه المرحلة أن تمثل السبب الرئيسي لحدوث الأزمات المالية.

¹ DINUJA PERERA, [op. cit](#), P. 2.

² DINUJA PERERA, [op. cit](#), P. 47.

³ Mari Paananen, Henghsiu Lin, **The Development of Accounting Quality of IAS and IFRS Over Time: The Case of Germany**, Journal of International accounting research, 8(1), 2009, p. 26.

⁴ Lisa Evans, Roberto di Pietra, [op. cit](#), p. 9.

وغالبًا ما تؤدي عملية الانفتاح المالي الخارجي إلى الإفراط في المخاطرة من قبل البنوك، وذلك للتعويض عن فقدان حصتها السوقية الناتج عن ظهور منافسة جديدة، علاوة على ذلك يتم رفع القيود السائدة لتقديم الإئتمانات المالية بطريقة عشوائية وغير مدروسة، بغض النظر على مقدرة المقترضين على السداد، ومع ذلك من المهم الإشارة إلى أنه ليس فقط نقص خبرة المصرفيين قد يكون مصدر الأزمة، لكن من شأن عدم وجود شبكة أمان حكومية وقوانين ضامنة أن يكون سببا مهماً في خلق المشكلة، وهو ما يفسر حدوث الأزمات المالية في البلدان التي يتم فيها تطوير القطاعات المصرفية، مثل الولايات المتحدة واليابان خلال الثمانينيات والتسعينيات.

- العدوى المصرفية

إن التدهور في الأصول المصرفية خاصة إذا كانت كبيرة ومستمرة، يمكن أن يتسبب في حالة من الذعر المصرفي أو حتى إفلاس العديد من البنوك في نفس الوقت، حيث وعند إفلاس أحد البنوك يمكن أن يتسبب في مواقف مماثلة للبنوك الأخرى، حتى لو كانت أصولها سليمة.

والنتيجة النهائية للذعر المصرفي هي تفاقم مشاكل عدم تناسق المعلومات، وتقلص نشاط الإقراض لتمويل المشاريع الإستثمارية، وبالتالي انكماش النشاط الإقتصادي بشكل عام، ويكمن الحل لمنع تشكل الفقاعة المالية وتجنب عواقبها الضارة في التنظيم المحكم، والرقابة على النظام المصرفي لمنع الإفراط في المخاطرة من قبل البنوك.

- التهرب الضريبي وغسل الأموال

في بلدان القانون المدني، وفي جميع شركات الاتحاد الأوروبي مثلاً، يعد مطلوباً بموجب القانون إصدار بيانات مالية، لأن البيانات المالية الفردية لها صلة قانونية بالضرائب، وتحديد الدخل القابل للتوزيع، وقوانين الشركات الأخرى وقضايا الإعسار، إن إدخال المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في مثل هذه السياقات يتطلب حتماً تكييفاً تشريعياً، من أجل تعديل قانون الضرائب وقانون الشركات وفقاً لمعايير المحاسبة الجديدة¹.

كما يتيح تطور الاتصالات والإنترنت للأفراد إجراء المعاملات المالية الإلكترونية، ويجعل حركات رأس المال سريعة ومستمرة، ويساهم هذا الشكل من التنمية المالية الذي يسهله التقدم التقني في التهرب الضريبي وغسل الأموال عن طريق الحفاظ على سرية بعض التحويلات والمعاملات التي تتم في الأسواق المالية، ويمكن أن تؤدي العملة المالية أيضاً إلى انتشار الشركات الوهمية والترتيبات المالية المشبوهة².

المبحث الثالث: قابلية تطبيق المعايير الدولية وشروطها في الجزائر

نتطرق من خلال هذا المبحث في قابلية تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وكذا الشروط اللازمة للتطبيق الفعال، والعوائق المحتملة التي قد تعيق الأمر.

¹ BERTONI, Michele; DE ROSA, Bruno, *op. cit*, p. 2.

² Samouel Beji, *Le développement financier pour les pays du sud de la Méditerranée à l'épreuve de la mondialisation financière*, Economies et finances, Université Paris-Nord - Paris XIII, Français, 2009, p-p. 62-64.

المطلب الأول: قابلية تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

على عكس البلدان المتقدمة حيث تم إنشاء الإطار التنظيمي للإبلاغ المالي للشركات منذ فترة طويلة، فإن البلدان التي تمر بمرحلة إنتقالية مثل الجزائر، تشهد نظرية خفيفة وتغييرات جذرية في لوائح إعداد التقارير، في حين أن البنية التحتية للمحاسبة والسوق مهمة لعملية وضع المعايير، فمن المحتمل أن تؤدي التغييرات إلى زيادة التعقيد، مما يتسبب في عبء التكلفة غير متناسب الذي تفرضه الشركات الصغيرة والمتوسطة ولوائح المحاسبة¹.

وأثارت الأسباب الكامنة وراء اعتماد المعايير المحاسبية الدولية من قبل البلدان المختلفة دائماً كثيراً من الجدل في الأدب المحاسبي، وبرزت مدرستين فكريتين، الأولى تدعم اعتماد المعايير الدولية، بناء على الحجج التالية:

- تنسيق المحاسبة الدولية يعزز جودة المعلومات المالية؛
 - تسهيل العمليات المالية على نطاق دولي، وبالتالي المساهمة في عوالة أفضل لأسواق رأس المال؛ و
 - تساهم بشكل كبير بالنسبة للبلدان النامية، لتعزيز الاندماج والتنافسية في الأسواق المالية.
- بينما تصر المدرسة الثانية على ضرورة النظر في العوامل البيئية المحددة لكل بلد عند إنشاء أي نظام محاسبة وطني، بمعنى ضرورة تكييف المبادئ المحاسبية للبلاد يجب مع ظروفها البيئية المحلية².

وأكدت عديد الدراسات أن هناك صلة قوية بين المحاسبة والضرائب للشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الناشئة، وأن الدولة بصفتها المستخدم الرئيسي للبيانات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة، قد تعوق التنفيذ الفعال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال التركيز على اللوائح المحاسبية والضريبية³.

- الشروط الواجب توفرها في للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من أجل التطبيق الفعال لها.

هناك حاجة إلى وجود إهتمام أكبر بالمعرفة والقدرات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة، والأخذ بنظرية "محو الأمية المالية financial literacy"، وأظهرت الأبحاث أن هناك فجوة كبيرة بين ما تعتقد الشركات أنها تعرفه وما تحتاج إلى معرفته لتشغيل مشروع تجاري ناجح، والعمل الفعلي والمهارات التي تمتلكها، حيث تكمن الفروق بين النجاح وعدمه في الأعمال الصغيرة، متوقفاً على نهجها للإستخدامات التي يمكن أن تكون من المعلومات المحاسبية⁴، وكان هناك جدل واسع منذ منذ الثمانينات حول دور المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشروط بيئتها، لذلك شكلت لجنة خاصة للتحقيق في هذه المسألة في ضوء عنصرين رئيسيين:

- دور المحاسبة كنظام معلومات يقوم به مستخدمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهل بياناتها المالية بحاجة إلى نفس مستوى الإفصاح مثل مستخدمي بيانات الشركات الكبيرة؟

¹ Dang-Duc, Son, [op. cit](#), p. 98.

² Daniel Zeghal, & Karim Mhedhbi, [op. cit](#), p. 375.

³ Merve Kılıç, Ali Uyar, **Adoption process of IFRS for SMEs in Turkey: Insights from academics and accountants**, Accounting and Management Information Systems, 16(02), 2017, p. 319.

⁴ Norhayati Sulaiman, [op. cit](#), p. 24.

- باتباع نظرية المعلومات الحديثة، فإن المعلومات المحاسبية تكاليف كأي سلعة أخرى، وبالتالي فإن مدى الإفصاح لا ينبغي أن يتجاوز في تكلفتها النتائج المحققة لمستخدمي البيانات المالية¹.

ومن ضمن لشروط التي يجب أن تكون من أجل تطبيق معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، هو أنه يجب أن يُشكل نظام واحد ومتجانس وعالي الجودة، يكون مفهوماً وقابل للتنفيذ، وعلى وجه الخصوص كذلك توفر البيانات المالية على معلومات مفهومة وشفافة وقابلة للمقارنة وذات صلة وموثوقة، وحيادية مفيدة لصنع القرار من قبل الدولة والمالكين والمسؤولين وموظفي الشركات والمستثمرين الحاليين أو المحتملين، والأطراف المعنية الأخرى، لدعم الإنتاجية والتنافسية والتنمية، وتسهيل قيام مؤسسات للنشاط التجاري والصناعي خاصة بالأشخاص الطبيعيين والإعتباريين².

- **العوائق التي قد تحول دون التطبيق الفعال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة**

يعمل قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تقليدياً في ظل قيود كبيرة، مثل القيود المالية وغير المالية، ونقص الموارد البشرية الماهرة والقيود المتعلقة بالبيئة المحيطة³، ويمكن ملاحظة أنه في الحالات التي لا تفكر فيها البلدان في اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة، فإن السبب الرئيسي لذلك هو أن لديها مبادئها المحاسبية الخاصة بها، والتي يصعب عليها التخلي عنها، كما تتمثل الصعوبة الحقيقية بمحاولة تحديد معيار دون معرفة من أو على ماذا سيطبق؟⁴.

كما يعود السبب الأكثر شيوعاً وراء عدم تطبيق المعايير إلى عدم الاعتراف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية عند تطوير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وقد حد هذا من قابلية تطبيق هذه المعايير من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم⁵.

كذلك تتمثل إحدى القضايا الرئيسية في تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، في الحاجة إلى فهم دقيق ووعي من قبل المحاسبين للاختلافات بين مجموعتي المعايير، كذلك لم يتم إيلاء اهتمام لفكرة أن المحاسبين قد لا يكونوا قادرين على تطبيق السياسات المحاسبية المبسطة، ومتطلبات الاعتراف والقياس في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بشكل مستقل عن معرفتهم السابقة و المعتقدات حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة.

¹ Anas Al-Bakri et al, **The required information and financial statements disclosure in SMEs**, Journal of Finance and Accountancy, vol. 16, 2014, p. 3.

² Maria Gladys Ostos Alba, **Efecto De Las Niif Para Pymes Desde Gestion De La Calidad**, Universidad Militar Nueva Granada, Programa De Contaduría Pública, Bogota, 2015, p. 11.

³ Jagdeep Singh, Harwinder Singh, **Strategic Implementation of Continuous Improvement Approach: Improving the Performance of Small and Medium-Sized Enterprises**, Springer, Library of Congress, 2018, p. 5.

⁴ Conseil National de la Comptabilité, **IFRS for SMEs Survey of the expectations and needs of SMEs including field tests**, étude prospective, 2007, p. 4.

⁵ Mabruk Jabu Abdulrazak, [op. cit](#), p. 2.

حيث يمكن أن يؤدي الميل البشري إلى كره التغيير وتفضيل الإستمرار في الممارسات السابقة، إلى إعداد تقارير مالية مضللة، وذلك إذا طبق المحاسبون بشكل غير صحيح معرفتهم السابقة ومعتقداتهم حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة في سياق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

كذلك يتميز مجلس معايير المحاسبة الدولية بالنهج الأنجلوسكسوني، ونتيجة لذلك ستكون "لغة" المعايير عائقاً أمام البلدان التي تختلف عن ثقافتها عن الثقافة الأنجلوسكسونية¹، كما سيعتمد النجاح النهائي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، على مدى إعتقاد المستخدمين والمعدّين والمراجعين بأن المعيار يلي احتياجاتهم²، متغلبين على أولئك الذين يعارضونها ويهتمون بتعقيد المعايير، ويرون ارتفاع رسوم التدقيق وتكاليف إعداد الحساب غير الضرورية للشركات الصغيرة والمتوسطة، ومشاكل مع قواعد الضرائب وتوزيع الأرباح...³.

هناك أيضاً بعض العوائق المتعلقة بالمسائل المفاهيمية لعل أبرزها:

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 1 "تنفيذ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة"، يضع قيوداً على تطبيق المعايير الدولية، حيث يمنح الشركة الحق في تقييم فوائد وتكاليف حدث ما، وبالتالي يخضع للتقدير الشخصي للمحاسب والمدقق الخاص بالشركة؛

- من الصعب إعطاء تصور عام لتأثيرات التحول، نظراً لإختلاف الأنشطة المختلفة للأعمال في ما بينها، وكذلك في نفس القطاع، ويكون التنبؤ بتأثير تطبيق المعايير على مقدار الأصول والخصوم غير دقيق؛

- من الصعب إعطاء توقع بشأن الأصول أو الإلتزامات التي يمكن إثباتها أو إلغاؤها، ما لم يتم تحليل البيانات المالية لكل شركة على حدى، والمعاملات التي تمت لتحديد الأصول والخصوم التي يجب الإعتراف بها أو إلغاؤها.

- يعطي المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 1 عدداً من الإعفاءات من تطبيق المعايير الدولية على القائمة الافتتاحية، وفقاً لقدرات الشركات على توفير المعلومات لبعض عناصر القوائم المالية، أو وفقاً لإختيار الشركة نفسها، وهو ما يختلف من شركة إلى شركة، ويعتمد استخدام عدد من الإعفاءات على قرار الشركة باستخدام المبالغ المبنية على المعايير المحلية، أو إعادة حساب تلك المبالغ بأثر رجعي وفقاً للمعايير الدولية، وهذا لا يمكن تحديده إلا من خلال ما ستفصح عنه الشركات في قوائمها المالية الأولى المعدة وفقاً للمعايير الدولية⁴.

المطلب الثاني: الآثار المتوقعة من تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على الممارسات المحاسبية

قلة قليلة من المديرين المالكيين هم من لديهم فهم سليم لمحتويات الحسابات القانونية، فغالباً ما يأخذون بالرأي القائل أن الحسابات القانونية ليس لها فائدة عملية لصنع القرار، ويفضلون استخدام حسابات الإدارة وتوقعات

¹ Shukran Kuqi, Jeton Jonuzi, [op. cit](#), p.41.

² EPSTEIN Barry J, Jermakowicz Eva K, **Wiley IFRS 2008: Interpretation and Application of International Accounting and Financial Reporting Standards 2008**, John Wiley & Sons, 2008, p. 44.

³ Sutthirat Ploybut, [op. cit](#), p. 37.

⁴ الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، التحول إلى المعايير الدولية (المحاسبة والمراجعة)، لجنة معايير المحاسبة، المملكة العربية السعودية، 2018، ص. 88.

التدفق النقدي الحاصل¹، هذا ما يمنع تدفق رؤوس الأموال لتلك الشركات، ويعتقد المجلس الدولي لمعايير المحاسبة أن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، سيعزز وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل الدولي من خلال معلومات مالية منسقة وعالية الجودة².

كما انه من ينبغي على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة"، والمستوحاة من المعايير الكاملة أن تُسهم في تطوير منهجية جديدة لإدارة الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث يمكن للمرء أن يعتقد بشكل معقول أن التواصل المالي الشفاف القائم على معيار محاسبة عالي الجودة معترف به في جميع أنحاء العالم، من شأنه أن يسهم في تقييم أفضل للشركات الصغيرة والمتوسطة³.

كما ستسمح هذه المجموعة من المعايير المخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة بالتوسع في بُعد مالي عالمي جديد، فباعتبار العولمة حقيقة إقتصادية تؤثر على السلع ورأس المال وأخيراً وليس آخراً المعلومات، فمن المحتمل أن تحقق لغة التقارير المالية العالمية الفوائد التالية للشركات الصغيرة والمتوسطة:

* **التأثير على الضرائب:** أثار ظهور معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وإعتمادها في مختلف دول العالم، التساؤل على وجه الخصوص حول التأثير الضريبي لهذه المعايير، ومخاطر تعقيد المعالجات التي يتعين على الكيان تنفيذها⁴.

القضية الأبرز هنا هي العلاقة المتبادلة بين المحاسبة والضرائب، فلقد وثق البحث المحاسبي أن هذا الارتباط يأخذ درجات مختلفة من المتانة في البلدان المختلفة، هذا الترابط هو سبب آخر يجعل إدخال المعايير الدولية يمثل مشكلة، ويجادل البعض في هذه الحالة بأنه يجب التخلي عن مبدأ التطابق الضريبي الدفتری، مما يجعل من المستحيل على الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، أن تفي بمتطلبات إعداد التقارير المالية والمحاسبة الضريبية في وقت واحد في مجموعة واحدة من البيانات المالية، إذا يمكن أن تكون الضرائب عاملاً يؤثر على احتمالية اعتماد البلدان للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁵.

كما أن الارتباط الوثيق بين معايير المحاسبة وقوانين الضرائب يقلل من جودة معايير المحاسبة، لأنها تخدم أغراضاً سياسية مثل تحصيل الضرائب للحكومة، وأيضاً سيؤدي ارتفاع معدل الضريبة إلى زيادة الحافز لتقليل الدخل الخاضع للضريبة، حيث من المعروف أن الدخل الخاضع للضريبة والدخل المحاسبي مرتبطان حتى في البلدان ذات المطابقة الضريبية المنخفضة، مثل الولايات المتحدة وغيرها، لذلك سيؤدي ارتفاع معدل الضريبة إلى زيادة الحافز لإخفاء الأرباح في التقارير المالية، واللجوء إلى التدليس في التصريحات، وممارسة طرق المحاسبة الإبداعية⁶.

* **فهم لغة التقارير المالية العالمية:** ستحتاج الشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول التي لم يتم فيها استخدام المعايير الدولية للإبلاغ المالي تاريخياً، والتي ترغب في تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي إلى التعرف على متطلبات المعايير

¹ Lisa Evans, Roberto di Pietra, [op. cit](#), p. 12.

² DINUJA PERERA, [op. cit](#), P. 2.

³ HEDFI Mohamed Rached, [op. cit](#), p. 37.

⁴ HEDFI Mohamed Rached, [op. cit](#), p. 184.

⁵ Thorsten Sellhorn, & Sylwia Gornik-Tomaszewski, [op. cit](#), p. 204.

⁶ Naomi S. Soderstrom & Kevin Jialin Sun, [op. cit](#), p. 694.

الدولية لإعداد التقارير المالية، حيث يمثل اكتساب معرفة جيدة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فائدة في حد ذاته، ويطبق معظم العالم بالفعل أو يتجه بسرعة نحو المعايير الدولية لإعداد التقارير، وتسهل معرفة لغة التقارير العالمية على الشركات من مختلف أنحاء العالم، استكشاف إمكانية الاستحواذ أو الشراكات عبر الحدود.

* **الإعتراف العالمي:** نظرًا لأن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة هي مجموعة معترف بها عالميًا من معايير إعداد التقارير المالية، فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تطبقها باستمرار ستعمل على تحسين الشفافية وإمكانية المقارنة، وبالتالي يعد الوصول إلى رأس المال من خلال المقرضين والمستثمرين العالميين فائدة محتملة للشركات الصغيرة والمتوسطة التي كانت تقتصر تاريخياً على الكيانات التي لديها أوراق مالية يتم تداولها في أسواق رأس المال العامة.

* **جذب المهووبين في مجال التمويل:** إن إتقان المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية سيكون شرطاً أساسياً للمحاسبين من أجل تأمين مسار وظيفي ناجح، فمن المرجح أن تعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في بيئة مقننة ومنظمة أن عليها الاعتماد على موارد بشرية ذات كفاءات مميزة بإمكانها صنع الفارق، والدفع بها إلى الأمام.

* **إستعداداً للاكتتابات العامة الأولية:** قد ترغب الشركات النامية التي تفكر في إدراج أسهمها في البورصات الخارجية، النظر في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة، كخطوة وسيطة تسهل تنفيذ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة عندما يكون مطلوباً تطبيقها لأغراض الاكتتاب.

* **التبسيط:** المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة هو معيار قائم بذاته من حوالي 230 صفحة، مصممة لإحتياجات وقدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتم تقديم تبسيطات مهمة بشكل واسع في جميع مجالات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، خاصة في ما يتعلق بالإعتراف والقياس وإلغاء الإعتراف والإفصاحات، بالإضافة إلى ذلك تم حذف بعض الموضوعات في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة، غير ذات الصلة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

* **الفرص المتعلقة بالإعفاءات "لمرة واحدة" التي يقدمها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية:** ستمتع الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تنتقل إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، بالقدرة على استخدام "الإعفاءات" الممنوحة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 1، فعلى سبيل المثال ستمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من استخدام القيمة العادلة كتكلفة مبدئية، وإستناداً إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة، تحتفظ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بسلطة تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة، لكنها تقدم تبسيطات مهمة مقارنة بها¹.

* **تشجيع المبادلات:** في دليل معايير الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجامعة المجانية، يشير إلى أن تطوير مجموعة من المعايير للشركات الصغيرة والمتوسطة يتوافق مع مهمة المجلس المحاسبة الدولي، فالهدف الرئيسي على

¹ Marco Marcellan, A Guide Through IFRS for Small and Medium-Sized Entities(SMEs), RSM International, 2009, p. 4.

النحو المنصوص عليه في دستورها و في مقدمة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، هو "تطوير، سعيًا وراء المصلحة العامة، مجموعة واحدة من معايير المحاسبة العالمية ذات الجودة العالية، والمفهومة والقابلة للتنفيذ، والتي تتطلب معلومات عالية الجودة وشفافة، وقابلة للمقارنة في البيانات المالية وأنواع أخرى من المعلومات المالية، لمساعدة المشاركين في أسواق رأس المال حول العالم، والمستخدمين الآخرين، على إتخاذ قرارات إقتصادية"، وكلمة "مجموعة واحدة" تعني أن جميع الكيانات في ظروف مماثلة على الصعيد العالمي، يجب أن تتبع نفس القواعد، وفي ظروف الشركات الصغيرة والمتوسطة قد تكون مختلفة، عن تلك الأكبر حجمًا، والتي يتعين عليها أن تكون مسؤولة أمام الجمهور¹.

* **تبسيط المهام الإدارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تواجه معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة أداء العديد من المهام الإدارية، سواء على مستوى المحاسبة والاجتماعية والقانونية أو الضريبية، ومن المفروض أن تتطور باستمرار محليا و دوليا، وتبحث باستمرار عن شركاء أجنب، لذلك يجب تقديم معايير للمقارنة وموثوقة لتلك الشركات، وتجد نفسها مضطرة للتعامل مع العديد من المسائل والمهام المعقدة، ولذا فيإمكان معايير الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تلي هذه الحاجة، وتشكل ميزة تنافسية واضحة لها من أجل تبسيط تلك المهام.

* **الإطار الجديد فرصة للسلطات العمومية:** يُعد الإعتماد المحتمل لمعايير الإبلاغ المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة فرصة جذابة للسلطات العمومية في مختلف بلدان العالم، سواء المتقدمة أو الناشئة، ففي الواقع ووفقا لشركة برايس ووترهاوس كوبرز، المعيار الجديد يمكنه أن:

- يدعم النمو، من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تريد السلطات دعمها؛
- دعم التنمية في البلدان الناشئة؛
- تحرير التجارة العالمية².

* **التأثير على قواعد المحاسبة:** يمكن أن تلعب المحاسبة وإعداد التقارير دورًا مهمًا في دعم تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقليل مشكلة عدم تناسق المعلومات، فإذا كان لدى المقرضين معلومات شفافة فسيكونون في وضع أفضل لتقييم مستوى مخاطر المقترض، بالإضافة إلى ذلك تعد المحاسبة وإعداد التقارير أداة قوية لأصحاب ومديري الشركات الصغيرة والمتوسطة، بشرط أن تكون لديهم المهارات اللازمة لفهم المعلومات، وإتخاذ قرارات العمل المناسبة من حيث تخصيص الموارد، وتحديد مبلغ التمويل المطلوب³.

* **أثر اعتماد معيار الإبلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على حوكمة وقانون الأعمال والضرائب:** تعتبر المؤسسات مهمة جدًا كونها تؤثر على طبيعة ومستوى ريادة الأعمال والثقة في أي بلد أو منطقة، وتوفر المؤسسات هياكل الحوافز التي تحدد فرص ريادة الأعمال في أي سياق معين، ولذلك يجادل بعض الخبراء بأن الاختلافات في

¹ MARIA GLADYS OSTOS ALBA, [op. cit](#), p. 22.

² Haichar Mohammed, Haouari Sanae, **Norme IFRS Pour Les Pme : Reel Potentiel De Developpement Ou Systeme Encore Trop Complexe A Mettre En Place Au Maroc?**, IOSR Journal of Business and Management, Volume 20, Issue 12, 2018, p. 38.

³ UNCTAD, [op. cit](#), p. 5.

المؤسسات تظل عاملاً رئيسياً في تفسير الاختلافات في الثروة والازدهار عبر مختلف الاقتصادات والبلدان، وتعمل المؤسسات أيضاً على تعزيز الشبكات والعلاقات الاجتماعية ورأس المال من خلال تشجيع المزيد من التفاعلات والتدفق الحر للمعلومات وتشكيل الجمعيات التي تزيد جميعها من مستوى الثقة¹، ويمكن من إختيار السياسة المحاسبية للمنشآت الخاضعة للسيطرة، ومن المثير للإهتمام فيما يتعلق بالمشاريع المشتركة، أن عدد البدائل المحاسبية يزداد عند مقارنتها بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة².

– تكاليف وعوائد تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

يحدث التغيير فقط عندما تكون تكاليف المعد المرتبطة متوازنة بشكل مناسب مع الفوائد الاقتصادية المتوقعة، وبالرغم من أن المعلومات المحاسبية هي منفعة عامة، لكن يجب أن يقتنع المعدون بفوائد إنتاج البيانات المالية بتكلفة معقولة، وبالتالي يجب أن يقتنع المعدون بفوائد تتناسب وإمكانياتهم، فنادراً ما يكون حل الأسئلة المحاسبية عملية بحث عن إجابة واحدة صحيحة، كونه علم إجتماعي غير دقيق، حيث تكون الإجابات الصحيحة تماماً نادرة للغاية³، وقد تحركت معظم البلدان نحو اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة إيماناً منها بأن هذه المجموعة المستقلة من المعايير ستعمل على تحسين جودة تقاريرها المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وإحتلت إعتبرات التكلفة والفوائد الأولية في تطوير المعايير وإصدارها عبر البلدان المختلفة، وكما ذكرنا سابقاً هناك حجة كثيرة وواضحة بشأن فوائد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة، في المقابل تتمحور الحجج المضادة والعوائق الرئيسية، هو كون مجموعة واحدة من التوصيات أو القواعد دولياً قد يصعب تطبيقها كون المستخدمين يختلفون عبر البلدان، مما يعني أنه قد يكون من المناسب وجود قواعد مختلفة في بلدان مختلفة⁴، وقد تتحمل الشركات الصغيرة والمتوسطة تكاليف أعلى مقارنة بالكيانات الأكبر حجماً بسبب نقص الخبرة، بالإضافة إلى عدم القدرة على تخصيص هذه التكاليف عبر نطاق واسع من العمليات⁵، دون نسيان مشكلات الإنتقال المحتملة التي قد تنشأ عند الإنتقال من مبادئ المحاسبة المحلية إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة⁶.

وعند الرغبة النهائية في تطبيق معايير الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يجب التأكد من أن تتجاوز الفوائد المستمدة من المعلومات تكاليف توفيرها، علاوة على ذلك فإن التكاليف لا يتحملها بالضرورة أولئك الذين يتمتعون بالفوائد، وتساعد تلك المعلومات المالية مقدمي رأس المال على إتخاذ قرارات أفضل، مما ينتج عنه تشغيل أكثر كفاءة لأسواق رأس المال، وإنخفاض تكلفة رأس المال بالنسبة للإقتصاد ككل، وتتمتع الكيانات الفردية أيضاً

¹ Isaac Oduro Amoako, [op. cit](#), p. 6.

² Marco Marcellan, [op. cit](#), p. 16.

³ Rachel F. Baskerville and Carolyn J. Cordery, [op. cit](#), p. 10.

⁴ Lungu, C. I., Caraiani, C., & Dascalu, C, [op. cit](#), p. 9.

⁵ Mohammad Saleh Salem Altarawneh, [op. cit](#), p. 48.

⁶ DINUJA PERERA, [op. cit](#), p. 2.

بعدد المزايا بما في ذلك تحسين الوصول إلى أسواق رأس المال، والتأثير إيجابيا على العلاقات العامة وربما انخفاض تكلفة رأس المال، ويمكن أن تشمل الفوائد أيضا قرارات إدارية أفضل للمعلومات المالية المستخدمة داخليا¹.

– مقترحات للتوافق بين النظم المحلية والمعايير الدولية

قامت معظم الحكومات في جميع أنحاء العالم بحماية الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحديد السياسات اللازمة، وكان السبب الرئيسي لسياسات الحماية هو دورها الإيجابي في خلق فرص العمل و حماية النسيج الاجتماعي، وكذا عائدات النقد الأجنبي وما إلى ذلك²، ومع ذلك فقد أدت مبادرات العولمة والتجارة الحرة إلى إضعاف الميزة التي تتمتع بها تلك الشركات، ومن أجل فهم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتنفيذها وتطبيقها بشكل صحيح في الممارسة العملية، من الضروري تعليم وتدريب جميع الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك معدي البيانات المالية ومدققي الحسابات والمنظمين والمحللين الماليين والمستخدمين الآخرين للبيانات المالية، وكذلك طلاب المحاسبة³.

ويُعرب معدوا القواعد والأدلة التجريبية، عن دهشتهم من أن واضعي معايير المحاسبة لا يأخذون في الاعتبار الأدلة المتاحة من الأبحاث العلمية في مجال المحاسبة، على الرغم من حقيقة أن العديد من الدراسات نخبنا أن مستخدمي الحسابات يفضلون صافي الدخل (مقابل التدفق النقدي والدخل الشامل)، ويميل نهج المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الحالي لكونه يفضل بناء إعتقاد بأنه لكي تكون المحاسبة قابلة للتطبيق، يجب أن تكون موجهة نحو أسواق رأس المال⁴، كما يجب على المستخدمين البحث عن معلومات تتعلق بالممارسات المحاسبية، فلا يمكن أن يكون للمصطلحات المحاسبية نفس المعنى في جميع البلدان، حيث إن أي شخص يتطلع إلى الإستثمار في بلد آخر يحتاج إلى معرفة شيء ما عن ثقافات البلد⁵، فمثلا تحدد فرقة العمل المعنية بالتنظيم الأفضل التابعة لحكومة المملكة المتحدة (2003)، خمسة مبادئ للتنظيم الجيد الذي له صلة خاصة بالكيانات الصغيرة والمتوسطة، يتم تعريفها على النحو التالي⁶:

* **التناسب:** يجب أن يتدخل المنظمون فقط عند الضرورة، ويجب أن تكون سبل العمل مناسبة للمخاطر المطروحة، مع تحديد التكلفة وتقليلها إلى أدنى حد؛

* **المساءلة:** يجب أن يكون المنظمون قادرين على تبرير القرارات وأن يكونوا خاضعين للتدقيق العام؛

* **الاتساق:** يجب دمج القواعد والمعايير الحكومية وتنفيذها بشكل عادل؛

* **الشفافية:** يجب أن تكون الهيئات التنظيمية منفتحة، وأن تحافظ على اللوائح بسيطة وسهلة الإستخدام؛

¹ DE CONTABILIDAD, Consejo de Normas Internacionales-Norma Internacional de Información Financiera (NIIF) para pequeñas y medianas entidades (PYMES), Instituto Nacional de Estadísticas y Censos INEC, IASC Foundation Publications Departmen, 2009, p. 18.

² Jagdeep Singh, Harwinder Singh, [op. cit](#), p. 4.

³ Abbas Ali Mirza, Magnus Orrell, Graham J. Holt, [op. cit](#), p. 1.

⁴ Didier Bensadon, Nicolas Praquin, [op. cit](#), p. xlix.

⁵ EMA MASCA , JEREMIAH GALL , [op. cit](#), p. 81.

⁶ Stella Fearnley, Tony Hines, **How IFRS has destabilized financial reporting for UK non-listed entities**, Journal of Financial Regulation and Compliance, Vol. 15, No. 4, 2007, p. 398.

* **الاستهداف:** يجب أن تركز اللوائح على المشكلة وتقليل الآثار الجانبية.

كما أن هناك مراحل يمكن المرور عليها من أجل التوافق والتطبيق المحكم للمعايير¹:

- إعداد ترجمة عربية صحيحة للمعايير؛
- عقد اجتماعات فنية تتضمن مناقشات للدراسات الاستشارية التي تتم على المعايير، سواء من النواحي النظامية أو الفنية؛
- عرض المعايير في عدة لقاءات مائدة مستديرة تضم نخبة من المهتمين والمتخصصين من الجهات الإشرافية والأكاديمية والمهنية وقطاع الأعمال، لتبادل الرأي حول المعايير الدولية؛
- قبل تطبيق المعايير يجب طرح التساؤلات التالية:
- هل في المعيار ما يتعارض مع الأنظمة واللوائح؟
- هل في المعيار ما يصعب تطبيقه عملياً بصورة تؤثر على عدالة القوائم المالية (جودة المراجعة)؟
- هل في المعيار معالجات (إجراءات) تحتاج إلى تغيير؟
- هل في المعيار متطلبات يصعب فهمها؟
- هل في المعيار بدائل متعددة مسموح بها، ويقترح الحد منها؟
- هل تحتاج البيئة المحلية إلى إفصاحات (إجراءات) إضافية فوق ما يطلبه المعيار؟
- هل في المعيار مصطلحات غير واضحة أو مبهمه؟
- هل توجد ملاحظات على الترجمة؟
- هل هناك أي إقتراحات أو ملاحظات أخرى يمكن إضافتها؟
- على أن يتم نشر المعايير على المواقع وذلك بغرض طلب الرأي من ذوي الإهتمام حولها، وتشجيع المشاركة بأي تعديل (إن وجد) ليتسنى للجان النظر في إدخاله على المعايير.

المطلب الثالث: تحليل نقدي لمعيار IFRS للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمعايير المحاسبية الدولية الكاملة ونظام المحاسبة الجزائري

في الواقع ومثل ما ذكرنا سابقاً ومنذ بداية السبعينيات من القرن الماضي، ألهمت الولايات المتحدة وبريطانيا دولاً أخرى لتنفيذ سياسات إصلاح تركز على التحرير وإلغاء الضوابط، وتنطبق هذه السياسات بشكل خاص على مجالين رئيسيين: سوق العمل والنظام المالي، وفي هذا الصدد أصبحت المؤسسات المالية الدولية مثل "البنك الدولي وصندوق النقد الدولي" هم الناطقين باسمهما والمتحدثين باسم المبادئ الإقتصادية والسياسية، ولم تخرج دول حوض البحر الأبيض المتوسط عموماً بما فيها الجزائر خاصة خلال فترة التسعينات عن القاعدة، وخضعت لتوصيات المؤسسات المالية الدولية التي طبقت في الواقع ما يسمى بالسياسات المالية المعيارية على جميع البلدان النامية، على أمل إدخالها في قاطرة العولمة بقيادة الولايات المتحدة والعمل على نشر نموذج السوق، وفي ما يلي سنتطرق لدراسة مقارنة لأهم

¹ الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، مرجع سبق ذكره، 2018، ص 10.

الفروقات بين المعايير المحاسبية الدولية الكاملة، ومعيار الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبين النظام المحاسبي المالي المطبق حالياً بالجزائر.

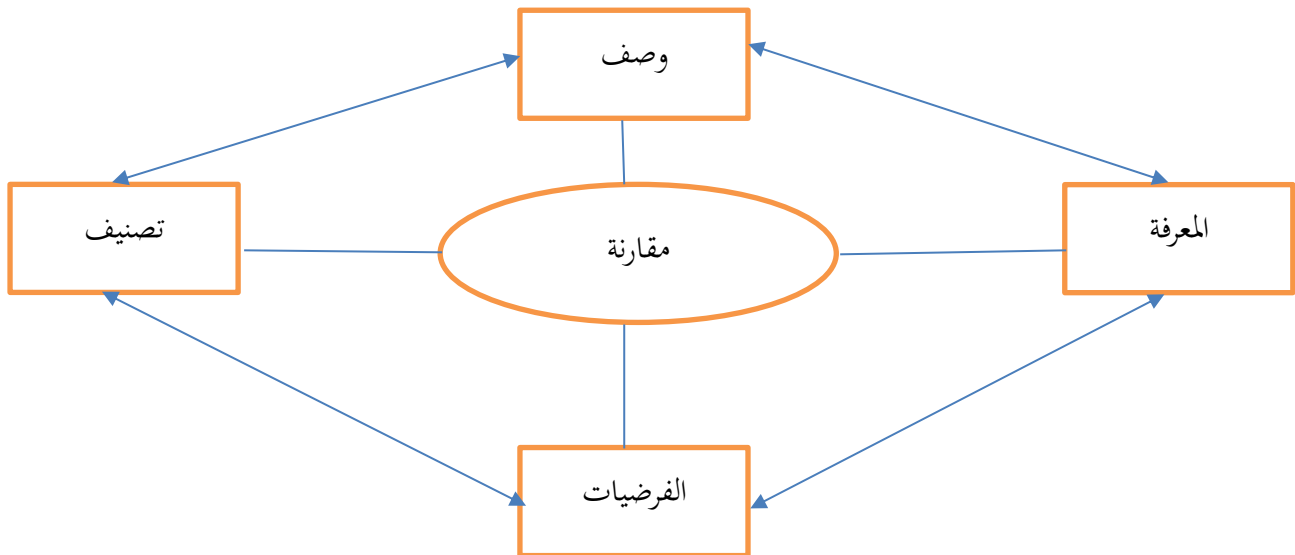
بيان أثر الانتقال من النموذج الوطني إلى النموذج الدولي على محاسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة

لطالما كانت المبادئ الكامنة وراء تبني الدول المختلفة لمعايير المحاسبة الدولية موضع جدل في الأدبيات المحاسبية، وتوجد هناك مدرستان فكريتان، حيث تدعم الأولى اعتماد المعايير الدولية بناءً على الحجج التالية:

- تنسيق المحاسبة الدولية يعزز جودة المعلومات المالية؛
 - يحسن إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية في البيئة الدولية؛
 - يسهل العمليات المالية على المستوى الدولي، وبالتالي يساهم في عوامة أفضل لأسواق رأس المال؛ و
 - يساهم بشكل كبير وخاصة بالنسبة للبلدان النامية في تعزيز التكامل الداخلي والقدرة التنافسية في الأسواق المالية؛
- والتالي فإن تنسيق المحاسبة الدولية مفيد للبلدان النامية لأنه يوفر لها معايير معدة بشكل أفضل بالإضافة إلى أفضل إطار ومبادئ محاسبة عالية الجودة.

في ما ترى المدرسة الفكرية الثانية على أن مراعاة العوامل البيئية الخاصة بكل بلد أمر ضروري عند إنشاء نظام محاسبة وطني، كما أن مبادئ المحاسبة في أي بلد يجب أن تتكيف مع ظروفها البيئية المحلية، وفي الواقع فإن المعلومات المحاسبية المنتجة وفقاً لأنظمة المحاسبة في البلدان المتقدمة ليست ذات صلة بنماذج القرار في البلدان الأقل نمواً¹.

الشكل رقم(03): المراحل الأربع للمقارنة في المراجعة



Source: Muriel Benkel, **Comparaison du droit comptable allemand et du droit comptable français: une approche systémique**, Thèse de doctorat, Gestion et management, Université Paris Dauphine - Paris IX, 2013, p. 43.

الجدول رقم(10): دراسة مقارنة لأهم الفروقات بين المعايير المحاسبية الدولية الكاملة، ومعيار الإبلاغ المالي

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبين النظام المحاسبي المالي

¹ Daniel Zeghal, Karim Mhedhbi, [op. cit](#), 41(4), p. 375.

المعيار النموذج	المعايير الدولية للتقارير المالية الكاملة	المعايير الدولية للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	النظام المحاسبي المالي
إعادة تقييم الأصول	إعادة تقييم الأصول مسموح به بموجب العديد من المعايير منها "معيار المحاسبة الدولي 16"	لا تسمح الأقسام 17 الممتلكات والآلات والمعدات والقسم 18 الأصول غير الملموسة بإمكانية إعادة تقييم الأصول.	يتم إجراء عمليات إعادة التقييم بانتظام كافٍ بحيث لا تختلف القيم الدفترية لأصول معينة بشكل جوهري عن القيم التي كان من الممكن تحديدها باستخدام القيمة الحقيقية.
بيان المركز المالي	يتعين على المنشأة تقديم بيان المركز المالي في بداية أقرب فترة مقارنة عندما: * تطبق سياسة محاسبية بأثر رجعي؛ أو * تقوم بإعادة صياغة البنود بأثر رجعي في بياناتها المالية؛ أو * عند إعادة تصنيف البنود في بياناتها المالية.	لا يُطلب من المنشأة تقديم بيان المركز المالي في بداية أقرب فترة مقارنة عندما تطبق المنشأة سياسة محاسبية بأثر رجعي أو تقوم بإعادة صياغة البنود بأثر رجعي في بياناتها المالية، أو عند إعادة تصنيف البنود في بياناتها المالية .	يجب أن يتم تقديم التأثير على نتائج السنوات المالية السابقة في حالة حدوث تغيير في الطريقة المحاسبية أو لتصحيح خطأ أساسي، عقب موافقة أجهزة التسيير المؤهلة عليها.
بيان الدخل الشامل وبيان الدخل	ينص معيار المحاسبة الدولي رقم 1، عرض البيانات المالية، على أن الكيان الذي يصنف المصروفات حسب الوظيفة يجب أن يكشف عن معلومات إضافية عن طبيعة المصروفات، بما في ذلك مصروفات الإستهلاك والإطفاء ومصاريف مزايا الموظفين.	يوفر القسم 5 للشركات الصغيرة والمتوسطة خيار عرض النفقات في بيان الدخل الشامل الذي تم تحليله حسب الطبيعة أو الوظيفة.	بإمكان الكيان تقديم حساب للنتيجة حسب الوظيفة في الملحق، فبالإضافة إلى مدونة حسابات الأعباء والمنتوجات حسب الطبيعة، بالإمكان إستعمال مدونة حسابات حسب الوظيفة مكيفة مع خصوصيتها واحتياجها.
البيانات المالية الموحدة والمنفصلة	لا يشتمل الإطار ولا معيار المحاسبة الدولي رقم 27 على أي إرشادات بشأن البيانات المالية المجمعة. وحسب معيار المحاسبة الدولي 27، البيانات المالية الموحدة والمنفصلة، لا تحتاج الشركة الأم إلى تقديم	البيانات المالية المجمعة هي مجموعة واحدة من البيانات المالية لكيانين أو أكثر يسيطر عليها مستثمر واحد. لا تتطلب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة	التجميع هو كل كيان له مقره أو نشاطه الرئيسي في الإقليم الوطني ويراقب كيان أو عدة كيانات، يعدّ وينشر كل سنة الكشوف المالية المدمجة للمجموع المتألف من جميع تلك

الكيانات. يعفى كل كيان مهيم من إعداد كشوف مالية مدمجة إذا كان يحوزها بصورة شبه كلية كيان آخر، وإذا حصل على موافقة أصحاب المصالح ذوي الأقلية، والحياسة شبه الكلية تعني أن الشركة المهيمنة تحوز على الأقل على 90 % من حقوق التصويت.	ومتوسطة الحجم بيانات مالية مجمعة، ومع ذلك، تسمح للمستثمر المسيطر بإعداد "بيانات مالية مجمعة" لأن الكيانات التابعة لها أهداف ومصالح إقتصادية مشتركة ويتم إدارتها بشكل مشترك. لا تحتاج الشركة الأم إلى تقديم بيانات مالية موحدة إذا: * الشركة الأم هي نفسها شركة تابعة؛ و * تنتج الشركة الأم النهائية (أو أي شركة أم وسيطة) بيانات مالية موحدة للأغراض العامة تتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة أو مع هذا المعيار.	بيانات مالية موحدة إذا وفقط إذا: * الشركة الأم هي نفسها شركة تابعة مملوكة بالكامل، أو هي شركة فرعية مملوكة جزئياً لكيان آخر، وقد تم إبلاغ مالكيها الآخرين، بما في ذلك أولئك الذين لا يحق لهم التصويت، ولا يعترضون على الشركة الأم التي لا تقدم شركة موحدة القوائم المالية. * تقوم الشركة الأم النهائية أو الوسيطة للشركة الأم بإعداد بيانات مالية موحدة متاحة للاستخدام العام تتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.	
لا يعتمد إلى تغيير طريقة محاسبية إلا إذا كان هذا التغيير مفروضاً في إطار تنظيم جديد أو كان يسمح بنوع من التحسين في عملية تقديم الكشف المالية للكيان المعني.	في الحالات التي لا تتناول فيها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على وجه التحديد معاملة أو حدثاً أو شرطاً آخر، يجب على الإدارة استخدام حكمها في تطوير وتطبيق سياسة محاسبية تؤدي إلى معلومات (1) ذات صلة بإحتياجات اتخاذ القرار الإقتصادي للمستخدمين و (2) موثوقة.	ينص المعيار المحاسبي الدولي رقم 8، السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء على أنه في حالة عدم وجود معيار دولي للتقارير المالية ينطبق بشكل خاص على معاملة أو حدث أو شرط آخر، يجب على الإدارة استخدام حكمها في تطوير وتطبيق سياسة محاسبية ينتج عنها معلومات (1) ذات الصلة بإحتياجات اتخاذ القرار الإقتصادي للمستخدمين و (2) موثوقة.	السياسات المحاسبية والتقديرات والأخطاء

الأدوات المالية الأساسية	القياس الأولي:	من حيث القياس تنص المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم على ما يلي:	* تدرج في الحسابات الأصول المالية عند دخولها ضمن أصول الكيان بتكلفتها التي هي القيمة الحقيقية المقابل معين بما في ذلك مصاريف الوساطة والرسوم غير المستردة ومصاريف البنك ولكن لا تدرج فيها الحصص والفوائد المتوقع استلامها غير المدفوعة والمستحقة قبل الاكتساب.
	(يتم احتساب تكاليف المعاملة كمصروفات)	* الأدوات المالية الأساسية:	* تسجل في الكشوف المالية الفردية المشاركات في الفروع والمؤسسات المشتركة والكيانات المشاركة التي لم تتم حيازتها ضمن الغرض الوحيد هو التنازل عنها في مستقبل قريب، تسجل في الحسابات الدائنة المرتبطة بهذه المشاركات بتكلفة مهيكلية.
	* مطلوبات وقروض ومدينون أخرى، محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، متاحة للبيع	- القياس المبدئي: بسعر المعاملة (بما في ذلك تكاليف المعاملة باستثناء القياس الأولي للموجودات والمطلوبات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) ما لم يشكل الترتيب، في الواقع، معاملة تمويل	* تسجل في الكشوف المالية الفردية المشاركات في الفروع والمؤسسات المشتركة والكيانات المشاركة التي لم تتم حيازتها ضمن الغرض الوحيد هو التنازل عنها في مستقبل قريب، تسجل في الحسابات الدائنة المرتبطة بهذه المشاركات بتكلفة مهيكلية.
	: القيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة القياسات اللاحقة:	- القياس اللاحق: التكلفة المطفأة مطروحاً منها انخفاض القيمة	* تسجل في الكشوف المالية الفردية المشاركات في الفروع والمؤسسات المشتركة والكيانات المشاركة التي لم تتم حيازتها ضمن الغرض الوحيد هو التنازل عنها في مستقبل قريب، تسجل في الحسابات الدائنة المرتبطة بهذه المشاركات بتكلفة مهيكلية.
	* الأصول / الخصوم بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة: القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	* أدوات مالية أخرى:	* تسجل في الكشوف المالية الفردية المشاركات في الفروع والمؤسسات المشتركة والكيانات المشاركة التي لم تتم حيازتها ضمن الغرض الوحيد هو التنازل عنها في مستقبل قريب، تسجل في الحسابات الدائنة المرتبطة بهذه المشاركات بتكلفة مهيكلية.
	* مطلوبات وقروض ومدينون أخرى محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق: التكلفة المطفأة	- القياس المبدئي: بالقيمة العادلة، وهي عادة سعر المعاملة	* تسجل في الكشوف المالية الفردية المشاركات في الفروع والمؤسسات المشتركة والكيانات المشاركة التي لم تتم حيازتها ضمن الغرض الوحيد هو التنازل عنها في مستقبل قريب، تسجل في الحسابات الدائنة المرتبطة بهذه المشاركات بتكلفة مهيكلية.
	* متاح للبيع: بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.	- القياس اللاحق:	* تسجل في الكشوف المالية الفردية المشاركات في الفروع والمؤسسات المشتركة والكيانات المشاركة التي لم تتم حيازتها ضمن الغرض الوحيد هو التنازل عنها في مستقبل قريب، تسجل في الحسابات الدائنة المرتبطة بهذه المشاركات بتكلفة مهيكلية.
		* أدوات حقوق الملكية غير المتداولة علناً والتي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بطريقة موثوقة، والعقود المرتبطة بهذه الأدوات التي، في حالة ممارستها، ستؤدي إلى تسليم هذه الأدوات، يجب قياسها بالتكلفة ناقصاً انخفاض القيمة	* تسجل في الكشوف المالية الفردية المشاركات في الفروع والمؤسسات المشتركة والكيانات المشاركة التي لم تتم حيازتها ضمن الغرض الوحيد هو التنازل عنها في مستقبل قريب، تسجل في الحسابات الدائنة المرتبطة بهذه المشاركات بتكلفة مهيكلية.
		* يعاد قياس جميع الآخرين بالقيمة العادلة مع التغيرات في القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.	* تسجل في الكشوف المالية الفردية المشاركات في الفروع والمؤسسات المشتركة والكيانات المشاركة التي لم تتم حيازتها ضمن الغرض الوحيد هو التنازل عنها في مستقبل قريب، تسجل في الحسابات الدائنة المرتبطة بهذه المشاركات بتكلفة مهيكلية.

			تجارية بالتكلفة المتهلكة. وتخضع كذلك عند إقفال كل سنة مالية لإختبار تناقص في القيمة قصد إثبات أي خسارة محتملة في القيمة وهذا طبقاً للقواعد العامة لتقييم الأصول.
المخزون	وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 2، المخزون، يجب قياس المخزون بسعر التكلفة أو صافي القيمة الممكن تحقيقها، أيهما أقل. يمكن استخدام تقنيات قياس تكلفة المخزون، مثل طريقة التكلفة القياسية أو طريقة البيع بالتجزئة، للراحة إذا كانت النتائج تقارب التكلفة.	يجب على المنشأة قياس المخزون بسعر التكلفة وسعر البيع، أيهما أقل، ناقصاً تكاليف الإكمال والبيع. يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة استخدام تقنيات مثل طريقة التكلفة القياسية أو طريقة البيع بالتجزئة أو أحدث سعر شراء لقياس تكلفة المخزون إذا كانت النتيجة تقارب التكلفة.	تشمل تكلفة المخزونات جميع التكاليف المقتضية لإيصال المخزونات إلى المكان وفي الحالة التي توجد عليها (تكاليف الشراء، تكاليف التحويل، المصاريف العامة والمصاريف المالية..). تحسب هذه التكاليف إما على أساس التكاليف الحقيقية، وإما على أساس تكاليف محددة مسبقاً (التكاليف الموحدة القياسية) التي تتم مراجعتها بانتظام تبعاً للتكاليف الحقيقية؛ عندما لا يمكن تحديد تكلفة الشراء أو الإنتاج بتطبيق القواعد العامة للتقييم فإن المخزونات يتم تقييمها بتكلفة شراء أو إنتاج أصول مساوية لها؛ عملاً بمبدأ الحيطة فإن المخزونات تقيم بأقل تكلفتها وقيمة إنجازها الصافية؛ يتم تقييم السلع المتعاوضة عند خروجها من المخزن أو عند الجرد إما بإعتبار السلعة الأولى في الدخول هي الأولى في الخروج (FIFO)، وإما متوسط تكلفة

			شرائها أو إنتاجها المرجحة.
الإستثمار العقاري	ينص المعيار المحاسبي الدولي 40 "الإستثمار العقاري" على أنه فيما يتعلق بالقياس اللاحق، يمكن للكيان أن يختار كسياسة محاسبية * إما نموذج القيمة العادلة أو نموذج التكلفة ويجب أن تطبق هذه السياسة على جميع إستثمارات العقارية. بعد الإعتراف المبدئي، يجب إجراء التحويلات من أو إلى الإستثمار العقاري عندما، فقط عندما يكون هناك تغيير في الاستخدام. * يجب مراجعة القيمة المتبقية والعمر الإنتاجي وطريقة الإهلاك للأصل في نهاية كل سنة مالية على الأقل.	إن القياس اللاحق للعقار الإستثماري مدفوع بالظروف بدلاً من السماح للشركات الصغيرة والمتوسطة بإختيار سياسة محاسبية بين نماذج التكلفة والقيمة العادلة. إذا كان بإمكان شركة صغيرة ومتوسطة الحجم قياس القيمة العادلة لأحد بنود الإستثمار العقاري بشكل موثوق به دون تكلفة أو جهد لا داعي له، فيجب عليها استخدام نموذج القيمة العادلة. خلافاً لذلك، يجب أن يستخدم نموذج التكلفة ويحسب البند كممتلكات وآلات ومعدات وفقاً للقسم 17. * يجب على المنشأة إعادة تقييم القيمة المتبقية والعمر الإنتاجي وطريقة الإهلاك للأصل فقط إذا كان هناك مؤشر على التغيير منذ تاريخ التقرير الأخير.	بعد أن يتم إدراج العقارات الموظفة في الحسابات الأولية بإعتبارها تثبيتاً عينياً يمكن القيام بتقييمها: * إما بالتكلفة يطرح منها مجموع الإهلاكات ومجموع خسائر القيم حسب الطريقة المستعملة في الإطار العام للتبثبات العينية. * وإما على أساس قيمتها الحقيقية. - تطبق الطريقة المختارة على جميع العقارات الموظفة إلى حين خروجها من التثببات أو إلى حين تغيير وجهة تخصيصها. - وفي حالة ما إذا تعذر تحديد القيمة الحقيقية تحديداً ذا مصداقية لأي عقار موظف يحوزه كيان إختار طريقة القيمة الحقيقية، فإن هذا العقار يدرج في الحسابات حسب طريقة التكلفة، وتقدم معلومات عن ذلك في الملحق الذي يخص وصف العقار، والأسباب التي جعلت طريقة القيمة الحقيقية غير مطبقة، ويقدم عند الإمكان فاصل لتقدير هذه القيمة الحقيقية. - تدرج في الحسابات الخسارة أو الفائدة الناتجة عن تغيير القيمة الحقيقية للعقار الموظف ضمن النتيجة الصافية للسنة المالية التي حصلت فيها.

الممتلكات والآلات والمعدات	يسمح معيار المحاسبة الدولي رقم 16، الممتلكات والمنشآت والمعدات للكيانات بالإختيار بين نموذج التكلفة ونموذج إعادة التقييم.	نموذج إعادة التقييم غير مسموح به.	تدرج التثبيتات في الحسابات بتكلفتها المنسوبة إليها مباشرة وتندرج فيها مجموع تكاليف الاقتناء ووضعها في أماكنها والرسوم المدفوعة والأعباء المباشرة الأخرى، ولا تدرج المصاريف العامة والمصاريف الإدارية ومصاريف الانطلاق في النشاط والتي تدرج ضمن هذه التكاليف إذا صارت القيمة القابلة للتحصيل لأي تثبيت أقل من قيمتها الصافية المحاسبية بعد الاهتلاكات فإن هذه القيمة تعود إلى القيمة القابلة للتحصيل عن طريق إثبات خسارة في القيمة.
دمج الأعمال والشهرة	يوفر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 3، مجموعات الأعمال التعريفات التالية: * الأعمال: مجموعة متكاملة من الأنشطة والأصول القادرة على ذلك يتم إجراؤها وإدارتها لغرض توفير العائد في شكل توزيعات أرباح أو تكاليف أقل أو منافع إقتصادية أخرى مباشرة إلى المستثمرين أو المالكين الآخرين أو الأعضاء أو المشاركين * دمج الأعمال: معاملة أو حدث آخر يسيطر فيه المستحوذ على شركة واحدة أو أكثر، المعاملات التي يشار إليها أحياناً باسم "عمليات الدمج الحقيقية" أو "عمليات إندماج الشركات"	يقدم عرض المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم التعريفات التالية: * الأعمال: مجموعة متكاملة من الأنشطة والأصول التي يتم إجراؤها وإدارتها بغرض توفير: - العودة إلى المستثمرين. أو - انخفاض التكاليف أو الفوائد الإقتصادية الأخرى بشكل مباشر ومتناسب لحملة الوثائق أو المشاركين يتكون النشاط التجاري بشكل عام من المدخلات والعمليات المطبقة على تلك المدخلات والمخرجات الناتجة التي تستخدم أو ستستخدم لتوليد الإيرادات. إذا كانت الشهرة موجودة في مجموعة من الأنشطة	الكيان المشارك هو كيان يمارس فيه الكيان المدمج نفوذا ملحوظا وهو ليس بكيان فرعي ولا بكيان أنشئ في إطار عمليات تمت بصورة مشتركة. والنفوذ الملحوظ يفترض وجوده في الحالات الآتية: - الحيازة (المباشرة أو غير المباشرة) لـ 20 % أو أكثر من حقوق التصويت؛ - التمثيل في الأجهزة المسيرة؛ - المشاركة في عملية إعداد السياسات الإستراتيجية؛ - المعاملات التجارية ذات الأهمية البالغة وتبادل إعلام تقني أساسي أو تبادل إطارات ومسيرين؛

المتساوية" هي أيضًا مجموعات أعمال حيث يُستخدم هذا المصطلح في هذا المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية. * ينص المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 على أن على المشتري حساب التكلفة المتعلقة بالاستحواذ كمصروفات في الفترات التي يتم فيها تكبد التكاليف وتلقي الخدمات، باستثناء الإعراف بتكاليف إصدار سندات الدين أو حقوق الملكية وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي 32 ومعيار المحاسبة الدولي 39.	والأصول المنقولة، يُفترض أن المجموعة المنقولة هي عمل تجاري * دمج الأعمال: الجمع بين كيانات أو أعمال منفصلة في كيان واحد لإعداد التقارير. * تتضمن تكلفة دمج الأعمال أي تكاليف تعزى مباشرة إلى اندماج الأعمال.	- تدرج المساهمات في الكيانات المشاركة ضمن إطار إعداد الحسابات المدججة في الحسابات حسب طريقة المعادلة: - على مستوى الأصل للميزانية المدججة: * إحلال الحصة التي تمثلها السندات في رؤوس الأموال الخاصة ونتيجة الكيان المشارك، محل القيمة المحاسبية لتلك السندات؛ * احتساب حصة المجموعة هذه في نتيجة الكيان المشارك ضمن حسابات النتائج المدججة. - على مستوى حساب النتائج المدمج: * يقدم تحت عنوان خاص حصة المجمع في نتيجة الكيان المشارك؛ * الأخذ في الحسبان النتيجة المدججة هذه الحصة للمجمع في حساب نتيجة الكيان المشارك.
تكاليف الإقراض المعيار المحاسبي الدولي 23، تكاليف الإقراض يسمح فقط بنموذج الرسملة.	يتم الإعتراف بجميع تكاليف الإقراض كمصروف عند تكبدها، قي ما نموذج الرسملة ليس خيارًا.	تنشر التكاليف الملحققة المترتبة لتنفيذ قرض من القروض وعلاوات تسديد قرض أو إصداره بصورة حسابية على مدى مدة القرض. * ويمكن دمج تكلفة الإقراض المنسوبة مباشرة إلى اقتناء أو بناء أو إنتاج أصل والذي يتطلب مدة طويلة من التحضير (أكثر من 12 شهرًا) قبل أن يستعمل أو يباع في كلفة هذا الأصل.

منافع الموظفين * بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 19 "منافع الموظفين" يتم قياس التزامات المزايا المحددة باستخدام طريقة وحدة الإئتمان المتوقعة؛ * يتم استخدام هذه الطريقة بسلسلة من الافتراضات، والتي تشمل الافتراضات الديموغرافية، وافتراضات الوفيات أثناء وبعد التوظيف، ومعدلات دوران الموظفين، والعجز والتقاعد المبكر، ومستويات الرواتب والمزايا المستقبلية، إلخ. * التقييم الإفتراضي الكامل غير مطلوب في تاريخ الميزانية العمومية، بشرط أن تحدد المنشأة القيمة الحالية للالتزامات المنافع المحددة والقيمة العادلة لأية أصول مع انتظام كافٍ بحيث لا تختلف المبالغ المعترف بها في البيانات المالية إختلافاً جوهرياً عن المبالغ التي سيتم تحديدها في تاريخ الميزانية العمومية.	* يقدم القسم 28 تبسيطاً كبيراً فيما يتعلق بكيفية احتساب التزامات المزايا المحددة؛ * إذا كانت المعلومات المستندة إلى المعيار المحاسبي الدولي 19 (طريقة إئتمان الوحدة المتوقعة) متاحة بالفعل أو يمكن الحصول عليها دون تكلفة أو جهد لا داعي له، فيجب على المنشأة الصغيرة والمتوسطة استخدام هذه الطريقة؛ * إذا كانت المعلومات المستندة إلى المعيار المحاسبي الدولي 19 غير متوفرة ولا يمكن الحصول عليها بدون تكلفة أو جهد لا داعي له، فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة تطبق نهجاً يستند إلى معيار المحاسبة الدولي رقم 19 ولكنه لا يأخذ في الاعتبار التقدم المستقبلي للراتب أو الخدمة المستقبلية أو الوفيات المحتملة خلال فترة الموظف بالخدمة؛	* تدرج المنافع التي يمنحها الكيان للمستخدمين لديه سواء أكانوا في وضعية نشاط أو لا في الحسابات كأعباء؛ * يتم في كل عملية إقفال لحسابات السنة المالية إثبات في شكل أرصدة مبلغ إلتزامات الكيان في مجال المعاش وتكميلات التقاعد والتعويضات المقدمة بسبب الإحالة على التقاعد أو منافع مماثلة؛ * تحدد هذه الأرصدة على أساس القيمة المحينة لمجموع إلتزامات الكيان حيال المستخدم باستعمال فرضيات وطرق حسابية ملائمة.	ضرائب الدخل * بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 12، لا يتم الإعتراف بأصل الضريبة المؤجلة ما لم يكن "متملاً" تحقيقه؛ * يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم 12 أن قياس الإلتزامات الضريبية المؤجلة وأصول الضريبة المؤجلة (التي قد تتضمن تحديد القاعدة الضريبية) تعكس العواقب الضريبية التي ستنتج عن الطريقة التي تتوقع المنشأة بها استرداد القيمة الدفترية	* فيما يتعلق بالأصول الضريبية المؤجلة، يجب الإعتراف بجميع هذه الأصول ومن ثم يتم استخدام محخص التقييم، إذا لزم الأمر؛ * يتطلب القسم 29 أن يمثل الأساس الضريبي للأصل المبلغ الذي كان يمكن خصمه للوصول إلى الربح الخاضع للضريبة إذا تم استرداد القيمة الدفترية للأصل من خلال البيع في نهاية فترة التقرير؛	* تميز الضرائب المؤجلة للأصول بين الحسابات الدائنة الضريبية الجارية، وبين الضرائب الخصمية المؤجلة عن ديون الضريبة الجارية؛ * تحدد الضرائب المؤجلة أو تراجع عند كل إقفال للسنة المالية على أساس التنظيم الجبائي المعمول به في تاريخ الإقفال أو المنتظرة من السنة المالية التي ينجز الأصل خلالها، أو
--	--	---	--	--	--

	للأصل؛		يسوى الخصم الجبائي دون حساب التحيين؛ * هناك معلومات تخص هذه الضرائب المؤجلة تظهر في الملحق (المنشأ والمبلغ وتاريخ انقضاء الأجل وطريقة الحساب والإدراج في الحسابات).
العمليات المنجزة بالعملة الأجنبية	* بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 21 "آثار التغيرات في أسعار العملات الأجنبية"، يجب إثبات فروق الصرف الناشئة عن تسوية البنود النقدية، بأسعار تختلف عن تلك التي تمت ترجمتها بها عند الإثبات الأولي خلال الفترة أو في القوائم المالية السابقة، ضمن الربح أو الخسارة في الفترة التي تنشأ فيها.	* يحظر على الشركات الصغيرة والمتوسطة إعادة التدوير من خلال الربح أو الخسارة أي فروق صرف متراكمة تم الإعتراف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر، كأحد مكونات حقوق الملكية عند التخلص من عملية أجنبية.	* عندما يتم نشوء و تسوية حسابات دائنة أو ديون في السنة المالية نفسها فإن الفوارق المثبتة قياساً إلى قيم الدخل بسبب تقلبات سعر الصرف تشكل خسائر أو أرباحاً في الصرف يجب تسجيلها حسب الحالة في الأعباء المالية أو في المنتوجات للسنة المالية.
الإيجار التمويلي	هناك تطابق تام في التفاصيل الخاصة بالإعتراف والإفصاح والقياس الخاصة بعقود الإيجار التمويلي مع بعض التفاصيل التي لم يذكرها النظام المحاسبي المالي، مع كون معيار التقرير المالي الدولي 16 "عقود الإيجار" لم تحدد النسبة بخصوص بند أن تكون مدة عقد الإيجار تغطي الجزء الرئيسي من العمر الاقتصادي للأصل، وترك ذلك للتشريعات الوطنية.		
الإعانات الحكومية	يتم التعامل مع منفعة قرض حكومي بسعر فائدة أقل من السوق كمنحة حكومية. يجب الإعتراف بالقرض وقياسه وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39. تقاس فائدة معدل الفائدة أدناه على أنه الفرق بين القيمة الدفترية الأولية للقرض المحدد وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 والعائدات المستلمة. يتم احتساب الميزة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 20.	يعتمد نموذج المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للمنح الحكومية على النموذج الوارد في معيار المحاسبة الدولي 41 للمنح الحكومية المتعلقة بالأصول البيولوجية. يميز معيار المحاسبة الدولي 41 بين المنح غير المشروطة والمنح المشروطة. يتم الإعتراف بالمنحة غير المشروطة كدخل عندما تصبح المنحة مستحقة القبض؛ منحة مشروطة عند استيفاء الشرط. * تعتبر القروض الحكومية بسعر	يتم تضمين الإعانات الحكومية في الحسابات كمنتجات في حساب النتائج في سنة مالية معينة أو على مدى عدة سنوات بنفس وتيرة التكاليف المتكبدة، والمفترض تعويضها، أما بالنسبة للتكاليف القابلة للإهلاك، تكون التكلفة هي الإهلاك، وبالتالي فإن الإعانات المرتبطة بالأصول القابلة للإهلاك تدرج كمنتجات تناسيباً مع ذلك الإهلاك؛ * وفي عرض الميزانية، تعالج الإعانات المرتبطة بالأصول كمنتجات مؤجلة.

		أقل من السوق مساعدة حكومية، وبالتالي يتعين على الشركات الصغيرة والمتوسطة تقديم إفصاحات عن الصفقة.	* لا تُدرج في الحسابات الإعانات الحكومية بما في ذلك الإعانات النقدية المقدرة بقيمتها الحقيقية، ضمن حساب النتائج أو في شكل أصل، ما لم يكن هناك ضمان معقول: - أن الكيان يلتزم بالشروط المصاحبة للإعانات؛ - أن الفوائد سيتم استلامها؛
الزراعة	* ينص معيار المحاسبة الدولي 41 " الزراعة" على أنه يجب قياس الأصل البيولوجي عند الإعراف الأولي وفي نهاية كل فترة تقرير بالقيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع، بإستثناء بعض الحالات الخاصة.	* يجب على المنشأة التي تمارس نشاطًا زراعيًا، تحديد ما إذا كانت القيمة العادلة لذلك الأصل الحيوي يمكن تحديدها بسهولة دون تكلفة أو مجهود غير ضروري، وإذا لم يكن الأمر كذلك، يجب على المنشأة تطبيق نموذج التكلفة لذلك الأصل.	* يتم تقييم المنتوجات الزراعية عند إدراجها الأولي بالحسابات بتاريخ الإقفال بقيمتها الحقيقية منقوصة منها التكاليف المقدرة للبيع. * تثبت أي خسارة أو ربح في القيمة الحقيقية منقوصا منها التكاليف التقديرية للبيع في النتيجة الصافية للسنة المالية التي حصل فيها أي منها.

المصدر: من إعداد الباحث بالرجوع إلى المعايير الدولية الكاملة، ومعايير الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والنظام المحاسبي المالي.

تحليل نقدي لمخرجات جدول المقارنة

سنحاول في ما يلي تحليل الجدول أعلاه، وإبراز أوجه الاختلاف والتوافق بين المعايير الدولية وتلك الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا النظام المحاسبي المالي الجزائري، ذلك بالرجوع إلى القوانين المنظمة للمعيارين الدوليين، والنظام المحاسبي المالي الجزائري.

- الإطار المفاهيمي

قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية عام 1989 بوضع ونشر الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية، وتم تعديله سنة 2010، وهذا من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، كما تم إجراء تعديلات على هذا الإطار عام 2010 حيث تم إعادة هيكلة الإطار المفاهيمي السابق، كما تم إستكمال التعديلات على الإطار المفاهيمي بإصدار نسخة منقحة في 2018، وتتضمن هذه النسخة المعدلة تغييرات شاملة للإطارين المفاهيميين السابقين.

وقد هدف مجلس معايير المحاسبة الدولية من التعديلات على الإطار المفاهيمي إلى تعزيز وجود مفاهيم عالية المستوى وبتفاصيل كافية تساعد المجلس في تطوير المعايير المحاسبية، وتساعد الآخرين في فهم وتفسير المعايير بشكل أفضل. في ما يعتمد المشرع الجزائري في إعداد الإطار المفاهيمي لنظام المحاسبي على معايير المحاسبة الدولية (IFRS)، ويتميز بمعالجة الأحداث الإقتصادية الواردة ضمن القوائم المالية بصفة مجملة، كما يقوم بإنتاج معلومات عن الوضعية المالية للمؤسسة وتقييم الوضع المالي من أجل الحد من المخاطر والأخطاء، وكذا تسهيل عملية مراقبة الحسابات، وإحتوى الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي على شرح لكل من المحاسبة المالية، الأصول والخصوم، والنواتج ومجال تطبيق هذا النظام، كما نص على مجموعة من المبادئ المحاسبية الواجب إحترامها، وحدد مجموعة من القواعد التنظيمية للمحاسبة والتي يجب الإلتزام بها ومراعاتها من طرف جميع الكيانات الملزمة قانونا بمسك محاسبة مالية وفق هذا النظام، متفاديا بذلك تلك النقائص الموجودة في المخطط المحاسبي الوطني السابق، لكن من نقائصه أنه لم يعتمد على إطار مفاهيمي واضح، مما أدى إلى غياب الأهداف والخصائص التي تسمح باستنباط الفروض والمبادئ، على عكس الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية الدولية، الذي غير تسمية من الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية إلى إطار مفاهيمي لإعداد التقارير المالية، ومن التسمية نستنتج أن هدف الإطار المفاهيمي المعدل لسنة 2010 توسع ليشمل جميع مكونات التقارير المالية، وتم التطرق لكل عنصر أو حدث متوقع، مع إرفاقه بالتفسيرات اللازمة للتعامل مع أي وضع طارئ قد ينشأ.

كما يختلف نظام المحاسبة المالية عن معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بقانون الحسابات، حيث أنه خاص بنظام المحاسبة المالية وحده، وهذا الكود مطابق إلى حد كبير لنظام المحاسبة المالية لعام 1999، والسبب يرجع إلى حقيقة أن المنظمة التي أنشأت نظام المحاسبة المالية فرنسية، في حين أن الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية لا يحتوي على كود للحسابات، وهذا يرجع إلى أن كل دولة لديها نظامها المحاسبي الخاص، والهدف من قانون الحسابات هو توحيد شروط وأساليب المحاسبة على مستوى المؤسسة أو مجموعة الشركات العاملة في الجزائر، بالإضافة إلى ذلك تم تقديم نظام المحاسبة المالية في شكل قانون إلزامي يطبق بطريقة منهجية تسمح بإضافة أو إلغاء أو تعديل أي مادة أو فقرة من هذا القانون من قبل المشرع الجزائري كلما دعت الحاجة إلى ذلك، أما المرجع الدولي فهو غير مرتبط بأي قانون معين، والجهة المسؤولة عن وضع المعايير هي مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي لا يخضع لأية دولة أو لأي قانون.

- من حيث المبادئ المحاسبية

بالنسبة لقواعد الإعتراف وتقييم الأصول والخصوم والمصروفات والدخل في ما يخص النظام المحاسبي المالي، فهي متطابقة مع النظام المرجعي الدولي، حيث تناول المرسوم التنفيذي 08-156 بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون السابق الكثير من المواضيع المتعلقة بالمحاسبة المالية للكيانات، بداية من الإطار التصوري و كذلك تناول هذا المرسوم القوائم (الكشوف) المالية، وتم التركيز على خصائص المعلومات الواردة في هذه القوائم و تناول أيضا بعض المبادئ المحاسبية مثل:

- مبدأ الأهمية النسبية؛

- مبدأ الحيطة و الحذر؛
- مبدأ التكلفة التاريخية؛
- مبدأ تغليب الواقع الإقتصادي على القانوني؛
- مبدأ التمثيل الصادق.

والملاحظ أن الكثير من الحالات التي تم الإشارة إليها في القانون 07-11 لم يتم معالجتها بشكل جيد، أما بالنسبة للمبادئ والافتراضات وكذلك الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، فهي متوافقة تمامًا مع النظام المرجعي الدولي.

- من حيث المصطلحات والتعاريف

غالبًا ما يكون لمستخدمي التقارير المالية الخارجيين نفس الأهداف بغض النظر عن حجم المنشأة، حيث غالبًا ما يكون هدف التقارير المالية ذات الغرض العام هو نفس الهدف لجميع المنشآت، لكن عند تطوير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، أجرى المجلس تبسيطات مقارنة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة بناءً على إحتياجات المستخدمين وتحليلات التكلفة المنافع، وفي الواقع تختلف فوائد تطبيق معايير المحاسبة حسب المنشآت المعدة للتقارير، بالإعتماد بشكل رئيسي على طبيعة ونوعية المعلومات المطلوبة من قبل مستخدمي بياناتها المالية، كذلك من الأمور التي تم إعادة صياغتها تعريف الأصل والإلتزام، وأوضح المعيار المقصود بالموارد الإقتصادي المكون للأصل، حيث تم التخلي على شرط توليد المنافع الإقتصادية المستقبلية، أما النظام المحاسبي المالي فقد إحتفظ بشرط توليد المنافع الإقتصادية المستقبلية للإعتراف بعناصر الميزانية؛ كما ناقش الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية "وحدة الحساب" وعرفها بأنها الحق أو مجموعة الحقوق أو الواجبات التي تطبق عليها ضوابط الإعتراف ومفاهيم القياس، وأشار الإطار إلى أنه يتم إختيار وحدة حساب لكل أصل أو إلتزام عند النظر في كيفية تطبيق ضوابط الإعتراف ومفاهيم القياس على ذلك الأصل أو الإلتزام، وما يتعلق به من دخل أو مصروفات، في ما لم يتم التطرق للموضوع من قبل النظام المحاسبي المالي.

كما ناقشت المعايير الدولية مصطلح "منشأة التقرير" وعرفها بأنها المنشأة المطالبة بإعداد أو التي تختار إعداد القوائم المالية، وفي المقابل الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجزائري لم يتطرق إليها؛

كما نلاحظ أن المشرع الجزائري قد تبنى المعيار "IAS10" الأحداث اللاحقة بعد نهاية السنة المالية بحذافيره تقريبًا، وللمعيار أهمية بالغة كونه يتطرق لتلك المواضيع والمعلومات التي قد تحصل بعد نهاية الدورة الحالية ولها تأثير على الأحداث ومحتوى القوائم المالية الخاصة بتلك الدورة، مما يتطلب أخذها في الإعتبار.

- من حيث عدد ونوع القوائم المالية

إن هدف التقارير المالية للأغراض العامة هو تزويد المعلومات المالية المفيدة لمستخدمي تلك المعلومات في اتخاذ القرارات المتعلقة بموارد المنشأة، وقسمت القوائم المالية عمومًا وفق المعايير الدولية سواءً الكاملة أو الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى خمس قوائم رئيسية:

- قائمة المركز المالي؛
- قائمة الدخل الشامل؛
- قائمة التدفقات النقدية؛
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية؛
- الملاحق.

أما النظام المالي المحاسبي فقد ألزم على كل كيان غير مصغر يدخل في مجال تطبيق هذا النظام أن يلتزم سنوياً بإعداد الكشوف المالية التالية:

- الميزانية؛
- جدول حسابات نتائج؛
- جدول سيولة الخزينة؛
- جدول تغير الأموال الخاصة؛
- الملحق.

وفي نظرة أولية نلاحظ التوافق الكبير بين القوائم في كلٍّ من النظامين مع وجود بعض الاختلاف في المسميات بينهما.

- من حيث عرض وتقديم القوائم المالية

يشترك المحاسبة الدولي رقم 1 والقسم 3 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمشآت الصغيرة والمتوسطة، في نفس مبادئ عرض البيانات المالية، لكن الفروقات بينهما يمكن أن تنشأ خلال الممارسة، حيث يتعامل القسم 3 فقط مع مسائل العرض العامة، وتحدد الأقسام 4-6 و8 المسائل التي يغطيها معيار المحاسبة الدولي 1، وهناك اختلافات في مسائل عدد القوائم المالية المعروضة في حالة وجود تغيير في السياسات أو الأخطاء فالكاملة تتطلب إعادة ثلاث قوائم الأخيرة في ما تتطلب المعايير المنشآت الصغيرة والمتوسطة إثنتين فقط.

- وتتمثل أهم مخرجات النظام المحاسبي المالي في مجموعة من القوائم الأساسية (الكشوفات المالية) على شكل جداول وبيانات مترابطة ومتكاملة، يجب أن تعرض الكشوف المالية بصفة صادقة الوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، ويجب أن تعكس هذه الكشوف مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات الكيان وآثار الأحداث المتعلقة بنشاطه، بحيث تكون مفيدة لمجموعة كبيرة من المستخدمين وتسمح لهم باتخاذ قراراتهم الإقتصادية، وإعتمد نظام المحاسبة المالية على مجموعة من معايير المحاسبة الدولية لإعداد وعرض البيانات المالية، مثل معيار (IAS 1) عرض البيانات المالية و (IAS 7) قائمة التدفقات النقدية، لكن مع اختلاف في بعض المصطلحات، نتيجة الإعتماد على المراجع الفرنسية في إعداد وصياغة نظام المحاسبة المالية الجديد، كما تعتبر النسبة المئوية للقوائم المالية المحدثة وفقاً لنظام المحاسبة المالية الجديد ذات أهمية كبيرة لمختلف المستخدمين، وعلى رأسهم المستثمرين الحاليين والمحتملين، وكذا مصالح الدولة وغيرها، ومن شأن القوائم أن تساعد أيضاً على توحيد القراءة

الدولية للمعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام الجديد، والتي تعد أهم ميزة من الميزانية التي تقدمها المؤسسات الاقتصادية.

- بيان المركز المالي

كما في المعايير الكاملة تهدف البيانات المالية للأغراض العامة للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، إلى توفير معلومات حول المركز المالي والأداء والتدفقات النقدية، تكون مفيدة لمجموعة كبيرة من المستخدمين ممن ليسوا في وضع يسمح لهم بطلب تقارير حسب إحتياجاتهم المعلوماتية المحددة، هذا لا ينفي وجود بعض الاختلافات بينها وبين المعايير الكاملة حيث يتعين على المنشأة تقديم بيان المركز المالي في بداية أقرب فترة مقارنة عندما:

- تطبق سياسة محاسبية بأثر رجعي؛ أو

- تقوم بإعادة صياغة البنود بأثر رجعي في بياناتها المالية؛ أو

- عند إعادة تصنيف البنود في بياناتها المالية.

في ما لا يُطلب من المنشأة تقديم بيان المركز المالي في بداية أقرب فترة مقارنة عندما تطبق المنشأة سياسة محاسبية بأثر رجعي أو تقوم بإعادة صياغة البنود بأثر رجعي في بياناتها المالية، أو عند إعادة تصنيف البنود في بياناتها المالية . أما بالنسبة للنظم المحاسبي المالي فيجب أن يتم تقديم التأثير على نتائج السنوات المالية السابقة في حالة حدوث تغيير في الطريقة المحاسبية أو لتصحيح خطأ أساسي، عقب موافقة أجهزة التسيير المؤهلة عليها.

- بيان الدخل الشامل وبيان الدخل

يُدرج أي عبء في حساب النتائج بمجرد توقف النفقة عن إنتاج أي منفعة اقتصادية مستقبلية، أو كانت هذه المنافع الاقتصادية المستقبلية لا تتوفر على شروط إدراجها في الميزانية كأصل، أو توقفت عن موافقة هذه الشروط، وبالنسبة للمعايير الدولية المتعلقة بالإيرادات والمصروفات فنجد المعيار المحاسبي الدولي رقم 18 الإيرادات ومعيار المحاسبة الدولي 20 المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدة الحكومية ومعيار المحاسبة الدولي 23 تكاليف الاقتراض، والملاحظ أنه وبحسب نص القرار المؤرخ في 25 مارس 2009 أنه لا توجد فروق كبيرة بين نظام المحاسبة المالية، وبين معيار المحاسبة الدولي IAS18 "الإيرادات"، حيث نجد أن نظام المحاسبة المالية لم يقدم أي تعريف لأعمال الإيرادات أو كما سمي في نص القانون المنتوجات، ولكنه يتفق مع المرجع الدولي فيما يتعلق بتوقيت الاعتراف بالإيراد، والذي يتم بموجبه الاعتراف عندما يكون من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية إلى المنشأة وأن هذه المنافع يمكن قياسها بشكل موثوق، حيث ينص على ما يلي:

يجب أن تكون منتجات الأنشطة العادية الناتجة من بيع سلع مدرجة في الحسابات عند توفر الشروط الآتية:

- أن يكون الكيان قد حول إلى المشتري المخاطر والمنافع الهامة الملازمة للملكية والسلع؛

- أن لا يبقى للكيان دخل لا في التسيير كما هو مفروض عادة على المالك، ولا في المراقبة الفعلية للسلع المتنازل عنها؛

- أن يكون من الممكن تقييم مبلغ منتجات الأنشطة العادية بصورة صادقة؛

- أن يكون من المحتمل أيلولة منافع اقتصادية مرتبطة بالمعاملة إلى الكيان؛
- أن يكون من الممكن تقييم التكاليف التي تحملها الكيان أو سيتحملها المتعلقة بالمعاملة بشكل صادق؛

ويحدد المعيار أيضاً بدقة الإيرادات التي لا تغطيها معايير المحاسبة الدولية (11-41-28-17) والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (9-4) بالإضافة إلى الإيرادات من استخراج المعادن الطبيعية واستعادة الديون المدومة، بالإضافة إلى شرح مصطلحات مختلفة: الإيرادات، والقيمة العادلة، والإفصاح وذلك غير موجود في نظام المحاسبة المالية.

- البيانات المالية الموحدة والمنفصلة

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم تسمح للمنشأة بمحاسبة الإستثمارات في المنشآت الخاضعة للسيطرة المشتركة في بياناتها المالية الرئيسية باستخدام واحد من النماذج الثلاثة - طريقة حقوق الملكية ونموذج التكلفة ونموذج القيمة العادلة، ويطبق النموذج المختار على جميع إستثماراتها في المنشآت الخاضعة للسيطرة المشتركة، في ما تقتضي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة الإستثمارات في المنشآت الخاضعة للسيطرة المشتركة محاسبته باستخدام طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية الرئيسية أو التوحيد النسبي (خيار السياسة المحاسبية)، وتقتضي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بموجب طريقة حقوق الملكية أن تكون الشهرة الضمنية مطفأة بانتظام خلال العمر الإنتاجي المتوقع لها، وتهدف الحسابات المدججة إلى تقديم الممتلكات والوضعية المالية والنتيجة الخاصة بمجموعة الكيانات كما لو تعلق الأمر بكيان وحيد، ووفقاً للفقرة 132 من المرسوم المؤرخ 25 مارس 2009، إعتد المشرع الجزائري على معيار المحاسبة الدولي "معيار المحاسبة الدولي 27 البيانات المالية الموحدة والمنفصلة"، حيث نجد نفس تعريف للسيطرة في الجوانب التشغيلية والسياسات المالية للآخرين بين نظام المحاسبة المالية والمرجع الدولي المتمثل في معيار المحاسبة الدولي 27، بإستثناء أن مفهوم السيطرة قد تغير في المعيار الدولي للتقارير المالية 10، مع ملاحظة أن نظام المحاسبة المالية لم يقدم مزيداً من التفاصيل وعرف المراقبة للكيانات الموحدة كما يلي:

تعرف المراقبة كما لو كانت سلطة توجيه السياسات المالية العملية لكيان بغية الحصول على منافع من أنشطته، ويفترض وجود المراقبة في الحالات الآتية:

- الامتلاك المباشر أو غير المباشر من طرف وسيط الفروع لأغلبية حقوق التصويت في كيان آخر؛
- السلطة على أكثر من 50 % من حقوق التصويت محصل عليها في إطار اتفاق مع الشركاء الآخرين أو المساهمين؛
- سلطة تعيين أو إنهاء مهام أغلبية مسيري كيان آخر؛
- سلطة تحديد السياسات المالية العملية للكيان بموجب القانون الأساسي أو بموجب عقد؛
- سلطة جمع أغلبية حقوق التصويت في اجتماعات هيئات تسيير الكيان.

- من حيث الأطراف المستخدمة للمعلومة المحاسبية:

هناك تقارب أيضا في تعريفات مجموعة المستخدمين للتقارير المالية بين النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية، مع بعض التغيرات الطفيفة الناتجة عن طبيعة البيئة الإقتصادية، وعلى سبيل المثال يعتبر متعاملي الأسواق المالية والبورصات من أهم مستخدمي القوائم المالية بحسب المعايير الدولية، في ما أنها ليست بنفس الأهمية في الجزائر لغياب تلك الأسواق المالية؛

- إعادة تقييم الأصول

لا تسمح المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم باستخدام نموذج إعادة تقييم الممتلكات والمصانع والمعدات "معيار المحاسبة الدولي 16 الفقرة 75"، أو الأصول غير الملموسة "معيار المحاسبة الدولي 38 الفقرة 75"، أيضا بالنسبة للأصول غير الملموسة والشهرة ذات العمر غير المحدد ووفقا للمعايير الكاملة يتم إعادة تقييمها سنويا على الأقل، في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة يعاد تقييم الأصول الغير الملموسة والشهرة ذات العمر غير المحدد فقط إذا تمت الإشارة إلى إنخفاض في قيمتها، كما سمحت المعايير الدولية باستخدام طرق مختلفة للقياس والتقييم، من أجل توفير معلومات ملائمة لمستخدمي القوائم المالية، ومن بينها (التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية، القيمة القابلة للتحقق، القيمة الحالية، قيمة العادلة)، في ما إكتفى النظام المحاسبي كقاعدة عامة على مبدأ التكلفة التاريخية، وتتم مراجعة العناصر بالاستناد إلى:

- القيمة الحقيقية (أو الكلفة الراهنة)؛

- قيمة الإنجاز؛

- القيمة المحينة (أو قيمة المنفعة).

- السياسات المحاسبية والتقديرات والأخطاء

على المنشأة التي لديها تغيرات في حقوق الملكية خلال فترة عرضها للبيانات المالية، والتي تنشأ فقط من الربح أو الخسارة ودفع أرباح الأسهم وتصحيح أخطاء الفترات السابقة والتغيرات في السياسات المحاسبية، لها أن تعرض بيان الدخل المنفرد مكان بيان الدخل الشامل وبيان التغيرات في حقوق الملكية فقط، ولا يوجد مثل ذلك التيسيط في المعايير الكاملة، في ما أنه من الملاحظ أن المشرع الجزائري قد تبنى نفس تعريف معيار المحاسبة الدولي رقم 8 "السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"، بالإضافة إلى الشروط التي يجب بموجبها تعديل السياسات والأساليب المحاسبية، لكن المعيار المحاسبي الدولي قد وضع شرحا للعديد من القضايا ذات الصلة بموضوع المعيار، ولم يتم تضمين ذلك في نص النظام المحاسبي المالي، حيث قال المشرع بأنه تدرج تأثيرات التغيرات على التقديرات المحاسبية بناءً على معلومات جديدة حصلت عليها المؤسسة، في النتيجة الصافية للسنة المالية الحالية أو السنوات المالية المستقبلية إذا أثرت تلك التغيرات فيها أيضاً.

- الأدوات المالية الأساسية

نلاحظ أن هناك تطابقاً كبيراً بين تعريف النظام المالي المحاسبي وبين المعايير الدولية للأدوات المالية، خاصة معياري IAS32 "الأدوات المالية: العرض والإفصاح" والمعيار IAS39 "الأدوات المالية: الإعتراض والقياس"، حيث يقدم نظام المحاسبة المالية نفس تعريف المعايير الدولية للأدوات المالية، وقسم الأصول المالية غير الجارية إلى أربعة أصناف:

- سندات المساهمة و الحسابات الدائنة الملحقة التي يعد امتلاكها الدائم مفيداً لنشاط الكيان، خاصة وأنها تسمح لها بأن تمارس نفوذاً على الشركة التي تصدر السندات، أو أن تمارس مراقبتها على الكيانات المشتركة؛

- السندات المثبتة لنشاط المحفظة الموجهة لكي توفر للكيان على المدى الطويل مردودية مرضية، لكن دون التدخل في تسيير الكيانات التي تمت الحيازة عليها؛

- السندات المثبتة الأخرى التي تمثل أقساط رأس مال أو توظيفات ذات أمد طويل التي يمكن للكيان الاحتفاظ بها حتى حلول أجل استحقاقها، أو ينوي الاحتفاظ بها أو يتعين عليه ذلك؛

- القروض والحسابات الدائنة التي أصدرها الكيان والتي لا ينوي أو لا يسعه القيام ببيعها في الأجل القصير (الحسابات الدائنة لدى الزبائن وغيرها من الحسابات الدائنة للاستغلال أو القروض التي تزيد على اثني عشر شهراً والمقدمة لأطراف أخرى).

ويتم تناول محاسبة الأدوات المالية الأساسية في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة بطريقة أقل تعقيداً من المعايير الكاملة، خاصة في مسألتَي العرض والإفصاح.

- المخزون

هناك توافق أيضاً بين المشرع الدولي والمحلي، مع وجود بعض الاختلافات في ما يخص طرق القياس، فوفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 2 "المخزون"، يجب قياس المخزون بسعر التكلفة أو صافي القيمة الممكن تحقيقها أيهما أقل، أما المعيار الخاص بالشركات الصغيرة والمتوسطة فيمكن لتلك الكيانات استخدام تقنيات مثل طريقة التكلفة القياسية أو طريقة البيع بالتجزئة أو أحدث سعر شراء لقياس تكلفة المخزون إذا كانت النتيجة تقارب التكلفة، في أقر المشرع المحلي حساب التكاليف إما على أساس التكاليف الحقيقية، وإما على أساس تكاليف محددة مسبقاً (التكاليف الموحدة القياسية) التي تتم مراجعتها بانتظام تبعاً للتكاليف الحقيقية؛ وعندما لا يمكن تحديد تكلفة الشراء أو الإنتاج بتطبيق القواعد العامة للتقييم فإن المخزونات يتم تقييمها بتكلفة شراء أو إنتاج أصول مساوية لها.

- الاستثمار العقاري

نلاحظ أن هناك بعض الاختلافات بين المعايير الدولية الكاملة وتلك المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث:

- تسمح المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة "معياري المحاسبة الدولي 40" بخيار السياسة المحاسبية في استخدام القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو نموذج التكلفة (مع إستثناءات محدودة)، وعلى المنشأة توفير الإفصاحات التكميلية للقيمة العادلة للعقارات الإستثمارية.
- في ما لا تملك المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ذلك الخيار، بل يتم محاسبة العقارات الإستثمارية وفقاً للظروف، وعلى المنشأة التي لديها القدرة على قياس القيمة العادلة لبند من بنود العقارات الإستثمارية من دون تكاليف زائدة، استخدام القيمة العادلة من خلال نموذج الأرباح أو الخسائر الخاص بذلك البند. وعلى المنشأة استخدام نموذج التكلفة، وانخفاض القيمة الوارد في القسم 17 "الممتلكات والمصانع والمعدات للعقارات الإستثمارية الأخرى"، وعلى خلاف معياري المحاسبة الدولي 40، لا تقضي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الإفصاح عن القيم العادلة للعقارات الإستثمارية التي يتم قياسها على أساس التكلفة.
- أما ما يخص النظام المحاسبي المالي فنلاحظ أيضاً بعض الاختلافات خاصة في مسألة القياس اللاحق، وينص المعيار المحاسبي الدولي 40 "الإستثمار العقاري" على أنه فيما يتعلق بالقياس اللاحق، يمكن للكيان أن يختار كسياسة محاسبية:
 - نموذج القيمة العادلة؛ أو
 - نموذج التكلفة؛ و
 - يجب أن تطبق هذه السياسة على جميع إستثمارات العقارية بعد الإعتراف المبدئي؛ و
 - يجب مراجعة القيمة المتبقية والعمر الإنتاجي وطريقة الإهلاك للأصل في نهاية كل سنة مالية على الأقل.
- في ما القياس اللاحق بالنسبة لمعايير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنه إذا كان بإمكان قياس القيمة العادلة لأحد بنود الإستثمار العقاري بشكل موثوق به دون تكلفة إضافية، فيجب عليها استخدام نموذج القيمة العادلة، وإلا يجب أن يستخدم نموذج التكلفة.
- ويجب على المنشأة إعادة تقييم القيمة المتبقية والعمر الإنتاجي وطريقة الإهلاك للأصل فقط إذا كان هناك مؤشر على التغيير منذ تاريخ التقرير الأخير.
- أما النظام المحاسبي المالي فنص على أنه وبعد أن يتم إدراج الإستثمار العقاري في الحسابات الأولية بإعتبارها تثبيتاً عينياً يمكن القيام بتقييمها:
 - إما بالتكلفة مطروحاً منها مجموع الإهلاكات ومجموع خسائر القيم حسب الطريقة المستعملة في الإطار العام للتثبيات العينية.
 - وإما على أساس قيمتها الحقيقية.
 - تطبق الطريقة المختارة على جميع العقارات الموظفة إلى حين خروجها من التثبيات أو إلى حين تغيير وجهة تخصيصها.

- تدرج في الحسابات الخسارة أو الفائدة الناتجة عن تغير القيمة الحقيقية للعقار الموظف ضمن النتيجة الصافية للسنة المالية التي حصلت فيها.

- الممتلكات والآلات والمعدات

نلاحظ أن معيار المحاسبة الدولي رقم 16 "الممتلكات والمنشآت والمعدات" يسمح للكيانات بالإختيار بين نموذج التكلفة ونموذج إعادة التقييم، في ما لم يسمح معيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنموذج إعادة التقييم، غير أن النظام المحاسبي المالي سمح بإدراج التثبيتات في الحسابات بتكلفتها المنسوبة إليها مباشرة، وتدرج فيها مجموع تكاليف الاقتناء ووضعها في أماكنها والرسوم المدفوعة والأعباء المباشرة الأخرى، ولا تدرج المصاريف العامة والمصاريف الإدارية ومصاريف الانطلاق في النشاط والتي تدرج ضمن هذه التكاليف، إذا صارت القيمة القابلة للتحويل لأي تثبيت أقل من قيمتها المحاسبية الصافية، أيضا تتطلب المعايير الكاملة مراجعة سنوية للقيمة المتبقية وللعمر الإنتاجي وطرق إهلاك الممتلكات والآلات والمعدات، في ما تتطلب معايير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقط في حالة وجود مؤشرات على حدوث تغييرات مهمة منذ تاريخ إعداد التقارير المالية الأخيرة.

- دمج الأعمال والشهرة

وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، فتشمل تكلفة عمليات إندماج الأعمال أي تكاليف منسوبة مباشرة لعمليات إندماج الأعمال (عمولة السمسرة، الصفقات، الرسوم الإستشارية والقانونية والمحاسبية، التقييم والرسوم المهنية أو الإستشارية الأخرى المنسوبة مباشرة لعمليات إندماج الأعمال)، وعلى النقيض من ذلك يستثني المعيار الدولي 3 لإعداد التقارير المالية صراحة هذه التكاليف من تكلفة عمليات إندماج الأعمال، وعليه فإن هذه التكاليف تشكل جزءاً من الشهرة الموجبة أو السالبة بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث يتم الإعتراف بها بموجب المعايير الدولية 3 لإعداد التقارير المالية كمصاريف في الفترة التي يتم فيها تكبد تلك التكاليف وتلقي الخدمات، أيضا بالنسبة للحقوق غير المسيطر عليها فتقاس وفقاً للمعايير الكاملة إما بطريقة القيمة العادلة، وإما طريقة الحصة التناسبية، في ما تقاس وفق معايير التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بإستخدام طريقة الحصة التناسبية فقط.

كما يوفر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 3، تعريفات لمصطلحات "الأعمال" و "دمج الأعمال" ويقسم دمج الأعمال إلى ثلاثة أنواع (الإندماج، الإتحاد، السيطرة)، وكذا يتحدث عن الشهرة الموجبة والسالبة وكيفية معالجتها محاسبياً، وهو ما قامت به معايير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في ما تحدث النظام المحاسبي المالي عن دمج الاعمال والنفوذ والذي يتمثل في الحالات الآتية:

- الحيازة (المباشرة أو غير المباشرة) لـ 20 % أو أكثر من حقوق التصويت؛

- التمثيل في الأجهزة المسيرة؛

- المشاركة في عملية إعداد السياسات الإستراتيجية؛

- المعاملات التجارية ذات الأهمية البالغة وتبادل إعلام تقني أساسي أو تبادل إطارات ومسيرين؛

- تدرج المساهمات في الكيانات المشاركة ضمن إطار إعداد الحسابات المدمجة في الحسابات حسب طريقة المعادلة:
* على مستوى الأصل للميزانية المدمجة:

- إحلال الحصة التي تمثلها السندات في رؤوس الأموال الخاصة ونتيجة الكيان المشارك، محل القيمة المحاسبية لتلك السندات؛

- احتساب حصة المجموعة هذه في نتيجة الكيان المشارك ضمن حسابات النتائج المدمجة.
* على مستوى حساب النتائج المدمج:

- يقدم تحت عنوان خاص حصة المجمع في نتيجة الكيان المشارك؛

- الأخذ في الحسبان النتيجة المدمجة هذه الحصة للمجمع في حساب نتيجة الكيان المشارك.

- تكاليف الإقتراض

هناك تشابه بين التسجيل والإفصاح الخاصة بتكاليف الإقتراض بين المشرع الدولي والمحلي، لكن هناك أيضا بعض الاختلاف، فالمعيار المحاسبي الدولي 23 "تكاليف الإقتراض" يسمح فقط بنموذج الرسملة، في ما لم تسمح معايير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بذلك النموذج كخيار، أما النظام المحاسبي المالي فقد سمح بنشر التكاليف الملحقمة المترتبة لتنفيذ قرض من القروض وعلاوات تسديد قرض أو إصداره بصورة حسابية على مدى مدة القرض؛
- كما يمكن دمج تكلفة الإقتراض المنسوبة مباشرة إلى اقتناء أو بناء أو إنتاج أصل والذي يتطلب مدة طويلة من التحضير (أكثر من 12 شهرا) قبل أن يستعمل أو يباع في تكلفة هذا الأصل.

- وينص المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 على أن على المشتري حساب التكلفة المتعلقة بالاستحواذ كمصروفات في الفترات التي يتم فيها تكبد التكاليف وتلقي الخدمات، بإستثناء الإعتراف بتكاليف إصدار سندات الدين أو حقوق الملكية فتتم وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي 32 ومعيار المحاسبة الدولي 39.

- في ما تتضمن تكلفة دمج الأعمال بالنسبة لمعايير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أي تكاليف تعزى مباشرة إلى إندماج الأعمال.

- كما نختلف متطلبات احتساب تكاليف التمويل مثل مصاريف فوائد الأدوات المالية المحسوبة لنفس الأدوات في المعيار الدولي الكامل والخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- منافع الموظفين

بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 19 "منافع الموظفين" يتم قياس إلتزامات المزايا المحددة باستخدام طريقة وحدة الإلتئمان المتوقعة، ويتم إستخدام هذه الطريقة بسلسلة من الافتراضات، والتي تشمل الافتراضات الديموغرافية، وافتراضات الوفيات أثناء وبعد التوظيف، ومعدلات دوران الموظفين، والعجز والتقاعد المبكر، ومستويات الرواتب والمزايا المستقبلية، إلخ.

وفي ما يخص معايير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيقدم القسم 28 تبسيطاً كبيراً فيما يتعلق بكيفية احتساب إلتزامات المزايا المحددة:

- إذا كانت المعلومات المستندة إلى المعيار المحاسبي الدولي 19 متاحة بالفعل أو يمكن الحصول عليها دون تكلفة أو جهد لا داعي له، فيجب على المنشأة الصغيرة والمتوسطة استخدام هذه الطريقة؛
- إذا كانت المعلومات المستندة إلى المعيار المحاسبي الدولي 19 غير متوفرة ولا يمكن الحصول عليها بدون تكلفة أو جهد لا داعي له، فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة تطبق نهجاً يستند إلى معيار المحاسبة الدولي رقم 19 ولكنه لا يأخذ في الاعتبار التقدم المستقبلي للراتب أو الخدمة المستقبلية أو الوفيات المحتملة خلال فترة الموظف بالخدمة؛
- كما لا تفرض معايير الشركات الصغيرة والمتوسطة القيام بعمليات تقييم شاملة سنوية لحالة موظفيها، ويتم تعديلها في الفترات المرحلية من أجل تسوية مرتبات الموظفين ومنافعهم.
- ووفقاً لنص الفقرة 1-136 و 2-136 و 3-136 من قرار 25 مارس 2009 لم يذكر تعريفاً محدداً لمنافع الموظفين بصفة مباشرة ولكن تم ذكرها ضمناً، ولم يحدد نوع النظام الذي يجب أن تتبعه الكيان، وتركت الأمر للجهات المختصة في حساب التقاعد، حيث ذكرت المواد مايلي:
- تدرج المنافع التي يمنحها الكيان للمستخدمين لديه سواء أكانوا في وضعية نشاط أو لا في الحسابات كأعباء؛
- يتم في كل عملية إقفال لحسابات السنة المالية إثبات في شكل أرصدة مبلغ إلتزامات الكيان في مجال المعاش وتكميلات التقاعد والتعويضات المقدمة بسبب الإحالة على التقاعد أو منافع مماثلة؛
- تحدد هذه الأرصدة على أساس القيمة المحينة لمجموع إلتزامات الكيان حيال المستخدم باستعمال فرضيات وطرق حسابية ملائمة.

- ضرائب الدخل

- هناك تباين بين معايير المحاسبة الكاملة ومعايير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ما يخص ضرائب الدخل، كون صياغة معايير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تم صياغتها بلغة مبسطة مع توجيهات تطبيقية تتناسب وطبيعة تلك الكيانات، وأهم تلك الاختلافات في المعدلات الضريبية على الأرباح الموزعة وحتى المؤجلة، كما يتم تصنيف جميع الأصول الضريبية على أنها غير متداولة وفقاً للمعيار، على عكس المعايير الكاملة التي صنفها إلى متداولة وغير متداولة؛
- نلاحظ أنه وبموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 12 "ضرائب الدخل" لا يتم الإعتراف بأصل الضريبة المؤجلة ما لم يكن "محتماً" تحقيقه، كما يتطلب المعيار أن قياس الضرائب المؤجلة خصوم وأصول (التي قد تتضمن تحديد القاعدة الضريبية) يجب أن تعكس الآثار الضريبية التي ستنتج عن الطريقة التي تتوقع المنشأة بها استرداد القيمة الدفترية للأصل؛
 - فيما يتعلق بالأصول الضريبية المؤجلة كما تم ذكرها في المعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يجب الإعتراف بجميع هذه الأصول ومن ثم يتم استخدام مخصص التقييم إذا لزم الأمر؛ كما يتطلب القسم 29 أن يمثل

الأساس الضريبي للأصل المبلغ الذي كان يمكن خصمه للوصول إلى الربح الخاضع للضريبة إذا تم استرداد القيمة الدفترية للأصل من خلال البيع في نهاية فترة التقرير؛

- بدوره نظام المحاسبة المالية فقد إستند إلى المعايير الدولية، وبناءً على نص الفقرة 134 من القرار الصادر بتاريخ 2009/3/25، حيث يعتبر الضريبة من العناصر المهمة في تحديد صافي الدخل وقيمة الربح، حيث تنشأ الفوارق المؤقتة أو الدائمة نتيجة وجود إختلافات بين التشريعات المحاسبية وقوانين الضرائب في ما يخص تحديد بنود الدخل والتكاليف الخاضعة للضريبة، مما يخلق فرقاً بين الربح المحاسبي والضريبي، حيث تعتبر الضرائب المؤجلة من أهم الإضافات لنظام المحاسبة المالية، ويساعد تطبيقها على تحسين مستوى جودة البيانات المالية، وذكر النظام المحاسبي ما يلي:

- تميز الضرائب المؤجلة للأصول بين الحسابات الدائنة الضريبية الجارية، وبين الضرائب الخصمية المؤجلة عن ديون الضريبة الجارية؛

* تحدد الضرائب المؤجلة أو تراجع عند كل إقفال للسنة المالية على أساس التنظيم الجبائي المعمول به في تاريخ الإقفال أو المنتظرة من السنة المالية التي ينجز الأصل خلالها، أو يسوى الخصم الجبائي دون حساب التحيين؛

* هناك معلومات تخص هذه الضرائب المؤجلة تظهر في الملحق (المنشأ والمبلغ وتاريخ انقضاء الأجل وطريقة الحساب والإدراج في الحسابات).

- العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية

- المعاملة بعملة أجنبية هي معاملة مقيمة أو تتطلب تسويتها بعملة أجنبية، بما في ذلك المعاملات التي تنشأ عند قيام المنشأة بشراء أو بيع سلع أو خدمات يكون سعرها مقيم بعملة أجنبية؛ أو اقتراض أو إقراض أموال حينما تكون المبالغ الواجبة السداد أو المستحقة التحصيل مقيمة بعملة أجنبية؛ أو بخلاف ذلك باقتناء أو استبعاد أصول، أو تحمل أو تسوية التزامات، مقيمة بعملة أجنبية، وبموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 21 "آثار التغيرات في أسعار العملات الأجنبية"، يجب إثبات فروق الصرف الناشئة عن تسوية البنود النقدية، بأسعار تختلف عن تلك التي تمت ترجمتها بها عند الإثبات الأولي خلال الفترة أو في القوائم المالية السابقة، ضمن الربح أو الخسارة في الفترة التي تنشأ فيها.

- يحظر على الشركات الصغيرة والمتوسطة إعادة التدوير من خلال الربح أو الخسارة لأي فروق صرف متراكمة تم الإعتراف بها سابقاً في الدخل الشامل، كأحد مكونات حقوق الملكية عند القيام بعملية بعملة أجنبية.

- كما لا تمتلك المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إجراءات محددة لتحويل النتائج وقائمة المركز المالي في الدول التي عملتها ذات التضخم المفرط، إلى عملة العرض المختلفة.

عندما يتم تحويل معاملة العملة الأجنبية إلى العملة الوطنية بسعر الصرف الساري في تاريخ الإغلاق، نلاحظ أن

الشروط التي حددها نظام المحاسبة المالية هي نفس شروط معيار المحاسبة الدولي رقم 21 حيث:

- عندما يتم نشوء و تسوية حسابات دائنة أو ديون في السنة المالية نفسها فإن الفوارق المثبتة قياسا إلى قيم الدخل بسبب تقلبات سعر الصرف تشكل خسائر أو أرباحا في الصرف يجب تسجيلها حسب الحالة في الأعباء المالية أو في المنتوجات للسنة المالية.

- الإيجار التمويلي:

هناك تطابق تام في التفاصيل الخاصة بالإعتراف والإفصاح والقياس الخاصة بعقود الإيجار التمويلي مع بعض التفاصيل التي لم يذكرها النظام المحاسبي المالي، مع كون معيار التقرير المالي الدولي 16 " عقود الإيجار " لم تحدد النسبة بخصوص بند أن تكون مدة عقد الإيجار تغطي الجزء الرئيسي من العمر الاقتصادي للأصل، وترك ذلك للتشريعات الوطنية.

ويصنف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تمويلي إذا كان يحول بصورة جوهرية ما يقارب كافة المخاطر والمنافع العائدة للملكية الأصل محل العقد، ويعتمد تصنيف العقد كتمويلي أو تشغيلي على جوهر العملية وليس على شكل العقد (الجوهر فوق الشكل أي أسبقية الواقع الاقتصادي على القانوني).

وقد تطلب معيار التقرير المالي الدولي في حالة توفر أحد الشروط التالية سواء بشكل إفرادي أو مزيج منها تصنيف العقد كعقد إيجار تمويلي:

- انتقال ملكية الأصل من المؤجر إلى المستأجر في نهاية مدة العقد؛

- أن تكون مدة عقد الإيجار تغطي الجزء الرئيسي من العمر الاقتصادي للأصل؛

- إذا تضمن العقد خيار شراء تحفيزي للمستأجر، ويتحقق هذا الشرط في حالة وجود شرط في العقد يعطي المستأجر الخيار في شراء الأصل في نهاية مدة العقد بسعر يقل عن القيمة العادلة للأصل، ويتطلب المعيار وجود تأكيد بدرجة معقولة بتاريخ بدء عقد الإيجار بممارسة هذا الخيار؛

- بتاريخ بدء عقد الإيجار أن تكون القيمة الحالية لدفعات الإيجار التي سيدفعها المستأجر للمؤجر خلال مدة العقد تغطي عند توقيع العقد على الأقل القيمة العادلة للأصل المستأجر؛

- إذا كان الأصل المستأجر ذات طبيعة خاصة بحيث يمكن إستخدامه فقط من قبل المستأجر بدون إجراء تعديلات رئيسية عليه؛

كما أشار المعيار إلى المؤشرات الإضافية التالية والتي يمكن في حال توفر واحدة أو أكثر منها إعتبار العقد تمويلي:

- إذا تضمن العقد إعطاء المستأجر حق إلغاء العقد وكان العقد يتضمن تحمل المستأجر للخسائر التي قد تصيب المؤجر نتيجة الإلغاء؛

- إذا كان المستأجر يتحمل الخسائر الناجمة عن التغير في القيمة العادلة للأصل المستأجر أي وجود (القيمة المتبقية المضمونة) وبالتالي يتحمل المستأجر قيمة أي انخفاض في قيمة الأصل المستأجر عن القيمة المتبقية المتفق عليها بين المؤجر والمستأجر عند إنتهاء العقد؛

- وجود حق إعادة الإستئجار التحفيزي: إذا كان يمكن للمستأجر إعادة إستئجار الأصل لفترة ثانية بعد إنتهاء فترة العقد الأولى وبقية إستئجار تقل بشكل كبير عن سعر الإستئجار في السوق (حوافز إعادة الإستئجار).

- المنح الحكومية

- بالنسبة للمعايير المحاسبية الكاملة لا يتم الإعتراف بالمنح الحكومية، حتى يكون هناك ما يضمن بشكل معقول إلزام المنشأة بتنفيذ الشروط المرتبطة بتلك المنح، وسيتم قبضها فعلا، أما معايير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فلا يتم الإعتراف بالمنح الحكومية حتي يتم التنفيذ الفعلي للشروط.

- ويتم التعامل في المعايير المحاسبية الكاملة مع القرض الحكومي الذي يكون بسعر فائدة أقل من السوق كمنحة حكومية، ويجب الإعتراف بالقرض وقياسه وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39، ويقاس معدل الفائدة على أنه الفرق بين القيمة الدفترية الأولية للقرض المحدد وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 والعائدات المستلمة.

- يعتمد نموذج المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للمنح الحكومية على النموذج الوارد في معيار المحاسبة الدولي 41 للمنح الحكومية المتعلقة بالأصول البيولوجية بصورة كاملة تقريبا.

- يميز معيار المحاسبة الدولي 41 بين المنح غير المشروطة والمنح المشروطة، ويتم الإعتراف بالمنحة غير المشروطة كدخل عندما تصبح المنحة مستحقة القبض؛

- تعتبر القروض الحكومية بسعر أقل من السوق مساعدة حكومية، وبالتالي يتعين على الشركات الصغيرة والمتوسطة تقديم إفصاحات عن الصفقة.

- في ما يخص النظام المالي المحاسبي يتم تضمين الإعانات الحكومية في الحسابات كمنتجات في حساب النتائج في سنة مالية معينة، أو على مدى عدة سنوات بنفس وتيرة التكاليف المتكبدة والمفترض تعويضها، أما بالنسبة للتكاليف القابلة للإهلاك، تكون التكلفة هي الإهلاك، وبالتالي فإن الإعانات المرتبطة بالأصول القابلة للإهلاك تدرج كمنتجات تناسبيا مع ذلك الإهلاك؛

- وفي عرض الميزانية، تعالج الإعانات المرتبطة بالأصول كمنتجات مؤجلة.

- لا تُدرج في الحسابات الإعانات الحكومية بما في ذلك الإعانات النقدية المقدرة بقيمتها الحقيقية، ضمن حساب النتائج أو في شكل أصل، ما لم يكن هناك ضمان معقول:

- أن الكيان يلتزم بالشروط المصاحبة للإعانات؛

- أن الفوائد سيتم استلامها؛

كما أن نظام المحاسبة المالية حدد المنح باستخدام نفس التعريف المقدم في المعيار الدولي، مع إسم مختلف للمنح الحكومية وسمها الإعانات العمومية، وعرفها كإجراء تتخذه الحكومة لتوفير منافع إقتصادية خاصة بمؤسسة أو مجموعة محددة من المؤسسات المؤهلة بموجب مجموعة من الشروط، بما في ذلك تقديم المنح وأنواع أخرى من المساعدة التي قد لا تشمل نقل الأصول إلى "المؤسسة"، ولا تدرج تلك الإعانات في حساب المنشأة إلا في حالة توفر ضمان معقول:

- بأن الكيان يمثل للشروط الملحقه بالإعانات؛

- وبأن الإعانات سيتم إستلامها.

- الزراعة

هناك تطابق شبه تام بين المعايير الكاملة والمعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ما يخص معيار الزراعة "الأصول البيولوجية"، مع إرشادات وتوجيهات أقل بساطة، فمثلا تحدد المعايير الكاملة متطلبات الحصول على منح حكومية والتي ترتبط بأصل بيولوجي، حيث يتم قياسه بقيمته العادلة مطروحا منه التكاليف المقدرة لإتمام عملية البيع "القيمة القابلة للتحقق"، وينطبق الامر كذلك على معايير الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- يجب على المنشأة التي تمارس نشاطاً زراعياً، وتحديد ما إذا كانت القيمة العادلة لذلك الأصل يمكن تحديدها بسهولة دون تكلفة أو مجهود غير ضروري، وإذا لم يكن الأمر كذلك، يجب على المنشأة تطبيق نموذج التكلفة لذلك الأصل.

- في ما يخص النظام المحاسبي المالي فيتم تقييم المنتوجات الزراعية عند إدراجها الأولي بالحسابات بتاريخ الإقفال بقيمتها الحقيقية منقوصة منها التكاليف المقدرة للبيع.

- تثبت أي خسارة أو ربح في القيمة الحقيقية منقوصا منها التكاليف التقديرية للبيع في النتيجة الصافية للسنة المالية التي حصل فيها أي منها.

- أيضا النظام المحاسبي المالي ومن خلال نص الفقرات 19-21 من القرار الصادر في 25 مارس 2009: نلاحظ أنه لا يوجد فرق كبير بين نظام المحاسبة المالية ومعيار المحاسبة الدولي "IAS41 الزراعة" ونلاحظ أن نظام المحاسبة المالية لم يقدم أي تعريف للمنتجات الزراعية أو الحصاد، ولم يضيف معالجات جديدة، ولكن تتم على أساس نفس المعالجة المحاسبية المطبقة في المعيار الدولي.

خلاصة الفصل

درس هذا الفصل التنظيم المحاسبي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومزايا وعيوب الإنفتاح المالي الدولي، السياق الإقتصادي والإطار التنظيمي لإعداد التقارير المالية، وكذلك الآثار المتوقعة لعملية التبني، ومن ثم قمنا بدراسة مقارنة بين المعيارين الدوليين للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمعايير الكاملة، مع النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر، وأظهرت المناقشة أعلاه أن إعداد التقارير المالية للشركات يتم تنظيمه من خلال عدة تشريعات ومعايير محاسبية، وأن تقليل الأعباء الإدارية والتنظيمية سيشكل تحسناً كبيراً في بيئة الأعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة.

وأظهر استعراض الأدبيات أنه لم يُعرف سوى القليل عن مستخدمي البيانات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة وإحتياجاتهم من المعلومات، ومزايا وعيوب الإنفتاح المالي، وتلك التبسيطات الواردة في المعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالكاملة، بل وحتى مقارنة بنظامنا المحاسبي المالي، والجدير بالذكر أن الأبحاث السابقة حول إعداد التقارير المالية للكيانات الصغيرة في سياق البلدان النامية محدودة جداً.

كما نوقش في الفصل السابق الحجج الداعمة والمعارضة لعملية التكييف أو التبني، وتشير بعض الحجج المعارضة للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، إلى مشاكل التوحيد (أي أنه يجب ألا تخضع الشركات لقواعد مختلفة تؤدي إلى ظهور "آراء صحيحة وعادلة" لكن مخرجاتها مختلفة)، وكذا الخوف من جعل الشركات الصغيرة "شركات من الدرجة الثانية"، والتهديد المتصور بأن الشركات الأكبر ستضغط للحصول على مزايا مماثلة من الإعفاءات، أو خطر إنشاء مهنة محاسبة لها مستويين مختلفين.

لكن الفوائد التي تجنيها الشركات الصغيرة والمتوسطة غالباً من حساباتها هي دعم إقتراضها من البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى، ومع ذلك تستخدم الكيانات الكبيرة حساباتها في كثير من الأحيان للتقدم بطلب للحصول على قروض أكثر من الكيانات الصغيرة، ونادراً ما شوهد استخدام خارجي آخر للحسابات مثل الحصول على إئتمانات من الموردين أو دعم المزايدة على العقود أو الحصول على ترخيص، وتوفر الأهداف الرئيسية للمجلس الدولي لمعايير المحاسبة في إصدار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم منصة للشركات الصغيرة والمتوسطة لإنتاج تقارير مالية عالية الجودة ومتسقة عالمياً، ومساعدتها على الوصول إلى المصادر المالية، وستكون المعلومات المالية عالية الجودة هي الميزة الأكثر أهمية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، وتعزيز قابلية المقارنة والموثوقية والشفافية في البيانات المالية، وستقلل من مخاطر مؤسسات الإئتمان لأنهم يمكنهم الحصول على معلومات حقيقية وعادلة، وتعتبر أعباء التكاليف على الكيانات ونقص الموظفين المدربين هي العقبات الرئيسية لعملية التنفيذ.

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية

تمهيد

الغرض من هذه الدراسة التطبيقية هو إجراء مقارنة شاملة للقضايا المفاهيمية والعملية، ومحاولة إستطلاع آراء الفئة المستهدفة في ما يخص تكييف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة مع النظم المالية المحلية بالجزائر، وإقتراح طرق ممكنة لمعالجة هذه القضايا، ولتحقيق ذلك تم إعتتماد نهج مختلط يجمع بين كل من الأساليب النوعية والكمية، حيث كان الشق الأول عبارة عن تحليل إستبانه موزعة على العديد من الأساتذة والأكاديميين وبعض ملاك ومدراء ماليين في مؤسسات صغيرة ومتوسطة، أما في الشق الثاني فتم إجراء مقابلات شبه منظمة مع أكاديميين ومحاسبين في مجال المحاسبة، للإستفادة من رؤاهم وإرشاداتهم المتعلقة بالمعايير، والمزايا المتصورة والعيوب والصعوبات وغيرها من القضايا التي قد تعترض طريقها، كل هذا في سبيل الخروج بنتائج قد تُكمل ما بدأناه من خلال الجزء النظري، بغرض إستيضاح الرؤية بالنسبة لنا في ما يخص موضوع دراستنا، والتحقق من فرضياتنا.

المبحث الأول: الاختبارات الإحصائية لعينة الدراسة

نتطرق من خلال هذا المبحث إلى تصميم الاستبيان، ومن ثم إلى بعض الاختبارات الإحصائية مثل اختبار ثبات صدق وثبات أداة الدراسة وكذا قياس الثبات الطبيعي لعجابات أفراد العينة، ثم نمر إلى نتائج أساليب الإحصاء الوصفي.

المطلب الأول: تصميم الاستبيان والاختبارات الإحصائية

سننطلق في ما يلي إلى مراحل تصميم الاستبيان، ثم إلى اختبارات كل من ليكارت وألفا كرونباخ واختبار كولوكروف سيميرنوف.

- تصميم الاستبيان

قسمت أسئلة الاستبيان إلى أسئلة نوعية من ثلاث خيارات تم تقييمها وفق مقياس ليكارت الثلاثي، كون خيارات الأسئلة فيها نوعية وليست كمية وتتميز بكونها مفتوحة وللمستبين الخيار في إعطاء رأي آخر غير المعروض عليه بحرية، بهدف التعرف على آراء الفئة المستهدفة من المعايير عموماً ومدى إلمامهم بالموضوع، ولذلك قمنا بتحليل النتائج الخاصة بهذه الفئة من الأسئلة ضمن تحليلنا لملف المقابلات الشخصية، أما الشق الثاني فكان عبارة عن أسئلة كمية قسمت لأربع محاور معالجة بذلك فرضيات الدراسة الثلاث، وتم تخصيص محورين للفرضية الثالثة بغرض التعرف على آراء المستبينين من مسألة الفروق الحاصلة بين النظم المحلية والدولية ومدى إلمام الفئة المستهدفة من بعض المصطلحات المهمة للدراسة، وتم تقييمها وفق مقياس ليكات الخماسي، وفي طريقنا للخروج بنتائج ذات قيمة مررنا بالمراحل التالية:

* **المرحلة الأولى (تصميم الاستبيان):** تضمنت مراجعة شاملة للأدبيات خاصة بالموضوع محل الدراسة لتطوير نموذج مفاهيمي، وصياغة أهداف البحث والأسئلة والفرضيات، ومن ثم تفعيل متغيرات البحث وتطوير أدواته، وكذا تحديد إطارات أخذ العينات لجمع البيانات واختيارها من قواعد البيانات ذات الصلة، ومن ثم تصميم هذه الأداة بشكل أساسي بعناية للتأكد من أنها تحمل أسئلة قادرة على تقديم إجابات لجميع أسئلة البحث، وكانت الأسئلة المنظمة مقسمة لعنصرين منها ما يتضمن حرية الرد، ومنها ما هو محدد لضمان عدم تصرف المستجيبين في الاستجابة المطلوبة، وتم تزويد المشاركين بأداة بحث تحتوي على قسمين (أنظر الملحق)، طلب القسم الأول من المستجيبين تقديم بيانات ديموغرافية مثل الجنس والشهادة العلمية والقطاع وسنوات الخبرة...، في ما صمم الجزء الثاني على شكل أسئلة محددة لقياس وجهة نظر المستبينين بخصوص موضوع دراستنا، فيما وضعت صفحة أخيرة فيما لو كان لأحد الأشخاص إضافة أو رأي يمكن أن يعود بالفائدة على موضوع بحثنا ولم يتم ذكره من خلال الأسئلة الموضوعة.

* **المرحلة الثانية (تطوير الاستبيان):** تم إجراء عدة مقابلات مستغلين عديد الملتقيات العلمية التي شاركنا فيها، بغية الحصول على رؤى متعمقة حول مدى ملاءمة والتأثيرات الإقتصادية لتبسيط وتكييف متطلبات الإعراف والقياس للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتم تطوير إستبيان عملي فبالرغم من وجود مستجيبين مختلفين، فقد تم تصميم نماذج الأسئلة موحدة لكل مستجيب، نظراً لأن المقابلات كانت شبه منظمة، فقد

طرحنا أيضًا أسئلة إضافية، على أن يُسهم كل مستجيب بمعرفة وخبرة مختلفة في مجال إهتمامه، ويساعدنا في الإجابة على أسئلة البحث الخاص بنا وتحقيق غرض أطروحتنا، وشمل الإختبار المسبق النظر في صلاحية أدوات البحث، وبعد ذلك تم تجريب الاستبيان لتحسين أداة المسح، مع مراعاة قضايا مثل الصياغة ومحتوى الأسئلة ووقت الانتهاء، وقمنا بإجراء العديد من التعديلات لتحسين الأداة قبل إستخدام الاستبيان في مرحلة جمع البيانات، وأخيرًا تم توزيعه على الفئات المستهدفة، مع ذكر أنه تم تطوير أدوات المقابلة من في هذه الدراسة والقضايا المحددة من الأدبيات والدراسات البحثية السابقة، كما تم إشتقاق بعض أسئلة المقابلة من الدراسات ذات الصلة.

* **المرحلة الثالثة (معالجة المعطيات):** تضمنت إدخال البيانات وتحليلها من خلال الأساليب الإحصائية، ومن ثم الخروج بنتائج من شأنها أن تجيب على أسئلة الدراسة الأولية، وأن تساعد المشرع الجزائري في حالة التبنّي المستقبلي لهذه المعايير، وكان أحد أبرز قيود هذه الدراسة هو إنخفاض معدل الاستجابة للاستبيان، حيث ومن إجمالي 350 إستبانة ورقية وإلكترونية مرسلة إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين (مؤسسات صغيرة ومتوسطة)، لم نتحصل على ردود إلا 227 شخصا، لكن هذه المشكلة لم تمنع من إستكمالنا لإجراء تحليلاتنا بغرض الخروج بنتائج لهذه الدراسة.

المطلب الثاني: الإختبارات الإحصائية

لتقليل الذاتية في التقييم تم أولاً مراعاة توزيع إستبيان على فئة عشوائية من المستبنيين، مستخدمين المعلومات الكمية والنوعية، وتم تحليل البيانات الكمية عن طريق الإحصاء الوصفي بإستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (spss 26)، والتحليل الإحصائي الوصفي طريقة تتضمن التوزيع الإحصائي مثل توزيع التكرارات والنسب المئوية والانحراف المعياري ومعامل ألفا كرونباخ، لتسهيل تغيير البيانات الأولية إلى شكل يسهل فهمه وتفسيره فيما يتعلق بمعطيات الدراسة، وتم إستخدام معامل الارتباط بيرسون وإختبارات تي تاست من أجل تحديد درجة الارتباط بين المتوسطات الحسابية لمجمل الإجابات.

* إختبار مقياس ليكارت

تم إجراء تحليل للبيانات الاستبيان من أجل دعم شرح العلاقات بين المتغيرات، ونظرًا لأن معظم المتغيرات التي تم الحصول عليها من الاستبيان هي فئوية (إسمية وكمية) بطبيعتها، فقد تم إعتداد مقياس ليكارت الثلاثي لمعالجة تلك المعطيات الإسمية والخماسي لمعالجة الترتيبية أو الكمية منها، وذلك لتحديد درجة الأهمية النسبية لكل بند من بنود الاستبانة وللاستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج كما هو موضح في الجداول التالية:

الجدول رقم (11): درجات مقياس ليكارت الثلاثي

درجة الإستجابة	1	2	3
المتوسط الحسابي	1.66-1	2.33-1.67	3-2.34

الجدول رقم (12): درجات مقياس ليكارت الخماسي

الإستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
-----------	------------	-------	-------	-------	------------

1	2	3	4	5	درجة الإستجابة
1.00-1.80	1.81-2.60	2.61-3.40	3.41-4.20	4.21-5	المتوسط الحسابي
منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا	الدلالة

* صدق وثبات أداة الدراسة

في البداية يجب قياس إتساق كل إجابة عبر جميع الأسئلة في الاستبيان أو عبر كل أسئلة مقياس فرعي لإختبار الصدق الظاهري للاستبانة، والطريقة الأكثر استخدامًا لقياس الإتساق الداخلي هي ألفا كرونباخ، ويعتبر الإختبار الأكثر استخدامًا لتقدير الموثوقية وهو معامل الإتساق الداخلي، وتم إجراء إختبار لجميع محاور الأسئلة من أجل تأكيد متانة وموثوقية مجموعة بيانات، وذلك لحذف أي سؤال قد يقوض الإتساق العام للإجابات لجميع الأسئلة قبل تشغيل تحليل العوامل، وتعتبر النقطة الفاصلة البالغة 0.7 وأكثر مناسبة وتشير إلى موثوقية جيدة، وهو ما يوضحه الجدولين التاليين:

الجدول رقم (13): معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات لمحاور الاستبيان

معامل الثبات ألفا كرونباخ	مجموع محاور الاستبيان
المحور الأول	0.813
المحور الثاني	0.780
المحور الثالث	0.715
المحور الرابع	0.866

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لمخرجات الإستهبيان بالإعتمادا على برنامج spss 26

الجدول رقم (14): معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات الكلي لمحاور الاستبيان

معامل الثبات ألفا كرونباخ	مجموع محاور الإستهبيان
0.785	4

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لمخرجات الإستهبيان بالإعتمادا على برنامج spss 26

يتضح من خلال الجدولين أعلاه أن قيمة معامل إرتباط ألفا كرونباخ على أسئلة الاستبانة مجتمعة كانت بنسبة 0.785%، ونفس الأمر بالنسبة لكل محور على حدى، حيث كانت النسبة 0.813 للمحور الأول، و 0.87% للمحور الثاني، و 0.715 بالنسبة للمحور الثالث، ونسبة 0.866 للمحور الأخير، وبما أنها تزيد عن 70 % فإن ذلك يعني إمكانية إعتماد نتائج الاستبانة والاطمئنان إلى مصداقيتها.

إختبار التوزع الطبيعي للبيانات: لأجل هذ الإختبار إستخدمنا مقياس كولموكروف سميرونوف وهو معامل غير معلمي يقيس مستوى التوزيع الطبيعي لمحاور الإستهبيان الذي يحدد قيمة الدلالة الإحصائية للمتوسطات الحسابية، أي كلما

كانت المعنوية $Sig > 0.05$ أي قيمة المعنوية أقل من 0.05 كلما تبين أن البيانات تتبع توزيعاً طبيعياً. **الجدول رقم (15):** معامل كولموكروف سيميرنوف لقياس التوزيع الطبيعي لمحاو الاستبيان

المحور	المعامل	مستوى المعنوية sig
المحور الأول	0.346	0.00
المحور الثاني	0.415	0.00
المحور الثالث	0.266	0.00
المحور الرابع	0.481	0.00

المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لمخرجات الإستهبيان بالإعتمادا على برنامج spss 26

من خلال الجدول السابق، نستنتج بأن البيانات تتبع توزيعاً طبيعياً حسب معامل إختبار كولموكروف سيميرنوف، الذي يحدد قيمة الدلالة الإحصائية، ويظهر لنا أن معدلات المحاور لمعامل كولموكروف سيميرنوف كانت 0.346 و 0.415 و 0.266 و 0.15 على التوالي بترتيب المحاور، في ما كان مستوى المعنوية موحدة لجميع المحاور بنسبة 0.00، ما يعني أن البيانات في المحاور الأربعة موزعة توزيعاً طبيعياً.

المطلب الثالث: نتائج أساليب الإحصاء الوصفي

يهدف هذا الجزء إلى عرض وتحليل النتائج الإحصائية، التي تم الحصول عليها من خلال أداة القياس (الاستبانة)، التي تم إعدادها لغرض إختبار الفرضيات، وسيتم تناول وصف للبيانات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، يلي ذلك إختبار لفرضيات الدراسة بمحاورها الأربعة.

- النتائج الإحصائية المتعلقة بوصف خصائص عينة الدراسة

تشمل الخصائص الديموغرافية للمستجيبين الجنس والشهادة العلمية، والقطاع الذي تنتمي إليه، الخبرة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك مستوى المعرفة أو الخبرة في المعايير الدولية الكاملة لإعداد التقارير المالية.

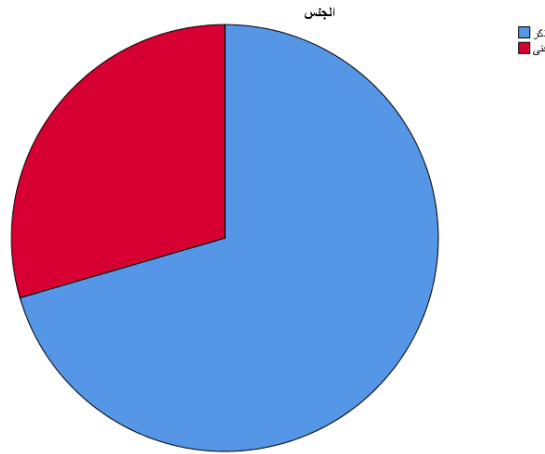
* توزيع عينة الدراسة حسب الجنس:

الجدول رقم (16): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار المطلق	التكرار النسبي %
ذكر	160	70.50
أنثى	67	29.50
المجموع	227	100

المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لمخرجات الإستهبيان بالإعتمادا على برنامج spss 26

الشكل رقم (04): توزيع أفراد العينة بحسب الجنس



المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لمخرجات الإحصائيات بالاعتماد على برنامج spss 26 من خلال الجدول أعلاه والبيان التوضيحي نلاحظ بأن غالبية الفئة المستدفة من خلال هذا الإحصائيات كانت ذكوراً، بما نسبته 70.50 %، في ما مثلت النسبة الباقية فئة الإناث، أي ما نسبته 29.50 %، ربما يعود هذا الأمر عائد بالأساس إلى أن الفئة العاملة في هذا المجال وملاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتغلب عليهم الطابع الذكوري.

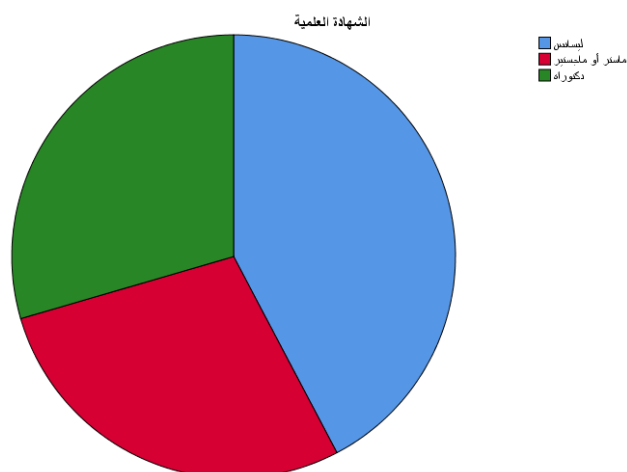
* توزيع عينة الدراسة حسب الشهادة العلمية:

الجدول رقم (17): توزيع العينة حسب الشهادة العلمية

الشهادة العلمية	التكرار المطلق	التكرار النسبي %
ليسانس	96	42.30
ماستر أو ماجستير	64	28.20
دكتوراة	67	29.50
المجموع	227	100

المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لمخرجات الإحصائيات بالاعتماد على برنامج spss 26

الشكل رقم (05): توزيع العينة بحسب الشهادة



المصدر: من إعداد الباحث وفقا لمخرجات الاستبيان بالإعتمادا على برنامج spss 26

يشير الجدول رقم (17) أعلاه والمدعوم بالرسم الدائري التوضيحي أن نسبة الحاصلين على درجة الليسانس 42.30 %، وتمثل أعلى نسبة من بين باقي الفئات، يتكون أغلبهم من فئة مسيري ومدراء ماليين لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا عامل مطمئن لمستقبل تلك الشركات، ولمصداقية الدراسة الحالية، تلتها نسبة الحاصلين على شهادة الدكتوراه ثم الحائزين على شهادة الماجستير أو الماستر بما نسبته 29.50 % و 28.20 % على التوالي، وبتكرار مطلق 67 و 64 على التوالي أيضا، وهي نسب متقاربة، يتكون غالبيتهم من أساتذة جامعيين وحتى طلبة دكتوراه في المجال المالي والمحاسبي، ما يمكنهم من إستيعاب أسئلة الاستبيان، وهو الأمر الذي راعيناه خلال توزيعه.

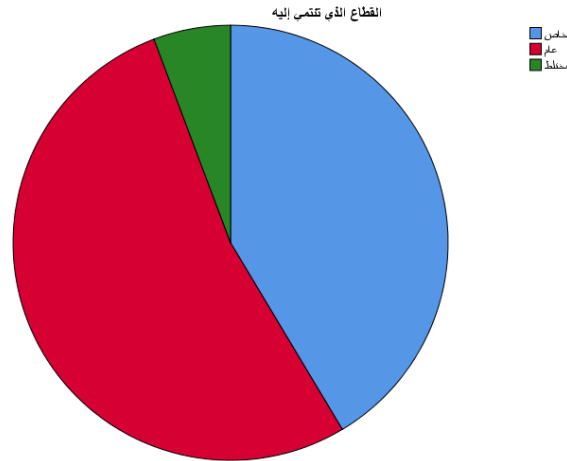
* توزيع عينة الدراسة حسب القطاع الذي تنتمي إليه:

الجدول رقم (18): توزيع العينة حسب القطاع الذي تنتمي إليه

القطاع	التكرار المطلق	النسبة المئوية %
خاص	94	41.40
عام	120	52.90
مختلط	13	05.70
المجموع	227	100

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لمخرجات الاستبيان بالإعتمادا على برنامج spss 26

الشكل رقم (06): شكل توزيع العينة بحسب القطاع



المصدر: من إعداد الباحث وفقا لمخرجات الإستبيان بالإعتمادا على برنامج spss 26

من الجدول والشكل السابق نلاحظ أن نسبة 52.90 % ينتمون للقطاع العام سواءً أساتذة أو موظفين، وهي أعلى نسبة بالنسبة لمستبنيين، وغير بعيد عليها كانت فئة المنتمين للقطاع الخاص بما نسبته 41.40 % من المستقصين؛ ومثلت النسبة الباقية 5.70 % المنتمين للقطاع المختلط، ذلك راجع في الغالب إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة، كونه موضوع أكاديمي بحت، وأكثر من يُعنى به هم دكاترة الجامعة وطلبة الدكتوراة، والذين في غالبيتهم ينتمون إلى فئات مختلفة من القطاع العمومي.

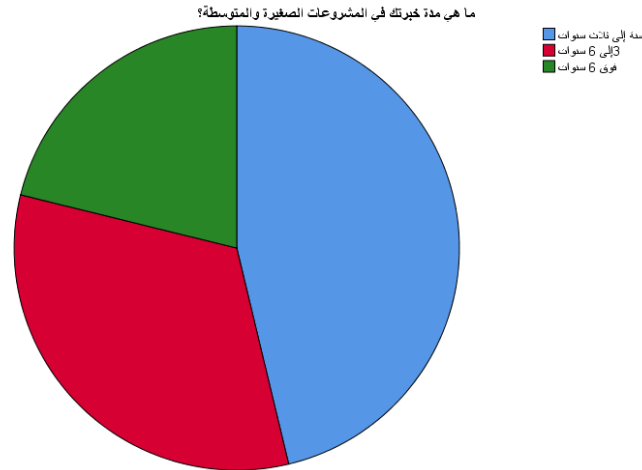
* توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول رقم (19): توزيع العينة حسب الخبرة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الخبرة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة	التكرار المطلق	التكرار النسبي %
من سنة إلى ثلاث سنوات	105	46.30
من ثلاث إلى ستة سنوات	74	32.60
فوق ستة سنوات	48	21.10
المجموع	227	100

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لمخرجات الإستبيان بالإعتمادا على برنامج spss 26

الشكل رقم (07): شكل توزيع العينة بحسب الخبرة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: من إعداد الباحث وفقا لمخرجات الاستبيان بالاعتمادا على برنامج spss 26

يبين الجدول رقم (19) إضافة إلى الدائرة النسبية الموضحة إلى توزيع أفراد عينة الدراسة نسبة إلى خبرتهم في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكاديميا أو عمليا، وتعتمد على قاعدة أنه كلما زادت عدد السنوات زادت معدلات الخبرة لدى العاملين في أي قطاع، سواء في القطاع الخاص أو العام، وقد غلبت على المستبينين تلك الفئة التي لها معدل خبرة من سنة إلى ثلاث سنوات بما مقداره 46.30 %، في حين مثل الذين تتراوح خبرتهم من ثلاث إلى ستة سنوات ما نسبته 32.60 %، وبتكرار مطلق قدره 74 شخصا، وهي نسبة مقبولة جداً، في ما مثل من تفوق خبرتهم الستة سنوات 48 شخصا بما نسبته 21.10 %، وهو ما يضفي مصداقية لمجتمع الدراسة الخاص بهذا الاستبيان.

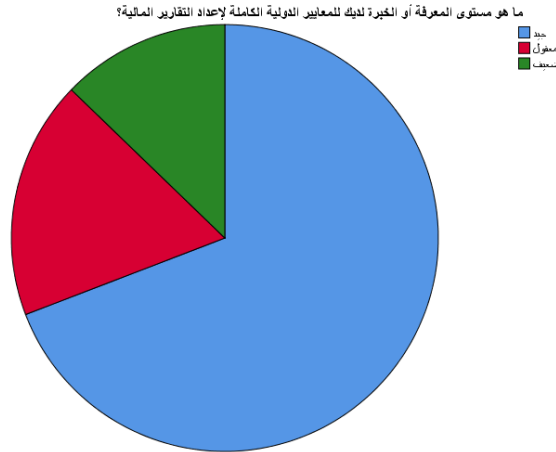
* توزيع عينة الدراسة حسب مستوى المعرفة أو الخبرة لديك للمعايير الدولية الكاملة لإعداد التقارير المالية:

الجدول رقم (20): توزيع العينة حسب مستوى المعرفة أو الخبرة في المعايير الدولية الكاملة لإعداد التقارير المالية

مستوى المعرفة	التكرار المطلق	النسبة المئوية
جيد	157	69.20
معقول	41	18.10
ضعيف	29	12.80
مجموع	227	100

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لمخرجات الاستبيان بالاعتمادا على برنامج spss 26

الشكل رقم (08): شكل توزيع العينة بحسب مستوى المعرفة أو الخبرة في المعايير الدولية الكاملة لإعداد التقارير المالية



المصدر: من إعداد الباحث وفقا لمخرجات الاستبيان بالإعتمادا على برنامج spss 26

إرتأينا في الأخير أن نستطلع عن مدى إطلاع مجتمع الدراسة للمعايير الكاملة أولا كون المعايير الخاصة بمحل الدراسة مستمدة بالأساس منها وذلك قبل الغوص في الأسئلة المتعلقة بتلك المعايير، وكانت تقسيمات أفراد عينة الدراسة بما نسبته 69.20 % وبتكرار مطلق وقدره 157 مستبيناً، مثلوا تلك الفئة التي تحوز على معرفة جيدة بتلك المعايير، وهي نسبة جيدة جداً لإتمام دراستنا، ومثلت تلك الفئة التي تحوز على مستوى معقول نسبة 18.10 %، في ما تلك الفئة التي كانت معرفتها بالمعايير ضعيفة 12.80 %، وهي نسبة قليلة مقارنة بباقي الفئات.

- النتائج الإحصائية الوصفية المتعلقة بمتغيرات وفرضيات الدراسة: سنحاول من خلال هذا الجزء معالجة فرضيات الدراسة ومدلولاتها وفقاً لإجابات مجتمع الدراسة وفقاً لبرنامج التحليل الوصفي.

*** عرض النتائج الإحصائية الوصفية الخاصة بال محور الثاني: (ما هو الإطار العام للمعايير المحاسبية الدولية وبالأخص المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟):**

خصص هذا الجزء من الاستبانة، لمعرفة الإطار العام للمعايير المحاسبية الدولية وبالأخص المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من وجهة نظر مجتمع الدراسة، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (21): نتائج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الثاني

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
كيف تصف معرفتك الحالية بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة؟	1.54	0.788
ما أساس المحاسبة الذي تستخدمه حالياً لأغراض إعداد التقارير المالية؟	1.18	0.486
إذا كانت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم مسموحاً بها فماذا سيفعل كيائك؟	1.41	0.701

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لمخرجات الاستبيان بالإعتمادا على برنامج spss 26

الجدول رقم (22): عرض نتائج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الثاني

الأهمية النسبية	مستوى الملائمة	إجابات أفراد العينة							البيان
		التكرارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة			
2	عالية	8	10	13	73	123	1.00	4.29	أدى إعتتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي إلى بيانات مالية قابلة للمقارنة.
	جداً	3.5	4.4	5.7	32.2	54.2			
4	عالية	21	13	12	46	135	0.96	4.14	الإعترافات المعقدة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة أدى لصعوبة إتخاذ قرارات حكيمة؟
		9.3	5.7	5.3	20.3	59.5			
6	عالية	20	25	19	27	136	0.67	4.03	تساعد المعلومات المبسطة في شفافية القوائم المالية.
		8.8	11	8.4	11.9	59.9			
1	عالية	7	6	22	47	145	0.98	4.39	بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة ليست ملزمة من قبل المشرع لإصدار تقارير المراجعة السنوية.
	جداً	3.1	2.6	9.7	20.7	63.9			
5	عالية	17	32	12	20	144	0.88	4.07	تختلف الحاجات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن تلك الإحتياجات الخاصة بالمؤسسات الأخرى.
		7.5	14.1	5.3	9.7	63.4			
3	عالية	12	23	11	45	136	0.71	4.18	هناك ضرورة لوجود

معايير خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة لإختلاف هذه المنشآت عن المنشآت كبيرة الحجم.			59.9	19.8	4.8	10.1	5.3		
--	--	--	------	------	-----	------	-----	--	--

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لمخرجات الإستهتبان بالإعتمادا على برنامج spss 26

كما هو مبين في الجدول الأول، والذي يخص الأسئلة المعدة وفق مقياس ليكارت الثلاثي، فقد كانت إجابات أفراد العينة على الفقرة الأولى بمتوسط حسابي قدره 1.54، وإنحراف معياري 0.788، وهو ما يعني إتجاه غالبية الإجابات نحو الإختيار الأول وهو المعرفة الجيدة بالمعايير، مع إنحراف معياري قليل لكل المتوسطات. في ما يخص الفقرة الثانية فقد كانت بمتوسط حسابي قدره 1.18 وإنحراف معياري 0.486، وهو يعني أيضا إتجاه أفراد العينة نحو الإختيار الأول أي الغالبية منهم يعدون محاسبتهم وفق النظام المحاسبي المالي، وبإنحراف معياري ضعيف.

في ما يخص الإجابة الثالثة أيضا توجهت الإجابات صوب الفقرة الأولى بمتوسط حسابي قدره 1.41 ولإنحراف معياري ضعيف وقدره 0.701، وهو ما يعني إمكانية إعتماد المعايير في حالة السماح بها من قبل المشرع وفقا لإجابات أفراد العينة.

أما في ما يخص الجدول الثاني والمتعلقة بإجابات أفراد العينة وفقا لمقياس ليكارت الخماسي، فقد كانت تراوحت جميع المتوسطات الحسابية ما بين 4.39 إلى 4.03، وهو ما يعني إتجاه أفراد العينة للموافقة على جميع فقرات هذا المحور، وقد كانت العبارة الثالثة من حازت على أكبر متوسط حسابي وقدره 4.39، وإنحراف معياري متوسط وقدره 0.982، في ما كانت الفقرة الثالثة أقل الفقرات بحسب متوسطها الحسابي بما قيمته 4.03 وإنحراف معياري ضعيف قدره 0.673، ما يعني مستوى ملائمة عال لجميع الفقرات بالنسبة لأفراد العينة.

- عرض النتائج الإحصائية الوصفية الخاصة بالمحور الثالث (كيف يساهم النظام المحاسبي المالي في تقديم المعلومات المالية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟)

سنتطرق في هذا المحور كيفية مساهمة النظام المالي المحاسبي في تقديم المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من وجهة نظر مجتمع الدراسة، وتم حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة، وكانت المخرجات كما يلي:

الجدول رقم (23): عرض نتائج الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لفقرات المحور الثالث (ليكارت الثلاثي)

الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
--------	-----------------	-------------------

0.49	1.17	هل أنت على دراية تامة بتأثير النظام المحاسبي المالي على كيانك؟
0.83	1.60	ما هي الصعوبة التي واجهتها في المرة الأولى لتطبيق النظام المحاسبي المالي؟
0.74	1.48	هل هناك حاجة لتعديل النظم المحاسبية كل ثلاث إلى خمس سنوات بغض النظر للحاجة لذلك؟

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لمخرجات الإستهتبان بالإعتمادا على برنامج spss 26

الجدول رقم (24): عرض نتائج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الثالث (ليكارت الخماسي)

الأهمية النسبية	مستوى	إجابات أفراد العينة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	البيان
	الملائمة	التكرارات								
		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة				
1	عالية	6	12	15	23	171	1.01	4.50	هناك عيوب تنافسية وفقدان للخصوصية الناشئة عن الكشف عن المعلومات في البيانات المالية السنوية؟	
	جداً	2.6	5.3	6.6	10.1	75.3				
3	عالية	6	12	16	81	112	0.98	4.23	تكاليف إنتاج الحسابات السنوية تتجاوز الفوائد التي تعود على الكيان؟	
	جداً	2.6	5.3	7	35.7	49.3				
4	عالية	31	13	11	32	150	0.81	4.22	مقارنات الوضع المالي للشركات صغيرة ومتوسطة الحجم مع منافساتها محليًا صعبة للغاية؟	
	جداً	9.3	5.7	4.8	14.1	66.1				
6	عالية	33	34	18	32	110	0.48	3.66	تؤثر قواعد الضرائب على قرارك بشأن المعالجات المحاسبية	
		14.5	15	7.9	14.1	48.5				

والكشف المعلومات؟									
المعلومات المالية	3.90	1.09	123	21	32	41	10	عالية	5
المعدة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تلبي إحتياجات المستخدمين؟			54.2	9.3	14.1	18.1	4.4		
من شأن عدم فصل ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الإدارة أن يقلل من شفافية التقارير المالية؟	4.41	1.00	153	37	20	12	5	عالية جداً	2
			67.4	16.3	8.8	5.3	2.2		

المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لمخرجات الإستهتبان بالإعتمادا على برنامج spss 26

أظهر التحليل الإحصائي وكما هو مبين في الجدول الأول، بأن إجابات أفراد العينة على الفقرة الأولى كانت بمتوسط حسابي قدره 1.17، وإنحراف معياري 0.490، وهذا يعني إتجاه إجابات العينة نحو الإختيار الأول وهو العلم بمدى تأثير النظام المحاسبي على الكيانات المختلفة.

أما الفقرة الثانية فقد لوحظ أن المتوسط الحسابي لها فقدر بـ 1.60 وإنحراف معياري 0.831، وهذا يعني إتجاه أفراد العينة نحو الإختيار الأول أيضاً، بما يعني أن الغالبية منهم يرون أن هناك ضعفاً في نظم الرقابة الداخلية للكيانات، بل وحتى غيابها أحياناً، وبإنحراف معياري ضعيف أيضاً.

كان المتوسط الحسابي لإجابات العينة في ما يخص الفقرة الثالثة للجدول الأول تتجه نحو الفقرة الأولى وذلك بمتوسط حسابي قدره 1.48، مع وجود إنحراف معياري قليل نسبته 0.748 وهو ما يعني موافقة العينة على بند الحاجة إلى تعديل النظم المحاسبية كل ثلاث إلى خمس سنوات بغض النظر للحاجة إلى ذلك.

وإتجهت نتائج الجدول الثاني والمتعلقة بإجابات أفراد العينة وفقاً لمقياس ليكرات الخماسي على أسئلة المحور الثالث نحو الموافقة أيضاً، حيث تراوحت جميع المتوسطات الحسابية ما بين 4.50 إلى 3.66، وهي نسب معقولة عموماً وتتراوح ما بين الموافقة إلى الموافقة الشديدة لعبارة المحور، مع وجود إنحراف معياري متوسط إلى ضعيف لمجمل العبارات، وكانت العبارة الأولى صاحبة أعلى متوسط حسابي وقدره 4.50، مع إنحراف معياري متوسط قدره

1.01، في ما كانت الفقرة الرابعة أقل الفقرات من ناحية المتوسط الحسابي بما قيمته 3.66 وإنحراف معياري ضعيف قدره 0.488، وهو ما يعني مستوى ملائمة عال أيضا لجميع الفقرات.

- عرض النتائج الإحصائية الوصفية الخاصة بالمحور الرابع (ما هي محددات تطبيق معايير الإبلاغ المالي لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتطلباته؟):

الجدول رقم (25): عرض نتائج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الرابع (ليكارت الثلاثي)

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أي من المشاكل التالية قد تنطبق على مجال عملكم؟	1.69	0.810
هل تعكس القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوضعية المالية الحقيقية لها؟	1.53	0.765
إذا كانت الإجابة بلا على الفقرة السابقة فما هي الأسباب من وجهة نظرك؟	1.57	0.500

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لمخرجات الاستبيان بالإعتمادا على برنامج spss 26

الجدول رقم (26): عرض نتائج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الرابع (ليكارت الخماسي)

البيان	إجابات أفراد العينة							المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
	التكرارات										
	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة						
الأهمية النسبية	مستوى الملائمة	2	عالية	12	11	21	60	123	1.12	4.19	هناك إختلافات بين الجزائر والدول التي تضع معايير للشركات الصغيرة والمتوسطة البيئية والإقتصادية التي تعمل فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة؟
				5.3	4.8	9.3	26.4	54.2			
6	عالية	23	29	22	56	97	0.97	3.77	يعتبر ملاك المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بأن إلزام منشآتهم بهذه المعايير		
		10.1	12.8	9.7	24.7	42.7					

									تدخل في خصوصيتها وإعاقة لأعمالها الفردية؟
4	عالية	11	12	25	84	95	1.08	4.05	ضعف الموارد المالية اللازمة لتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة؟
		4.8	5.3	11	37	41.9			
5	عالية	10	40	20	53	104	1.11	3.89	يوجد ضعف في المعرفة المحاسبية والمالية بين أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة؟
		4.4	17.6	8.8	23.3	45.8			
1	عالية جداً	6	6	11	49	155	0.90	4.50	النظرة للمحاسبة كأداة ضريبية يعتبر من أهم معوقات الإفصاح في المنشآت الصغيرة والمتوسطة؟
		2.6	2.6	4.8	21.6	68.3			
3	عالية	12	18	15	54	128	1.18	4.18	هناك مشاكل في التقدير الضريبي ما بين الكيانات والجهات الضريبية؟
		5.3	7.9	6.6	23.8	56.4			

المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لمخرجات الاستبيان بالإعتماداً على برنامج spss 26

كان التحليل الإحصائي للجدول الأول الخاص بالمحور الرابع للاستبيان، بأن إجابات أفراد العينة على الفقرة الأولى كانت بمتوسط حسابي قدره 1.69، وإنحراف معياري 0.810، وهذا يعني إتجاه إجابات العينة نحو الإختيار الثاني وهو إعتبار التكلفة العالية لمسك الدفاتر أحد أكبر المشاكل التي تعترض الشركات الصغيرة والمتوسطة. وكان المتوسط الحسابي للفقرة الثانية 1.53 وإنحراف معياري 0.765، مما يعني إتجاه أفراد العينة نحو الإختيار الأول والقائل بموافقة الفئة المستبينة على أن القوائم المالية المعدة تعكس الوضعية المالية لتلك الشركات، مع وجود إنحراف معياري متوسط أيضاً.

بالنسبة للفقرة الثالثة كان المتوسط الحسابي لإجابات العينة تتجه نحو الفقرة الأولى وذلك بمتوسط حسابي قدره 1.57، مع وجود إنحراف معياري قليل نسبته 0.500، وذلك يخص 38 إجابة فقط، وهو عدد المستبنيين الذين أجابوا بالرفض للعبارة السابقة، كون الفقرة الثالثة مرتبطة بسابقتها بشكل وثيق، وهذا يعني أنه من كانت إجاباتهم بلا في الفقرة السابقة، والذين لا يرون بأن القوائم المالية تعبر عن الوضعية الحقيقية للشركات، يرون أن بعض المديرين يعدون قوائم معدة خصيصا للإغراض الضريبية فقط. على حساب شفافية وعدالة تلك القوائم.

إنجتهت نتائج الجدول الثاني والمتعلقة بإجابات أفراد العينة على أسئلة المحور الرابع إجمالاً نحو الموافقة، وتراوحت جميع المتوسطات الحسابية ما بين 4.50 إلى 3.77، وهو ما يعني موافقة أفراد العينة على مجمل العبارات، مع وجود إنحراف معياري متوسط إلى ضعيف لمجمل العبارات من 0.909 إلى 1.18، وكانت للعبارة الخامسة أكبر متوسط حسابي وقدره 4.50، مع إنحراف معياري متوسط قدره 0.909، في ما كانت العبارة الثانية أقل الفقرات من ناحية المتوسط الحسابي بما قيمته 3.77 وإنحراف معياري ضعيف قدره 0.971، وهو ما يعني مستوى ملائمة عالٍ إلى مقبول لجميع الفقرات.

- عرض النتائج الإحصائية الوصفية الخاصة بالمحور الخامس (ما هو الأثر المنتظر عند تطبيق معايير الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؟):

الجدول رقم (27): عرض نتائج الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لفقرات المحور الخامس (ليكارت الثلاثي)

الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
إذا تم اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الجزائر، فما هي آثارها على عملك؟	1.51	0.74
يساهم وجود معايير جديدة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في:	1.69	0.55
ما مدى صلة هذه المواضيع بمؤسستك (منشأة التقرير؛ إعداد التقارير المالية المرحلية؛ التقارير القطاعية)؟	2.10	0.89

المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لمخرجات الاستبيان بالاعتماد على برنامج spss 26

الجدول رقم (28): عرض نتائج الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لفقرات المحور الخامس (ليكارت الخماسي)

البيان	إجابات أفراد العينة							مستوى الملائمة	الأهمية النسبية
	التكرارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة				
السماح باستخدام أحدث سعر شراء لتقريب تكلفة	3.62	1.05	46	96	44	35	6	عالية	2
			20.3	42.3	19.4	15.4	2.6		

									المخزون بدل الطرق الأخرى (...FIFO,CMP)
3	متوسط	32	18	49	98	30	1.12	3.33	التعريف بتكلفة البحث والتطوير كنفقات عند تكبدها بدلاً من رسملة تكلفة التطوير.
		14.1	7.9	21.6	43.2	13.2			
1	عالية	18	17	36	94	62	1.17	3.72	قياس العقار الاستثماري وفقاً للظروف بدلاً من منحهم خيار إستخدام نموذج التكلفة أو القيمة العادلة.
		7.9	7.5	15.9	41.4	27.3			
6	متوسط	30	23	63	74	37	0.91	3.28	الإعفاء من الكشف عن أثر التغيير في المعايير التي صدرت ولكن لم تسر بعد.
		13.2	10.1	27.8	32.6	16.3			
4	متوسط	26	38	30	107	26	1.21	3.30	العرض وبشكل منفصل لمبلغ الأرباح الموزعة المعلنة بعد نهاية فترة إعداد التقارير في الأرباح المحتجزة.
		11.5	16.7	13.2	47.1	11.5			
4	متوسط	34	32	30	93	38	1.03	3.30	حذف متطلبات الإفصاح المتعلقة بقرارات الإستثمار
		15	14.1	13.2	41	16.7			

									في السوق العامة.
--	--	--	--	--	--	--	--	--	------------------

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لمخرجات الإستهتبان بالإعتمادا على برنامج spss 26

وفقا لمخرجات الفقرة الأولى أظهر التحليل الإحصائي وكما هو مبين في الجدول الأول، بأن إجابات أفراد العينة كانت بمتوسط حسابي قدره 1.51، وإنحراف معياري 0.748، ويعني إتجاه إجابات العينة نحو الإختيار الأول والذي ترى فيه الفئة أنه وفي حالة إعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، فإن ذلك من الممكن أن يُسهم في إيجاد نظام محاسبي متكامل في هذه المنشآت، وذلك لسهولة الإستخدام ووضوح تلك المعايير.

لوحظ من خلال الفقرة الثانية أن المتوسط الحسابي لها فقدر بـ 1.69 وإنحراف معياري 0.558، وهذا يعني إتجاه أفراد العينة نحو الإختيار الثاني للفقرة، بما يعني أنه من شأن المعايير أن تساهم في تقليل متطلبات الإفصاح عن طريق حذف تلك المواضيع غير ذات الصلة بالكيانات الصغيرة والمتوسطة.

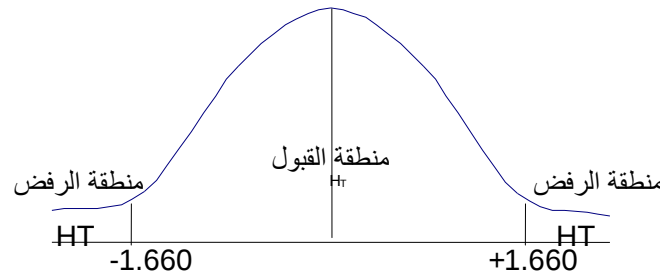
كان المتوسط الحسابي لإجابات العينة في ما يخص الفقرة الثالثة للجدول الأول تتجه نحو الفقرة الثانية وذلك بمتوسط حسابي قدره 2.10، مع وجود إنحراف معياري قليل نسبته 0.891 وهو ما يعني بأن العينة ترى أن من أكثر المواضيع ذات الصلة بالكيانات الصغيرة والمتوسطة هو موضوع التقارير المالية المرحلية.

إتجهت نتائج الجدول الثاني والمتعلقة بإجابات أفراد العينة على أسئلة المحور الخامس نحو الموافقة إلى المحايدة، رغم ضعف المتوسطات الحسابية مقارنة بباقة الفقرات، وهو ما يعني ربما جهل بعض أفراد العينة لبعض المصطلحات الواردة في تلك الفقرات، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين 3.72 إلى 3.28، مع وجود إنحراف معياري متوسط إلى ضعيف لمجمل العبارات، وكانت العبارة الثالثة صاحبة أعلى متوسط حسابي وقدره 3.72، مع إنحراف معياري متوسط قدره 1.17، في ما كانت الفقرة الرابعة أقل الفقرات من ناحية المتوسط الحسابي بما قيمته 3.28 وإنحراف معياري ضعيف قدره 0.911، وهو ما يعني مستوى مقبول عموما لجميع الفقرات.

المبحث الثاني: تحليل فرضيات الدراسة

سنحاول من خلال هذا المحور قياس علاقات الارتباط وصحة الفرضيات بين متغيرات الدراسة والتي تضمنتها فرضياتها الثلاثة، وإستخدمنا إختبار تي للعينة البسيطة (one sample T) عند مستوى معنوية 5% بمستوى ثقة 95% للمنحنى ذي الطرفين وذلك من أجل إختبار فرضيات الدراسة، حيث إذا كانت قيمة t المحسوبة واقعة داخل منطقة قبول النظرية الفرضية، تقبل النظرية الفرضية وترفض النظرية البديلة، بينما إذا كانت t المحسوبة واقعة خارج منطقة قبول النظرية الفرضية أي داخل منطقة رفض النظرية الفرضية وترفض النظرية الفرضية وتقبل النظرية البديلة وذلك عند مستوى المعنوية المستعمل في الإختبار، وكذا إختبار معامل بيرسون وهو معامل لقياس درجة الترابط بين المتغيرات حيث إذا كانت قيمة المعنوية (sig) أقل من 0.05 أي $\alpha = 0.05$ وكانت نسبة الارتباط أكبر من 0.6، دل ذلك على أن هناك إرتباط قوي بين المتغيرات، وبالتالي رفض الفرضية الصفرية، وكانت المخرجات كما يلي:

الشكل رقم (09): مناطق قبول ورفض فرضيات الدراسة بحسب إختبار (one sample T)



الجدول رقم (29): قيمة معامل الارتباط بين محاور الإستبيان

الفقرة	قيمة معامل الارتباط بيرسون	معامل الارتباط بيرسون	مستوى المعنوية sig
- إن الطرق والأساليب المحاسبية المعتمدة من خلال المعايير المحاسبية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أقل سهولة وتبسيطا من معايير الإبلاغ المالي الدولية الكاملة.	0.651		0.00
- يمكن لتبني المعايير الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أن يساعد في حل مشكلة التمويل التي يعاني منها كثير من المؤسسات الجزائرية.	0.845		0.00
- يحتاج النظام المحاسبي المالي وقوانين الإستثمار في الجزائر إلى بعض التكيف والتحديث في الآليات الفنية من أجل مواكبة التطورات الدولية.	0.890		0.00
مجموع الفقرات	0.836		0.00

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لمخرجات الإستبيان بالإعتمادا على برنامج spss 26

المطلب الأول: تحليلات الفرضية الأولى

الجدول رقم (30): توضيح قيم One Sample T test الخاصة بالفرضية الأولى

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم	T المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
إن الطرق والأساليب المحاسبية المعتمدة من خلال المعايير المحاسبية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أقل سهولة وتبسيطا من معايير الإبلاغ المالي الدولية الكاملة.	3.97	0.81	عالية	112.15	226	.000

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لمخرجات الإستبيان بالإعتمادا على برنامج spss 26

- إختبار الفرضية الأولى: يتم إختبار الفرضية الأولى من خلال وضع الفرضية الصفرية والبدلية كما يلي:

* **الفرضية الصفرية H0** : تُعد الطرق والأساليب المحاسبية المعتمدة من خلال المعايير المحاسبية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أكثر تعقيداً مقارنة بالمعايير الإبلاغ المالي الدولية الكاملة.

* **الفرضية البديلة H1** : تعتبر الطرق والأساليب المحاسبية المعتمدة من خلال المعايير المحاسبية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أقل سهولة وتبسيطاً من معايير الإبلاغ المالي الدولية الكاملة.
من خلال الجدولين السابقين وكذا الشكل رقم (09) نستنتج مايلي:

يبين الجدول رقم (29) وجود علاقة إرتباط طردية موجبة وقوية بحسب رأي المستطلعين بين الطرق والأساليب المحاسبية المعتمدة من خلال المعايير الجديدة وبين السهولة في إعداد القوائم المالية، وهي ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي (5%)، حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط البسيط بينهما 0.651، وما يدعم هذه النتيجة هي قيم تي المحسوبة من خلال الجدول رقم (30) حيث نلاحظ أن المتوسط الحسابي للفرضية الأولى 3.97 وهو ما يشير إلى أن الإجابات تتجه نحو الموافقة بحسب قيم جدول ليكارت الخماسي، مع إختلاف معياري قدره 0.81؛ وكانت قيمة t المحسوبة 112.15، وهي أكبر من قيمة t الجدولية والمحصورة وفقاً للرسم البياني بـ 1.660 بالإيجاب أو السلب، ومستوى دلالة sig معدوم وهي ذات دلالة عند مستوى sig > 0.05؛ وبدرجة حرية 226 وعليه:

*** القرار الإحصائي:**

ترفض الفرضية الصفرية القائلة بأنه تُعد الطرق والأساليب المحاسبية المعتمدة من خلال المعايير المحاسبية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أكثر تعقيداً مقارنة بالمعايير الإبلاغ المالي الدولية الكاملة.

*** القرار التطبيقي:**

تقبل الفرضية البديلة والتي تنص على: تعتبر الطرق والأساليب المحاسبية المعتمدة من خلال المعايير المحاسبية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أقل سهولة وتبسيطاً من معايير الإبلاغ المالي الدولية الكاملة.

المطلب الثاني: تحليلات الفرضية الثانية

الجدول رقم (31): توضيح قيم One Sample T test الخاصة بالفرضية الثانية

البيان	المتوسط الحسابي	الإختلاف المعياري	التقييم	T المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
- يمكن لتبني المعايير الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أن يساعد في حل مشكلة التمويل التي يعاني منها كثير من المؤسسات الجزائرية.	4.11	0.94	عالية	127.17	226	.000

المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لمخرجات الإستبيان بالإعتماد على برنامج spss 26

- **إختبار الفرضية الثانية:** يتم إختبار صحة الفرضية الثانية كما في إختبار الفرضية الثالثة كما يلي:

* **الفرضية الصفرية H0** : لا يساعد تبني المعايير الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حل مشكلة التمويل التي يعاني منها كثير من المؤسسات الجزائرية.

* **الفرضية البديلة H1** : من شأن تبني المعايير الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أن يساعد في حل مشكلة التمويل التي يعاني منها كثير من المؤسسات الجزائرية.
يتضح من خلال الجدولين رقم (29) و(31) أن نستوضح مايلي:

يوضح الجدول رقم (29) وجود علاقة إرتباط موجبة وقوية بين تبني المعايير الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساعدة في حل مشكلة التمويل التي يعاني منها كثير من المؤسسات الجزائرية، حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط بحسب معامل بيرسون بينهما 0.845، وبمستوى معنوية معدوم، أما الجدول رقم (31) فنلاحظ أن المتوسط الحسابي للفرضية الثانية بلغ 4.11 وهو ما يشير إلى أن الإجابات تتجه نحو الموافقة بشدة بحسب قيم جدول ليكارت الخماسي، مع إنحراف معياري قدره 0.94؛ وكانت قيمة t المحسوبة 127.17، وهي أكبر من قيمة t الجدولية، ومستوى دلالة sig معدوم وهي ذات دلالة عند مستوى sig > 0.05 ؛ وبدرجة حرية $n-1$ قدره 226 وبناء عليه:

* **القرار الإحصائي:**

ترفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه، لا يساعد تبني المعايير الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حل مشكلة التمويل التي يعاني منها كثير من المؤسسات الجزائرية.

* **القرار التطبيقي:**

من شأن تبني المعايير الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أن يساعد في حل مشكلة التمويل التي يعاني منها كثير من المؤسسات الجزائرية.

المطلب الثالث: تحليلات الفرضية الثالثة

كذلك يتم إختبار الفرضية الثالثة كما يلي:

الجدول رقم (32): توضيح قيم One Sample T test الخاصة بالفرضية الثالثة

البيان	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	التقييم	T المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
يحتاج النظام المحاسبي المالي وقوانين الإستثمار في الجزائر إلى بعض التكيف والتحديث في الآليات الفنية من أجل مواكبة التطورات الدولية.	3.77	1.11	عالية	99.36	226	.000

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لمخرجات الإستبيان بالإعتمادا على برنامج spss 26

* **الفرضية الصفرية H0** : لا يحتاج النظام المحاسبي المالي وقوانين الإستثمار في الجزائر إلى أية تكييفات وتحديثات في الآليات الفنية من أجل مواكبة التطورات الدولية.

* **الفرضية البديلة H1** : يحتاج النظام المحاسبي المالي وقوانين الإستثمار في الجزائر إلى بعض التكييف والتحديث في الآليات الفنية من أجل مواكبة التطورات الدولية.
من خلال الجدولين رقم (29) و(32) نتبين مايلي:

بحسب الجدول رقم (29) هناك أثر ارتباط موجب وقوي بين تكييف وتحديث الآليات الفنية للنظام المحاسبي المالي وقوانين الإستثمار في الجزائر ومواكبة التطورات الدولية، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية قيمته (5%)، وبلغت قيمة معامل الارتباط بحسب معامل بيرسون بينهما 0.890، كما ان قيمة الارتباط الكلي بين المحاور حسب معامل بيرسون كانت قوية حيث بلغت 0.836، أيضا من خلال الجدول رقم (32) نلاحظ أن المتوسط الحسابي للفرضية الثالثة 3.77 وهو ما يشير إلى أن الإجابات تتجه نحو الموافقة بحسب قيم جدول ليكارت الخماسي، مع إنحراف معياري قدره متوسط قيمته 1.11؛ وكانت قيمة t المحسوبة 99.36، وهي أكبر من قيمة t الجدولية، ومستوى دلالة sig معدوم وهي ذات دلالة عند مستوى sig > 0.05؛ وبدرجة حرية 226 وبناءا عليه:

* **القرار الإحصائي:**

ترفض الفرضية الصفرية والقائلة: لا يحتاج النظام المحاسبي المالي وقوانين الإستثمار في الجزائر إلى أية تكييفات وتحديثات في الآليات الفنية من أجل مواكبة التطورات الدولية.

* **القرار التطبيقي:**

تقبل الفرضية البديلة والتي تنص على: يحتاج النظام المحاسبي المالي وقوانين الإستثمار في الجزائر إلى بعض التكييف والتحديث في الآليات الفنية من أجل مواكبة التطورات الدولية.

المبحث الثالث: تحليل ملف المقابلات الشخصية

سنستطرق من خلال هذا المبحث لتحليل ملف المقابلات الشخصية والتي تمت مع الفئة المستهدفة من الدراسة.

المطلب الأول: الأساليب المستخدمة

تم إتباع نوعان من المسارات ذات الصلة بأسئلتنا البحثية، يشير المسار الأول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ومدى تصوره للمستخدمين والمعدنين، أما الثاني فيتعلق بفهم البيئة المحلية المستخدمين لهذه المعايير، وإستخدامنا أسلوب المقابلة وجهاً لوجه للحصول على وجهات نظر المستجيبين، مع بعض المرونة لتعديل وشرح الأسئلة عندما يُظهر المستجيبون تعبيرهم عن إحجامهم عن الإجابة، بسبب عدم فهم معاني الأسئلة أو الإفصاح عنها،

– **المقابلة الموجهة ذات الأسئلة المغلقة:** إستندت المقابلات شبه المنظمة إلى ثلاثة محاور تبعا لفرضيات الدراسة، ذلك لمعرفة تصورات تلك الفئة وكانت كما يلي:

(1) ما هو الإطار العام للمعايير المحاسبية الدولية وبالأخص المعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

(2) ما هو الأثر المنتظر عند تطبيق هذا المعيار على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

(3) ما هو الأثر المنتظر ومحددات تطبيق هذا المعيار على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

وتم وضع أسئلة مغلقة حيث يقوم فيها الباحث بوضع مجموعة من الأسئلة مع إعطاء المبحوث بعض البدائل للإجابة عليها، وفي بعض الأحيان اعطائه الحرية في التوسع في الإجابة، وهو ما راعيناه من خلال الأسئلة ذات الخيارات الثلاثية، وتضمن أغلبها خياراً مفتوحاً، مع ورقة أخيرة للملاحظات، لأنها توفر مساحة أكبر بكثير للمستجيبين للتعبير عن آرائهم، ومن أجل ذلك تم استخدام عدة طرق للاتصال بالمستهدفين كالمكالمات الهاتفية أو بالبريد الإلكتروني في بعض الحالات، كما إستغلينا بعض الملتقيات والتجمعات العلمية، حيث كان الأمر صعباً للغاية واستغرق وقتاً أطول بكثير مما كان متوقعاً.

المطلب الثاني: تحليل إجابات عينة المقابلة

- مجتمع وعينة الدراسة

شمل مجتمع الدراسة وكما ذكرنا سابقاً العديد من الأساتذة والأكاديميين وبعض ملاك ومدراء ماليين في مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وحللنا مخرجات الأسئلة ذات الافتراض الثلاثي، والملاحظات المعطاة من قبل بعض من تم إستبائهم، واجريت غالبية هذه المقابلات من خلال الملتقيات العلمية أو في أماكن عمل المستجوبين على مدى 6 أشهر.

- أسئلة متعلقة بالإطار العام للمعايير المحاسبية الدولية وبالأخص المعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كانت أبرز الإجابات فيما يتعلق بالسؤال حول مسألة الإطار العام للمعايير المحاسبية الدولية وبالأخص المعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أن مسألة المواءمة أكثر فائدة للشركات الكبيرة لأنها تقوم بأكثر معاملاتهم عبر الحدود، ولها شركاء خارجيون، حيث تعمل الشركات الصغيرة يدوياً ومحلياً ولديها عملاء محليون، لذلك لا يشعرون بالحاجة إلى مثل هذه المجموعة العالمية من المعايير، ورأى آخرون أنه ومن أجل تكييف المعايير محلياً يجب تحديد المستويات الإلزامية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وأن لا تكون مفروضة على جميع الشركات.

رداً على السؤال المتعلق بمستخدمي البيانات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة، ذكر أحدهم أن مستخدمي هذه البيانات في الغالب داخليون داخل الشركة، أما الخارجيين يعتمدون على نوعية المنتج فقط، حيث تحتاج الشركات ذات البنية التحتية العالية إلى الاحتفاظ بدفاتر محاسبية جيدة وتقديمها من أجل جمع الأموال والإستثمارات، وربما تعد البنوك هي المستخدم الرئيسي للبيانات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة.

بالنسبة للأسئلة التي تستهدف تصورات تبسيط عمليات القياس والإعتراف، لم يستوعب كثير من المستجوبين الفكرة، في ما رأى آخرون بأن من يقوم بوظيفة المحاسب شخص آخر ليس له علاقة بالمحاسبة وهو في الغالب مالك المنشأة، الأمر الذي يتطلب بذل مجهود كبير لتعريف هؤلاء بأهمية تبسيط طرق المحاسبة وأهمية استخدام معايير محاسبية

خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا غير، وبالتالي رأى أحدهم أنه من النادر ما ترغب الشركات طوعية في استخدام المعايير المحاسبية تمامًا مثل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة في التقارير المالية لأنهم لا يستطيعون رؤية الفوائد التي سيكسبونها منها في المرحلة الحالية.

- أسئلة متعلقة بمدى قدرة اعتماد معايير الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تخفيف العبء على تلك الشركات؟

رداً على السؤال الذي مفاده في ما إذا كان اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة سيكلف الشركات الصغيرة والمتوسطة الوقت والموارد، كان رد أحد الخبراء أن ذلك بالتأكيد سيكلف الشركات الصغيرة والمتوسطة كثيراً من التكاليف وحتى الوقت أيضاً، لن يكون اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لأول مرة مهمة سهلة، لأنها لا تستطيع أن تفعل ذلك بمفردها وستوظف خدمات الخبرة، لكن تلك التكاليف الأولية ستتناقص سنوياً إلى أن تصل إلى الصفر عند التنفيذ الكامل.

أشار بعض مديرو وملاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول سؤال عما إذا كانوا سيتبنون المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة إذا سُمح بذلك، أشار إلى أنهم سيطلبون المشورة من محاسبهم قبل اتخاذ القرار، كونها منتجاً لذلك إذا كان المنتج معقداً في استخدامه، فسيتردد العميل في شرائه، في ما ربح آخرون بهذا الأمر، وهناك فئة ليست بالقليلة من صرحت بعدم الرغبة في تبني تلك المعايير على الأقل في الوقت الحالي، ولا يمكن أن تكون ممكنة على المدى القصير، ولكن مرحلة التنفيذ ستكون ممكنة على المدى الطويل.

في ما رأى البعض أن التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم تدريجياً خاصاً للموظفين المعنيين في الشركات الصغيرة والمتوسطة لفهم هذه المعايير تماماً وتطبيقها بطريقة مناسبة، وبالتالي إذا تم النظر إليها من منظور تكبد التكاليف والوقت، فسيتم وصفها بأنها غير مواتية، ولكن إذا تم النظر في فوائدها في المراحل اللاحقة على المدى الطويل، فيمكن اعتبارها ملائمة إقتصادياً.

- أسئلة متعلقة بالأثر المنتظر عند تطبيق هذا المعيار على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

بالنسبة لهذا السؤال أجاب بعضهم أنها من الممكن أن تجلب الجودة والقابلية للمقارنة للبيانات المالية إذا تم اعتمادها من قبل جميع الشركات الصغيرة والمتوسطة، ولكن الشيء الأكثر أهمية لتحقيق الجودة والقابلية للمقارنة للبيانات المالية هو وجود موظفين محاسبة أكفاء ومقدار الوقت الذي يقضونه في التكوين، فيما رأى البعض وبالرغم من أن النظام المحاسبي المالي الجزائري يتمتع بمستوى مقبول من الجودة أيضاً، إلا أن طبيعة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة وصيغتها العالمية ستعود بالفائدة على الأعمال المالية بالبلاد.

قال آخرون أنه هناك محاسبة مبسطة مطبقة بالفعل في الجزائر، لكن لا يوجد أثر ملموس على أرض الواقع للقوائم المحاسبية، ربما لأنه بسبب الخبرة المالية المحدودة المتوفرة في العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث تلجأ غالباً إلى محاسب خارجي للحصول على المساعدة، والتكلفة الكبيرة لتعيين المهنيين المتمرسين، وأوصى أحد المحييين بأن تركز الشركات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة على الإدارة المالية وليس إعداد التقارير المالية، وأنه يجب أن تستخدم

الشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغيرة أنظمة وبرامج المحاسبة لتقليل تكاليف المعلومات، واعتُبر وجود دليل توجيهي منفصل للمؤسسات الصغرى قد يكون مفيداً.

وعبر آخرون عن عدم وجود وجهة نظر سلبية عن الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تستخدم مجموعة أبسط من معايير المحاسبة، شريطة أن تكون كافية لإتخاذ القرار الصحيح في حالة الرغبة في الإستثمار، أو المعاملات المالية وغيرها، لأنه إذا كان الإفصاح محدوداً، لا يمكن إجراء التحليل المالي، ولا معرفة ما هو الصواب أو الخطأ.

– أسئلة عن محددات تطبيق المعايير ومتطلباتها؟

بغض النظر عن المعايير المحاسبية التي تستخدمها الشركة ووفقاً لآراء بعض المستثمرين أن الفائدة التي تجنيها الشركات الصغيرة والمتوسطة غالباً من حساباتها هي دعم إقتراضها من البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى، وباعتبار أن أغلب هذه المنشآت ذات ملكية فردية وهو ما يعني ضمناً عدم فصل الملكية عن الإدارة، هذا الوضع يجعل من عملية تطبيق المعايير الدولية لها تحدي خاص بمؤلاء الملاك، وعملية إلزامها بتطبيق معايير محددة بغرض الحصول على القروض فقط، لن يكون كافياً أبداً لها، وسيكون هذا الأمر أحد أكبر المحددات والعوائق التي تحول دون التطبيق الكامل والفعال لمثل تلك المعايير، كما أن المتطلبات الضريبية تؤثر على إعداد البيانات المالية، لأن معظم قوائم المؤسسات موجهة للأساس للجهات الضريبية، وبالتالي من شأن هذا الأمر أن يشكل عائقاً في مدى إلتزام المؤسسات بامتلاك المعايير.

كما يعتقد بعض المشاركين الأكاديميين أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لتبني الشركات الصغيرة والمتوسطة ستكون تحدياً في المقام الأول للإدارة والمحاسبين في هذه الكيانات، ويعتقدون أن المحاسبين لن يكونوا مستعدين لمواجهة هذه التغييرات، لذلك ستكون هناك مقاومة للتغييرات، وبالتالي ليس من السهل تنفيذها بسبب تعقيدها. كما شدد البعض على ضرورة توفير الأرضية القانونية والتنظيمية المناسبة، من أجل تسهيل عملية التكييف أو التبني في حالة رغبة السلطات بذلك الأمر.

المطلب الثالث: آراء حول إجابات أفراد عينة المقابلة

في الأخير كان من المثير للإهتمام ملاحظة وجود تباين كبير في الآراء وإنصبت أبرزها حول:

- لا يمكن تقرير أن نظاماً محاسبياً ما أفضل من نظام آخر، حتى يتم تنفيذه وإستخدامه، ودراسة تكلفته من حيث الوقت والموارد، والعوائد التي تجنيها تلك المؤسسات، بل والبلد بشكل عام.
- تشير نتائج المقابلات بل وحتى الإستبيان إلى أن كثيراً من أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة وبل وحتى بعض الأكاديميين لم يكونوا على دراية بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- إتفق جميع الأشخاص الذين تمت مقابلتهم على أن المحاسبة الضريبية لها تأثير قوي على المحاسبة المالية وإعداد التقارير في جميع أنواع كيانات الأعمال، وبالتالي وفي حالة تبني المعايير الجديدة ضرورة تغيير طرق القياس و المعالجات الضريبية أيضاً، بما يتوافق مع تلك المعايير.

- ربما ستعالج هذه المعايير في حالة تكييفها في البيئة المحلية المشكلة الحقيقية المتعلقة بالجودة وإمكانية المقارنة هي فهم البيانات المالية، أي مدى فهم المستخدمين للبيانات المالية، وما يحقق هذه المقاربة هم موظفو المحاسبة المهرة، ومدى دقة إعداد تلك البيانات المالية.
- ربما يساعد تطبيق المعيار في إمكانية توسيع العمليات الخارجية، وزيادة التوسع الدولي للشركات من خلال خلق عمليات للإندماج عبر الحدود.
- ذكر مؤيدو الموقف السلبي تجاه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أن المعيار معقد للغاية ويمكن أن يتسبب في صعوبات للشركات الصغيرة جداً، مما قد يفوق تكاليف التنفيذ على فوائد استخدامه.
- من أجل معرفة إطار عمل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، سيحتاج موظفو الإدارة المالية إلى خوض العديد من الدورات التدريبية المختلفة، وهي تكلفة ضخمة نظراً لنقص المعرفة والممارسة حول المعايير.
- يجب أن تقوم جميع أنواع الكيانات، وليس فقط الشركات الصغيرة والمتوسطة، بتقييم التكاليف والفوائد الناتجة عن الإمتثال والإفصاح، ويعتمد الأمر على مستوى الضغط والقلق في ذلك الوقت؛
- يجب أن يكون لدينا إعفاء لجميع الموضوعات المتعلقة بالتقييم المعقد مثل مزايا الموظفين، وإنخفاض قيمة الأصول، والأدوات المالية؛
- اقترح بعض الذي أجريت معه المقابلة أن الكيانات التي لا تستطيع التعامل مع تكاليف المراجعة المستقلة يمكن إعفاؤها من عملية التبنى الإلزامية.

خلاصة الفصل

وجدت الدراسة دعمًا لفرضياتها الفرعية وبالتالي فرضيتها الرئيسية القائلة " سيؤدي اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى تحسين إمكانية مقارنة المعلومات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني و الدولي"، سواء من خلال تحليل نتائج الاستبيان، وقد تجلّى ذلك أيضًا من خلال ردود الذين تم مقابلتهم، حيث أن جميع المستجيبين تقريبًا يتفقون مع الرأي القائل بأن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ستسهل مهمة البنوك في إتخاذ قرارات الإقراض ومراقبة إتفاقيات القروض الخاصة بهم، وسيساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة في جمع الأموال من البنوك الدولية الموجودة عبر الحدود من خلال إستخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة في تقاريرها المالية، هذا لا ينفي وجود رأي يقول بأنه هناك ربما بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة وحتى المستخدمين في الجزائر لا تزال تعتبرها كتابًا معقدًا لمعايير المحاسبة. لا تستطيع العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل محليًا فهم أي أسباب قوية لضرورة تبني مثل تلك المعايير، خاصة تلك التي لا تعمل على مستوى دولي، أو تسعى إلى زيادة رأس المال أو التمويل الخارجي.

في ما يخص سلبيات الدراسة التطبيقية ربما وبعد مراجعة كل إجابة من الاستبيان، كان من الواضح أن بعض المستجيبين لم يقرؤوا الأسئلة بشكل كامل، على سبيل المثال كان هناك اتجاه نحو ما يسمى "الخط المستقيم" للإجابة، حيث إختار المستجيبون نفس فئة الإجابة لجميع الأسئلة، في السؤال الذي سُحح فيه بأكثر من إجابة واحدة، كما إختار العديد من المستبينين جميع الإجابات لنفس السؤال.

ومن القضايا المهمة التي أثارها هؤلاء المجهيون في هذه الدراسة التطبيقية:

- رأى البعض بضرورة الإحتفاظ بالمعايير الحالية، لأنه إذا كان علينا تطبيق أي محاسبة معقدة فسنكون أكثر معاناة؛
- لا توجد دورات تدريبية لمعايير المحاسبة الجديدة المتاحة في منطقتنا، نحن جاهزون للتدريب ولكنه غير مريح وبعيد للغاية؛
- بعض الموضوعات في المعايير الجديدة معقدة ولا يفهمها كل محاسب جيدًا، لذلك إذا كان يتعين على الشركات تطبيق مثل هذه المعايير، فعليهم تعيين محاسب يمكنه القيام بذلك؛
- المعايير المحاسبية جيدة ولكننا ربما لسنا مستعدين لها بعد، حيث لا يعد تقليل عدد الصفحات قضية مهمة، فالشيء المهم هو تغيير العقلية؛
- قال البعض أنه وحتى لو لم يكن الأمر إلزاميًا سنقوم بإعداد تقارير مالية لتقييم أدائنا ومعرفة مركزنا المالي بشكل دوري؛
- فيما يتعلق بالوعي بمتطلبات إعداد التقارير المالية بين الملاك، رأى العديد من المحاسبين والمستخدمين أن بعض مالكي الشركات الصغيرة لم يكونوا على علم بهذه المتطلبات.
- حذر البعض من التكاليف الأخرى المتعلقة بالإفصاح مثل فقدان الميزة التنافسية، أو فقدان الخصوصية.

وتشير نتائج هذا الفصل إلى أن مديري الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام لديهم معرفة محدودة بلوائح التقارير المالية والقضايا ذات الصلة، وفي البيئة المحلية تعاني الشركات الصغيرة والمتوسطة من عدة مشاكل، حيث أن معظمها غير رسمي وعملياتها التجارية قائمة على أساس محلي، وبهذا المعنى يعتبر المعيار متطورًا جدًا بالنسبة لهم، لذلك فإن اعتماد المعيار يرتبط بالعديد من القيود مثل التكلفة العالية والأمية المالية، أيضا إذا كان مساهمو الشركة العامة مالكيين على المدى القصير، فإن مالكي الشركات الصغيرة والمتوسطة يكونون أكثر استقرارًا، وغالبًا ما يشاركون في إدارة الشركة، كل هذه الاختلافات تؤثر على ممارسة محاسبية محددة وإعداد التقارير المالية، حيث سيكون من المناسب إشراكهم في هذا المشروع من أجل ضمان نجاحه.

خاتمة عامة وتوصيات

الدراسة

خاتمة عامة

تعمل معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة محلياً وليس لديها أي طموح في الوصول إلى العالمية أو جمع الأموال من السوق الدولية، فغالبية الشركات الصغيرة والمتوسطة تنخرط في معاملات تجارية بسيطة وروتينية محدودة المخاطر والعوائد على حد سواء، وإنطلقت دراستنا من إشكالية مفادها "هل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم بإعتبارها معايير مبسطة يمكن تكييفها وتطبيقها على الكيانات في الجزائر؟"، وكذلك العوائق التي قد تحول دون التطبيق الأمثل لها، ولعل المشكلة الأولى التي قد تطرأ محلياً كما دولياً هو التعريف بالمصطلحات، حيث تناولت بلدان عديدة تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الصغيرة بطرق مختلفة، وبعضها ليس لديها تعريف للشركات الصغيرة والمتوسطة، والبعض الآخر لا يميز المشاريع الصغيرة عن الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث يبدو أن وجود تعريف عالمي أمر صعب بسبب التباين الواسع في المعايير الكمية المستخدمة من قبل البلدان، أما الشاغل السائد الآخر للمشرعين في ما إذا كان ينبغي أن تكون المعايير تبسيطاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الحالية، أو بدلاً من ذلك ما إذا كانت معايير الشركات الصغيرة والمتوسطة يجب أن تمثل مجموعة جديدة كاملة من النظم المحاسبية المحلية، كما لا ننسى المحدد الأبرز لأي نشاط مالي وهو مبدأ المقابلة بين التكلفة والفائدة وعديد الضوابط الأخرى، حيث يجب أن يوازن بين الفوائد الحقيقية للمحاسبة المنظمة للمستخدمين مقابل التكاليف التي يتحملها المعدون، فقبل أن تبدأ أي شركة في استخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لإعداد بياناتها المالية، قد تنظر إدارتها في تقييم جدواها من حيث بعض العوامل التي قد تكون ضرورية لنجاح الشركات على المدى الطويل، ويجب أن تؤخذ رغبة المستخدمين الرئيسيين لهذه البيانات المالية في الإعتبار في المقام الأول، إلى جانب ملاءمة التوقيت الذي سيتم خلاله التحويل من مبادئ المحاسبة المحلية إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما يجب تقييم نوع التدريب الذي سيكون مناسباً لموظفي المنظمة المعتمدة قبل عملية التبني، أيضاً تقييم جميع المعلومات ذات الصلة والجوانب الرئيسية المتعلقة بعملية التحول، وترتيب العملية على أساس جغرافي، وتقييم الضوابط الداخلية من حيث مدى تأثير الضوابط الجديدة على سيورة المنظمة، كما يجب وضع خطط الإتصال بطريقة تقلل الصدمات المفاجئة في الحصول على المعلومات الجديدة من قبل المستثمرين والدائنين والعملاء والموردين على حد سواء، وبالتالي فإن المعايير الجديدة تعزز منفعة المعلومات، شرط إنتاج حسابات مالية منضبطة لجميع المؤسسات، كما أنه يقلل من عدم اليقين لدى أصحاب الأعمال، مما يعود بالفائدة على الإقتصاد المحلي ككل، ويزيد من ثقة ممولي المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

حيث أظهرت الدراسة أن البلدان التي عارضت اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي قد حددت العديد من المشكلات المتعلقة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، أبرزها مشكلة التناقض بين القوانين المحلية والدولية والذي من شأنه أن يطرح صعوبات في تنفيذ المعيار، علاوة على ذلك تم توضيح الصعوبات الفنية الكامنة في أقسام معينة من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعقيدها المحتمل في إعداد البيانات المالية، كما أن العبء المتصور للكيانات الصغيرة والمتوسطة خاصة عدم الإتساق مع أطر إعداد

التقارير على المستوى الوطني تُعد من أهم المحددات، حيث أن تطبيق نسختين مختلفتين من المعايير المحاسبية في نفس البلد (أي إطار التقارير التفاضلية)، قد يؤدي إلى عدم الإتساق في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مما يعيق إمكانية مقارنة المعلومات المالية عبر الكيانات، و يمكن تحسين ذلك من خلال الفحص المنتظم والدقيق للوائح الجديدة وتنفيذ نظم تكامل الأعمال لضمان تدقيق ومراقبة التشريعات الجديدة.

في ما أشارت الدراسة الإستقصائية إلى تقبل الفئة المستهدفة وبنسبة كبيرة مسألة تكييف تلك المعايير محليا، ومما يساعد على ذلك كون الجزائر تستمد لائحة المحاسبة من المعايير الدولية الكاملة لإعداد التقارير المالية، مما سوف يسهل قبول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة، ومن النتائج المهمة التي توصلت إليها كذلك أيضا ضرورة قيام صانعي السياسات في البلاد الإستثمار في التعليم والتدريب المحاسبي وبناء القدرات لتحسين معرفة المحاسبين وخبراتهم، وبالتالي تحسين قدرتهم على التعرف على الاختلافات في متطلبات إعداد التقارير للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في هذا الصدد يمكن أن يساعد وجود عدد أقل من الأطر لنفس المجموعة من الشركات في تسهيل تعليم وتدريب المحاسبين والمراجعين وإفادة المستخدمين، وسيكون التنفيذ العملي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أمرا صعبا أيضا، لمحدودية قدرة الأسواق المالية والمؤسسات والسلطات التنظيمية على جلب رأس المال، لهذا الغرض يجب عوامة الأسواق المحلية، حيث ينبغي لبرامج تكنولوجيا المعلومات والإتصال أن تضمن مراقبة الجودة؛ وتعزّز التوجه نحو العملاء؛ وترفع مستوى القدرة الإبتكارية للشركات، وتحفز الطلب على التغيير التقني والتنظيمي؛ وبناء العلاقات المتداخلة القائمة على أنظمة الإبتكار الوطنية.

ولنتائج هذه الدراسة آثار ليس فقط على الشركات الصغيرة والمتوسطة ومحاسبيها، ولكن أيضا على واضعي المعايير الوطنية والمنظمين الذين قد يفكروا في تطوير معايير محاسبية للشركات الصغيرة والمتوسطة في البلاد، كما توفر الدراسة معلومات عن إحتياجات إعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة وممارسة إعداد التقارير المالية الحالية للشركات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة، وتوضح ردود أفعال الشركات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المصلحة الآخرين على مجموعة منفصلة من معايير المحاسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة وآرائهم حول التكاليف والفوائد المحتملة لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وسيكون للتحليلات والأفكار التي قدمتها هذه الدراسة آثار على مراجعة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وستساعد في معالجة التعقيدات المستقبلية في عملية التقارب مع الشركات الصغيرة والمتوسطة، كما أن نتائج هذه الدراسة تشجع الهيئات الرقابية المحاسبية ومحترفي المحاسبة على مستوى البلادة لتعزيز الوعي العام بضرورة التكامل الدولي وإقتحام الأسواق العالمية.

ولعل أهم نتائج الدراسة في شقيها النظري والتطبيقي ما يلي:

- ضرورة تكييف المؤسسات عموما والصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص نظام المحاسبة العالمي الجديد، وأن تعرف الطريقة التي يجب بها تقديم تقاريرها المحاسبية، والتي يجب أن تكون موحدة، وكذا إعتداد إستراتيجيات تنافسية،

- وإجراء التغييرات اللازمة لتفادي الاختلافات بين ممارسات المحاسبة الوطنية ونظيرتها الدولية، من أجل تفادي الحواجز أمام عمليات جمع الأموال، والصعوبات في بيع وشراء السلع والخدمات وعمليات الدمج الدولية؛
- محاولة الاستفادة من بعض التجارب الأخرى لتحقيق التنمية الاقتصادية، وكذا رفع مستويات النمو الإقتصادي، وذلك بتبني سياسات كفيلة بإنجاح نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- إتخاذ المزيد من التدابير المختلفة لتقديم الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة، عن طريق برامج وتحفيزات مالية وضريبية وعلى أكثر من صعيد؛
- إعطاء الأولوية للجهود المبذولة لنشر الوعي بين الشركات لتلك المعايير، حيث يمكن أن تساعد زيادة تدفق المعلومات في زيادة الثقة في الشركات الصغيرة والمتوسطة بسبب زيادة الشفافية المالية، رغم ما سيتطلبه ذلك من الاستعانة بخدمات مدققين وخبراء محاسبة لمرحلة الانتقال، كما أن الطريق لذلك لن تكون سهلة وستعترضها عديد العوائق؛
- لكل دولة نظامها المحاسبي الخاص بها، والذي يلائم بيئة ذات جوانب متعددة، وقد تم رفض المعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عديد البلدان النامية على أساس أنه لا توجد إحتياجات ملحة للبلدان النامية يمكن النظر فيها، وبالتالي فإن إتخاذ قرار بشأن إطار إعداد التقارير المالية في كل دولة، هو في الأساس مسألة تتعلق بالمصلحة العامة وتقع في الأساس على عاتق الحكومة؛
- إعداد التقارير المالية للشركات يتم تنظيمه من خلال عدة تشريعات ومعايير محاسبية، وأن تقليل الأعباء الإدارية والتنظيمية سيشكل تحسناً كبيراً في بيئة الأعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة؛
- لا زال لا يُعرف سوى القليل عن مستخدمي البيانات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة وإحتياجاتهم من المعلومات، ومزايا وعيوب الإنفتاح المالي، وتلك التبسيطات الواردة في المعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالكاملة، بل وحتى مقارنة بنظامنا المحاسبي المالي، والجدير بالذكر أن الأبحاث السابقة حول إعداد التقارير المالية للكيانات الصغيرة في سياق البلدان النامية محدودة جداً؛
- هناك مشاكل متعلقة بالتوحيد (أي أنه يجب ألا تخضع الشركات لقواعد مختلفة تؤدي إلى ظهور "آراء صحيحة وعادلة" لكن مخرجاتها مختلفة)، وكذا الخوف من جعل الشركات الصغيرة "شركات من الدرجة الثانية"، والتهديد المتصور بأن الشركات الأكبر ستضغط للحصول على مزايا مماثلة من الإعفاءات، أو خطر إنشاء مهنة محاسبة لها مستويين مختلفين؛
- من أبرز الفوائد التي قد تجنيها الشركات الصغيرة والمتوسطة من تكييف حساباتها وفق المعايير الدولية، هي دعم إقتراضها من البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى، حيث نادراً ما شوهده استخدام خارجي آخر للحسابات مثل الحصول على إئتمانات من الموردين أو دعم المزايدة على العقود أو الحصول على ترخيص؛
- ستكون المعلومات المالية عالية الجودة هي الميزة الأكثر أهمية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، وتعزيز قابلية المقارنة والموثوقية والشفافية في البيانات المالية، وستقلل من مخاطر مؤسسات

الإثتمان لأنهم يمكنهم الحصول على معلومات حقيقية وعادلة، وتعتبر أعباء التكاليف على الكيانات ونقص الموظفين المدربين هي العقبات الرئيسية لعملية التنفيذ.

- وجدت الدراسة دعمًا لفرضياتها الفرعية وبالتالي فرضيتها الرئيسية القائلة " سيؤدي اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى تحسين إمكانية مقارنة المعلومات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني و الدولي"، سواء من خلال تحليل نتائج الإستبيان؛

- هذا لا ينفي وجود رأي يقول بأنه هناك ربما بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة وحتى المستخدمين في الجزائر لا تزال تعتبرها كتابًا معقدًا لمعايير المحاسبة، ولا تستطيع العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل محليًا فهم أي أسباب قوية لضرورة تبني مثل تلك المعايير، خاصة تلك التي لا تعمل على مستوى دولي، أو تسعى إلى زيادة رأس المال أو التمويل الخارجي.

- من القضايا المهمة التي أثارها المجهيون في هذه الدراسة التطبيقية:

- رأى البعض بضرورة الإحتفاظ بالمعايير الحالية، لأنه إذا كان علينا تطبيق أي محاسبة معقدة فسنكون أكثر معاناة؛
- لا توجد دورات تدريبية لمعايير المحاسبة الجديدة المتاحة في منطقتنا، نحن جاهزون للتدريب ولكنه غير مريح وبعيد للغاية؛

- بعض الموضوعات في المعايير الجديدة معقدة ولا يفهمها كل محاسب جيدًا، لذلك إذا كان يتعين على الشركات تطبيق مثل هذه المعايير، فعليهم تعيين محاسب يمكنه القيام بذلك؛
- المعايير المحاسبية جيدة ولكننا ربما لسنا مستعدين لها بعد، حيث لا يعد تقليل عدد الصفحات قضية مهمة، فالشيء المهم هو تغيير العقلية؛

- قال البعض أنه وحتى لو لم يكن الأمر إلزاميًا سنقوم بإعداد تقارير مالية لتقييم أدائنا ومعرفة مركزنا المالي بشكل دوري؛

- فيما يتعلق بالوعي بمتطلبات إعداد التقارير المالية بين الملاك، رأى العديد من المحاسبين والمستخدمين أن بعض مالكي الشركات الصغيرة لم يكونوا على علم بهذه المتطلبات.

- حذر البعض من التكاليف الأخرى المتعلقة بالإفصاح مثل فقدان الميزة التنافسية، أو فقدان الخصوصية.
- لدى مديري الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام معرفة محدودة بلوائح التقارير المالية والقضايا ذات الصلة، وفي البيئة المحلية تعاني الشركات الصغيرة والمتوسطة من عدة مشاكل، حيث أن معظمها غير رسمي وعملياتها التجارية قائمة على أساس محلي، وبهذا المعنى يعتبر المعيار متطورًا جدًا بالنسبة لهم، لذلك فإن اعتماد المعيار يرتبط بالعديد من القيود مثل التكلفة العالية والأمية المالية، أيضا إذا كان مساهمو الشركة العامة مالكيين على المدى القصير، فإن مالكي الشركات الصغيرة والمتوسطة يكونون أكثر استقرارًا، وغالبًا ما يشاركون في إدارة الشركة، كل هذه الاختلافات تؤثر على ممارسة محاسبية محددة وإعداد التقارير المالية، حيث سيكون من المناسب إشراكهم في هذا المشروع من أجل ضمان نجاحه.

التوصيات وآفاق الدراسة

لعله من أكثر ما تفتقر إليه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة هو الوعي بهذه المعايير، لذا وجب إعطاء الأولوية للجهود المبذولة لنشر الوعي بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بين الشركات في الجزائر، ويمكن القيام بذلك عن طريق تنظيم ندوات وبرامج تدريبية ومؤتمرات تتعلق بالتوعية بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وإستخداماتها، وتحليل التكلفة والعائد للمعايير من منظور الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث سيكون تقديم المزيد من المواد والوحدات التدريبية وأمثلة العمل وبرامج التدريب التي توضح الاختلافات بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبين النظام المحاسبي المالي المحلي فعالاً في توجيه المعدين، ذلك من خلال تطوير معرفتهم وفهمهم وقدرتهم على إصدار الأحكام وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث وبالرغم من تبسيط المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة وذلك في تقليل عدد الصفحات والنقاط والمشاكل المعالجة من خلالها، حيث أنها تعتبر وثيقة "قائمة بذاتها"، لكن ينبغي أن تكون مفهومة وقابلة للقراءة دون أن يضطر المعدون إلى الرجوع إلى "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" من أجل إعداد البيانات المالية.

- يمثل المعيار الجديد معلماً هاماً في عملية تنسيق المحاسبة المحلية، لتهيئة أرضية مواتية لمبادرة ريادة الأعمال ولتعزيز قرارات الإستثمار والإئتمان، ذلك في حالة الرغبة في إعادة تشكيل الإطار المؤسسي الجزائري بشكل كبير، وذلك لضمان بيئة مستقرة للشركة تشجع على التخصيص الأمثل للموارد المتاحة وإنشاء خطة إنتقالية لإعتماد المعيار؛
- يجب تشكيل لجان توجيهية تحدد وتراقب إستراتيجية التحول، بعد أن تحدد السلطات نطاق التطبيق، وإشراك أصحاب المصلحة والتواصل معهم بشكل فعال ومساعدة ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في جهودها الإنتقالية؛
- تقترح الدراسة الحاجة إلى تعزيز وعي وإحترافية المهنيين للتغلب على التحيزات في الأحكام وتعزيز جودة التقارير وإمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية، وكذلك تطوير خطط للحوافز مثل المنح والمكافآت للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل للمعايير كطريقة لتحفيز الإمتثال الطوعي، كما يجب تشجيع الشركات الصغيرة على إنشاء أنظمة محاسبية محوسبة لإنشاء حسابات إدارية دورية ومعلومات التدفق النقدي وبيانات التسوية المصرفية؛
- ينبغي إجراء مزيد من البحث النوعي مع المديرين أنفسهم ومحاسبهم للحصول على مزيد من الأفكار حول كيفية إستخدام المعلومات الواردة في الحسابات القانونية، ومتى يتم إستخدامها، وما هي المعلومات الإضافية التي قد يجدونها مفيدة، وأسباب عدم الرغبة في الكشف عن بعض معلومات؛
- من الضروري أيضاً إستخدام المصطلحات القياسية في تنفيذ المعايير ويجب على الجميع إعطاء نفس المعنى لهذا المصطلح، وإستخدام لغة معيارية في إعتماد المعايير ونشرها، وأخذ الإلتباس في المترادفات بعين الإعتبار، وتجنب أخطاء الترجمة، وبعد اكتمال البنية التحتية المتعلقة بالتطبيق يجب أن تدخل حيز التنفيذ مع مراعاة أن يتم تنظيمها وفقاً لقوانين الضرائب.

من خلال ما سبق يمكن إجراء دراسة مستقبلية للتحقق من:

- ما هي الأغراض الفعلية التي تستخدم لها حسابات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل معايير الإبلاغ المالي الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- مدى ضرورة خلق معايير دولية للتدقيق خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتماشى مع معايير الإبلاغ الخاصة بها؟
- الأسس الجبائية المتوازنة، والراعية لمصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئات الحكومية، في ظل المعايير الدولية. هذا وتبقى هذه الدراسة مجرد خطوة في طريق تكييف نظامنا المحاسبي المحلي مع المعايير الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتأكيد ستتبعها خطوات متعلقة بمزيد من التعمق في ما يخص تلك المعايير، وكذا في ما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلاد وواقعها.

المراجع والمصادر

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

❖ الكتب

1. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بيوداود، الجزائر، 2008.
2. عبد الرحمان يسري، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها "الصناعات الصغيرة في البلدان النامية"، المعهد الإسلامي للبحوث، البنك الإسلامي السعودي، 1995.
3. وصفي عبد الفتاح أبو الكارم، المحاسبة المالية المبسطة "القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.

❖ الرسائل والأطروحات

1. بن قبلية زين الدين، أثر التطور المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بالقائد، تلمسان، الجزائر، 2016.
2. سعيداني محمد السعيد، رحمان يوسف زكريا، مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 9، 2018.
3. فتحي مولود، الممارسة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ضوء المعايير المحاسبية الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2017.

❖ المقالات والمنشورات

1. عبد القادر فطم، واقع المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمصغرة في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب أونساج، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 07، عدد 01، 2021.
2. هيري أسيا، ساوس الشيخ، النظام المحاسبي المالي المستحدث في الجزائر ودوره في تحديات الإفصاح على القوائم المالية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 4، العدد 4، 2016.

❖ المؤتمرات والملتقيات

1. بوزيان عثمان، قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر: متطلبات التكيف و آليات التأهيل، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، يومي 17 و 18 أفريل 2006.

2. ساري أحلام، أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، الملتقى الوطني الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية في الجزائر خلال الفترة: 2010-2011، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 18-19 ماي 2011.

3. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، التحول إلى المعايير الدولية (المحاسبة والمراجعة)، لجنة معايير المحاسبة، المملكة العربية السعودية، 2018.

❖ القرارات والمراسيم

1. قانون رقم 02-17، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، 11 جانفي 2017.

2. المادة 03 و 04 من قانون رقم 11-07، القانون النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، 25 نوفمبر 2007.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

❖ Books

1. Abbas Ali Mirza, Magnus Orrell, Graham J. Holt, **Wiley IFRS: Practical Implementation Guide and Workbook**, John Wiley & Sons, Second Edition, 2010.
2. Didier Bensadon, Nicolas Praquin, **IFRS in a Global World International and Critical Perspectives on Accounting**, Springer International Publishing, Library of Congress, Switzerland, 2016.
3. Djamel Khouatra, Mohamed El Habib Merhoum, **Le Système Comptable Financier algérien entre les “ Full IFRS ” et la norme IFRS PME : Etude qualitative de sa mise en oeuvre par les entreprises**, Transitions numériques et informations comptables, Nantes, France, May 2018.
4. EPSTEIN Barry J, Jermakowicz Eva K, **Wiley IFRS 2008: Interpretation and Application of International Accounting and Financial Reporting Standards 2008**, John Wiley & Sons, 2008.
5. Gianluca Oricchio, Andrea Crovetto, Sergio Lugaresi, Stefano Fontana, **SME Funding The Role of Shadow Banking and Alternative Funding Options**, Springer, Library of Congress, 2017.
6. Giusy Chesini, Elisa Giaretta, Andrea Paltrinieri, **Financial Markets, SME Financing and Emerging Economies**, springer, 2017.

7. Jagdeep Singh, Harwinder Singh, **Strategic Implementation of Continuous Improvement Approach: Improving the Performance of Small and Medium-Sized Enterprises**, Springer, Library of Congress, 2018.
8. Jan De Kok, Paul Vroonhof, Ton Kwaak, **Do SMEs create more and better jobs?**, Report prepared by EIM for the European Commission DG Enterprise and industry, Brussels, European Commission, 2012.
9. Mathew J. Manimala, Kishinchand Poornima Wasdani, Abhishek Vijaygopal, **Entrepreneurship and Development in South Asia: Longitudinal Narratives**, Springer Nature Singapore Pte Ltd, 2019.
10. Mirza, A. Holt, G, Orrell M, **IFRS Practical Implementation Guide and Workbook**, 2nd Edition, New Jersey: John Wiley & Sons, Inc, 2008.
11. Stefania Patrizia Sonia Rossi, **Access to Bank Credit and SME Financing**, Palgrave Macmillan, Library of Congress Control, 2017.
12. UNCTAD, **Accounting and Financial Reporting by Small and Medium-sized Enterprises: Trends and Prospects**, United Nations, Geneva, 1604703 (E), March 2016.

❖ Theses

1. DE CONTABILIDAD, **Consejo de Normas Internacionales-Norma Internacional de Información Financiera (NIIF) para pequeñas y medianas entidades (PYMES)**, Instituto Nacional de Estadísticas y Censos INEC, IASC Foundation Publications Department, 2009.
2. Dinuja Perera, **Adoption Of International Financial Reporting Standards (Ifrs) For Small And Medium-Sized Enterprises (Smes): Problems And Challenges**, Doctor Of Philosophy, Faculty Of Business And Economics, University In Fulfilment, 2015.
3. Doris K. Feltham, **The Adoption of International Accounting Standards for Small- and Medium-Sized Entities**, Walden University, doctoral thesis, 2013.
4. HEDFI Mohamed Rached, **NORME IFRS POUR PME :PRESENTATION ET ETUDE D'OPPORTUNITÉ POUR LA TUNISIE**, Diplôme National d'Expertise Comptable, Université de la Manouba, Tunisie, 2011.
5. José Walter Guzmán Dueñas, **Adopción De La Norma Internacional "Niif Para Las Pymes" En El Sector De La Microempresa Del Entorno De La Universidad Evangélica De El Salvador**, Economía Administración Y Comercio, Universidad Evangélica De El Salvador, 2013.
6. Lakhdar KHELLAF, **Les Normes Internationales De Comptabilité (IAS – IFRS) Et Leur Application En Algérie Cas Du Système Comptable Et**

- Financier Algerien (SCF)**, These Doctorat, Faculte Des Sciences Economiques Commerciales Et Sciences De Gestion, Universite El Hadj Lakhdar – Batna, 2014.
7. Liliana Malciu , **Avantages et difficultés sur l'application des normes IFRS pour les petites et moyennes entreprises roumaines**, private study, 2005.
 8. Mabruk Jabu Abdulrazak. **The effect of adopting international financial reporting standards on quality of accounting reports of small and medium enterprises in Nairobi county**, Doctoral dissertation, University of Nairobi, 2013.
 9. Maria Gladys Ostos Alba, **Efecto De Las Niif Para Pymes Desde Gestion De La Calidad**, Universidad Militar Nueva Granada, Programa De Contaduría Pública, Bogota, 2015.
 10. Mohammad Saleh Salem, **An Investigation into the Suitability of International Financial Reporting Standards for Small and Medium-sized Entities (IFRS for SMEs) in Jordan**, Doctor of Philosophy, John Moores University, Liverpool, April 2015.
 11. Nguyen, T. P. U, **A history of the development of New Zealand accounting standards for small and medium enterprises and the future prospects of IFRS for SMEs**, Doctoral dissertation, Auckland University of Technology, 2010.
 12. Norhayati Sulaiman, **The Impact Of Financial Knowledge And Capabilities On Sme Firm Performance In Australia**, A Thesis Of Doctor Of Philosophy, College Of Business, Rmit University, 2016.
 13. Ronita Devi Ram, **Development of the International Financial Reporting Standard for Small and Medium-sized Entities**, Doctor of Philosophy, Discipline of Accounting, The University of Sydney Business School, 2012.
 14. Samouel Beji, **Le développement financier pour les pays du sud de la Méditerranée à l'épreuve de la mondialisation financière**, Economies et finances, Université Paris-Nord - Paris XIII, Français, 2009.
 15. Shukran Kuqi, Jeton Jonuzi, **Accounting for SMEs and suitability of IFRS for SMEs in Macedonia**, Magester Thesis Accounting & Auditing, 2011.
 16. Suhaib Aamir, Umar Farooq, **Assessing the Preparedness of Small and Medium-sized Entities in Sweden to Adopt International Financial Reporting Standard (IFRS) for Small and Medium-sized Entities (SMEs)**, MASTER THESIS, Umeå School of Business, Umeå University, 2010.
 17. Sutthirat Ploybut, **Financial Reporting by Small and Medium Enterprises in Thailand**, The thesis of Doctor of Philosophy, University of Portsmouth, 2012.

18. Tereza Boudová, **Analysis of accounting standard IFRS for SME**, The diploma thesis, University of west bohemia in pilsen, Faculty of economics, 2014.
19. Veronika Ottová, **Accounting and financial management of a company Analysis of IFRS rules for SMEs**, diploma thesis, University of Economics in Prague, 2013.
20. Waheeda Mohamed, **IFRS for SMEs: the current perception of South African practitioners**, Thèse de doctorat, Faculty of Commerce, Law and Management, University of the Witwatersrand, 2017.

❖ Articles

1. Abdulkadir Madawaki, **Adoption of international financial reporting standards in developing countries: The case of Nigeria**, International Journal of Business and management, 7(3), 2013.
2. Alberto Quagli, & Paola Paoloni, **How is the IFRS for SME accepted in the European context? An analysis of the homogeneity among European countries, users and preparers in the European commission questionnaire**, Advances in accounting, 28(1), 2012.
3. Anas Al-Bakri et al, **The required information and financial statements disclosure in SMEs**, Journal of Finance and Accountancy, vol. 16, 2014.
4. Arsoy, A. P., & Sipahi, B, **International financial reporting standards for small and medium sized entities and the Turkish case**, Ankara Universitesi SBF Dergisi, 62(4), 2009.
5. Aylin Poroy Arsoy, Barış Sipahi, **International financial reporting standards for small and medium sized entities and the Turkish case**, Ankara Universitesi SBF Dergisi, 62(4), 2009.
6. Baki Rıza Balci, **The Nexus Between “Basel II” And “Ifrs For Smes” “Basel II” Ve “Kobi’ler İçin Ufrs” Arasındaki Bağlantı**, Journal Of Yasar University, 21(6), 2011.
7. Blöchliger, Andreas, and Markus Leippold. **"Economic benefit of powerful credit scoring"**, Journal of Banking & Finance, 30.3, 2006.
8. Carmona, Salvador; Trombetta, Marco, **On the global acceptance of IAS/IFRS accounting standards: The logic and implications of the principles-based system**, Journal of Accounting and Public Policy, 27.6, 2008.
9. Charles Emenike Ezeagba, **Financial Reporting in Small and Medium Enterprises (SMEs) in Nigeria. Challenges and Options**, International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, 7(1), 2017.

10. Dang-Duc, Son, **Compliance with accounting standards by SMEs in transitional economies: evidence from Vietnam**, Journal of Applied Accounting Research, Vol. 12 No. 2, 2011.
11. Daniel Zeghal, Karim Mhedhbi, **An analysis of the factors affecting the adoption of international accounting standards by developing countries**, The international journal of accounting, 41(4), 2006.
12. Eva K. Jermakowicz., & Barry Jay Epstein, **IFRS for SMEs-an option for US private entities?**, Review of Business, 30(2), 2010.
13. Fearnley, Stella, and Tony Hines, **How IFRS has destabilised financial reporting for UK non-listed entities**, Journal of financial regulation and compliance, Vol. 15, No. 4 (2007)
14. Haichar Mohammed, Haouari Sanae, **Norme IFRS Pour Les Pme : Reel Potentiel De Developpement Ou Systeme Encore Trop Complexe A Mettre En Place Au Maroc?**, IOSR Journal of Business and Management, Volume 20, Issue 12, 2018.
15. John Kitching , **"A burden on business? Reviewing the evidence base on regulation and small-business performance"**, Environment and planning C: government and policy, 24(6), 2006.
16. John Kitching , **"A burden on business? Reviewing the evidence base on regulation and small-business performance"**, Environment and planning C: government and policy, 24(6), 2006.
17. John Kitching, **"A burden on business? Reviewing the evidence base on regulation and small-business performance"**, London: Kingston University Research Repository, 2006.
18. José Ignacio, Martínez Churriague, **LAS NORMAS INTERNACIONALES DE CONTABILIDAD Y LAS PYMES. EL CASO ESPAÑOL**, Gestión: revista de economía, no 33, 2005.
19. Levan SABAURI, Nadezhda KVATASHIDZE, et al, **Prospects of Application of International Standards in Financial Reporting by Small and Medium-size Businesses in Georgia**, International Journal of Business Administration, vol. 9, no. 2, 2018.
20. Libuše Müllerová, Marie Paseková, & Eva Hýblová, **Harmonization of financial reporting of small and medium-sized enterprises in the Czech Republic**, Journal of Modern Accounting and Auditing, 6(1), 2010.
21. Lungu, C. I., Caraiani, C., & Dascalu, C, **New directions of financial reporting within global accounting standards for small and medium-sized entities**, Available at SSRN 1013520, 2007.
22. Mari Paananen, Henghsiu Lin, **The Development of Accounting Quality of IAS and IFRS Over Time: The Case of Germany**, Journal of International accounting research, 8(1), 2009.

23. Merve Kılıç, Ali Uyar, **Adoption process of IFRS for SMEs in Turkey: Insights from academics and accountants**, Accounting and Management Information Systems, 16(02), 2017.
24. Michael Maingot, Daniel Zeghal, **Financial Reporting of Small Business Entities in Canada**, Journal of Small Business Management, 44(4), 2006.
25. Nadia Albu, Cătălin Nicolae Albu, **IFRS application in Central and South-Eastern European countries**, Accounting & Management Information Systems, 13(2), 2014.
26. Pacter, P, **An IFRS for private entities**, International Journal of Disclosure and Governance, 6(1), 4-20, 2009.
27. Paul Pacter, **An IFRS for private entities**, International Journal of Disclosure and Governance, vol. 6, no 1, 2009.
28. Raimondo Lo Russo, **Du projet de normes IFRS adaptées aux PME à l'IFRS pour les PME. Va-t-on vers une mise en place difficile?**, La Revue des Sciences de Gestion: Direction et Gestion, 46(249/250), 2011.
29. Ramona Neag, Ema Masca, Irina Pascan, **Actual Aspects Regarding the IFRS for SME-Opinions, Debates and Future Developments**, Annales Universitatis Apulensis: Series Oeconomica, 11(1), 32, 2009.
30. Robert E. Carpenter, Bruce C. Petersen, **Is the Growth of Small Firms Constrained by Internal Finance?**, Review of Economics and statistics, 84(2), 2002.
31. Stella Fearnley, Tony Hines, **How IFRS has destabilized financial reporting for UK non-listed entities**, Journal of Financial Regulation and Compliance, Vol. 15, No. 4, 2007.
32. Thorsten Sellhorn, & Sylwia Gornik-Tomaszewski, **Implications of the 'IAS Regulation' for research into the international differences in accounting systems**, Accounting in Europe, 3(1), 2006.
33. Van Wyk, H. A, Rossouw, J, **IFRS for SMEs in South Africa: a giant leap for accounting, but too big for smaller entities in general**, Meditari Accountancy Research, Vol 17, No. 1, 2009.
34. Yanmei Zhu, Xinhua Wittmann, Mike W Peng, **Institution-based barriers to innovation in SMEs in China**, Asia Pac J Manag, 29(4), 2012.
35. Виктор Меерович ПОЛТЕРОВИЧ, **Реформа государственной системы проектной деятельности 2018-2019 годы**, Terra Economicus, vol. 18, no 1, 2020.

❖ Reports, Laws, Decrees and Conference

1. ACCA, **Accountants for small business**, Accountants For Business, 2013.
2. Ahmed Elleuch, **La Norme IFRS pour Les PME et Les Full IFRS : De Quelques Divergences**, Scientific study, 2010.

3. Ana-Maria Pascu, Andreea Vasiliu, **International financial reporting standard for small and medium-sized entities-A new challenge for the European Union**, Alexandru Ioan Cuza University of Iași CES Working Papers, III, (1), 2011.
4. BERTONI, Michele; DE ROSA, Bruno, **The evolution of financial reporting for private entities in the European Union**, Available at SSRN 1536065, 2010.
5. Conseil National de la Comptabilité, **ED IFRS for SMEs**, Ministère de l'Économie, des Finances et de l'Emploi, France, octobre 2007.
6. Conseil National de la Comptabilité, **IFRS for SMEs Survey of the expectations and needs of SMEs including field tests**, étude prospective, 2007.
7. Deloitte, **Economie numérique : Le digital, une opportunité pour les PME françaises, rapport scientifique**, Ireland Limited, Décembre 2016.
8. Elena Barbu, **40 ans de recherche en harmonisation comptable internationale**, Normes et Mondialisation, May 2004, France, pp.CD-Rom, ffhalshs-00592767.
9. EMA MASCA , JEREMIAH GALL , **Aspects Regarding IFRS' Application to SMEs**, 2nd WSEAS Int. Conf. on MANAGEMENT, MARKETING and FINANCES (MMF'08), Harvard, Massachusetts, USA, March 24-26, 2008.
10. Gavin C Reid, Julia A Smith, **Practitioner Views on Financial Reporting for Smaller Entities**, Discussion Paper, Centre for Research into Industry, Enterprise, Finance and the Firm (CRIEFF), St Andrews, Scotland, UK, 2007.
11. Grant Thornton, **Comparison between U.S. GAAP and IFRS® Standards**, U.S. member firm of Grant Thornton International Ltd, 2017.
12. Hanno Kirsch, Stefano Isson, **Specific accounting rules for small and medium-sized entities: The IFRS for SMEs-Standard of the IASB in comparison**, Skattenytt Akademiska årsskrift, 2011.
13. Jill Collis, Robin Jarvis, **How owner-managers use accounts**, London: Centre for Business Performance, 2000.
14. Jill Collis, Robin Jarvis, Michael Page, **SMEs, financial reporting and trade credit: An international study**, Certified Accountants Educational Trust (London), 2013.
15. Kandah, A, **SMEs in the MENA Region Access to Finance**, International Arab Banking Summit:" The Future of MENA, Impact on Global Economy, 2011.

- 16.KUPKA, Václav, **Krátká tématická analýza Malé a střední podniky**, (jejich místo a role v české ekonomice), 2007.
 - 17.Lisa Evans, Roberto di Pietra, **Comment on the IASB Discussion Paper “Preliminary Views on Accounting Standards for Small and Medium-sized Entities”**, European Accounting Association’s Financial Reporting Standards Committee, submission to IASB Discussion Paper, Accounting in Europe, 2, 2005.
 - 18.Marco Marcellan, **A Guide Through IFRS for Small and Medium-Sized Entities (SMEs)**, RSM International, 2009.
 - 19.OECD, **Small Business Job Creation and Growth: Facts, Obstacles and Best Practices**, Organisation for Economic Co-operation and Development, 1997.
 - 20.Paul Pacter, **ED IFRS for SMEs**, Conseil National de la Comptabilité, Paris, october 2007.
 - 21.Rachel F. Baskerville and Carolyn J. Cordery, **Small GAAP: a large jump for the IASB** , Tenth Annual Conference for Financial Reporting and Business Communication, Cardiff Business School, 6-7 July 2006.
 - 22.Rachel F. Baskerville, & Carolyn J. Cordery, **Small GAAP: a large jump for the IASB**, In 10th Annual Conference for Financial Reporting and Business Communication, Cardiff, 2006.
 - 23.Tom Gibson, H. J. van der Vaart, **Defining SMEs: A Less Imperfect Way of Defining Small and Medium Enterprises in Developing Countries**, brookings global economy and Development, 2008.
 - 24.UNCTAD, **Accounting and Financial Reporting by Small and Medium-sized Enterprises: Trends and Prospects**, United Nations, Geneva, 1604703 (E), March 2016.
- ❖ **Web sites**
1. IFRS Foundation, IFRS for SMEs Standard (2015), **IFRS Foundation**, 2018, p.12, Web: www.ifrs.org.

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
قسم العلوم المالية والمحاسبية
تخصص محاسبة وجباية

إستمارة إستبيان

نعمل حاليا على برنامج بحثي لإعداد رسالة دكتوراة تخصص محاسبة وجباية حول موضوع "التوجه نحو تكييف معايير الإبلاغ المالي الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، والتي نهدف من خلالها إلى دراسة المفاهيم النظرية والتطبيقية وكذا محددات تبني الجزائر لتلك المعايير، ومدى مساهمتها في التحسين من الإفصاح على القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك الحصول على فهم لتصور الممارسين في الجزائر لتطبيق المعايير؛ إذا وافقتم على المشاركة في هذه الدراسة سنكون ممتنين للغاية بملئكم إستمارة الإستبيان المرفقة، والتي نرجو أن تساعدنا في إستكمال دراستنا الإستقصائية، كما يمكن أن يكون لها تداعيات على واضعي السياسات والأكاديميين ومجتمع الأعمال؛

يفترض أن يستغرق إستكمال ملء هذا الإستبيان 15-20 دقيقة، وسيكون وقتكم وتعاونكم في هذه الدراسة موضع تقدير كبير، مع العلم أن المشاركة في هذا الإستطلاع هي قراركم ولديكم الحرية في الانسحاب منه في أي وقت، كما وستبقى جميع المعلومات المقدمة أثناء جمع البيانات سرية للغاية، وسيتم الإبلاغ عن البيانات المجمعة في إطار الدراسة فقط؛

إذا كان لديكم أي استفسارات أو رغبتكم في الحصول على مزيد من المعلومات حول الدراسة، فيمكنكم إضافتها في صفحة الملاحظات المرفقة بهذه الإستمارة، أو الإتصال بنا على البريد الإلكتروني أو الهاتف المرفقين.

البريد الإلكتروني: guediri-saad@univ-eloued.dz

الهاتف: 0673233115

طالب دكتوراة

قديري سعد

ملاحظة: يرجى وضع علامة ✓ في الخانة المناسبة ما لم يذكر خلاف ذلك.

أولاً- المعلومات الشخصية

1- الجنس:

☐ ذكر ☐ أنثى

2- الشهادة العلمية:

☐ ليسانس ☐ ماستر أو ماجستير ☐ دكتوراة

3- القطاع الذي تنتمي إليه:

☐ خاص ☐ عام ☐ مختلط

4- ما هي مدة خبرتك في المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

☐ سنة الى ثلاث سنوات ☐ 3 إلى 6 سنوات ☐ فوق 6 سنوات

5- ما هو مستوى المعرفة أو الخبرة لديك للمعايير الدولية الكاملة لإعداد التقارير المالية؟

☐ جيد ☐ معقول ☐ ضعيف

ثانياً- ما هو الإطار العام للمعايير المحاسبية الدولية وبالأخص المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

* هناك حالياً مجموعة أخرى من معايير المحاسبة الدولية مصممة خصيصاً للشركات الصغيرة والمتوسطة مطبقة في عديد البلدان من العالم، تسمى بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. تهتم بتبسيط طرق القياس والإعتراف وتقليل متطلبات إعداد مختلف التقارير المالية، فكيف تصف معرفتك الحالية بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة؟

أ- معرفة جيدة للغاية؛

ب. القليل من المعرفة؛

ج- تجهلها تماماً.

* ما أساس المحاسبة الذي تستخدمه حالياً لأغراض إعداد التقارير المالية؟

أ- النظام المحاسبي المالي SCF؛

ب- نظام المحاسبة المبسطة؛

ج- نظام آخر (مع ذكره).

* إذا كانت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم مسموحاً بها فماذا سيفعل

كيانك؟

أ- اعتماد تلك المعايير؛

ب- لست متأكداً، وستطلب المشورة من المستشار قبل إتخاذ القرار؛

ج- الإستمرار في إستخدام نظامك القديم.

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	أدى اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي إلى بيانات مالية قابلة للمقارنة.					
2	الإعترافات المعقدة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة أدى لصعوبة اتخاذ قرارات حكيمة؟					
3	تساعد المعلومات المبسطة في شفافية القوائم المالية.					
4	بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة ليست ملزمة من قبل المشرع لإصدار تقارير المراجعة السنوية.					
5	تختلف الحاجات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن تلك الإحتياجات الخاصة بالمؤسسات الأخرى.					
6	هناك ضرورة لوجود معايير خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لإختلاف هذه المنشآت عن المنشآت كبيرة الحجم.					

ثالثاً- كيف يساهم النظام المحاسبي المالي في تقديم المعلومات المالية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

* هل أنت على دراية تامة بتأثير النظام المحاسبي المالي على كيائك؟

أ- نعم، أنا على دراية تامة؛ بتأثيراتها.

ب- نعم، أعرف بوجودها ولكن لا علاقة لها بعملتي؛

ج- لا، لا أعرف.

* ما هي الصعوبة التي واجهتها في المرة الأولى لتطبيق النظام المحاسبي المالي؟

أ- ضعف نظم الرقابة الداخلية وغيابها في بعض الأحيان بهذه المنشآت؛

ب- ضعف النظام المحاسبي في حماية الأصول أو الحصول على رقابة جيدة؛

ج- القرارات غير الملائمة بسبب تعقيد المعلومات المالية المقدمة؛

* هل هناك حاجة لتعديل النظم المحاسبية كل ثلاث إلى خمس سنوات بغض النظر للحاجة لذلك؟

أ- نعم أوافق؛

ب- نعم أوافق لكن لفترات أطول (كل)؛

ج- لا، التعديل لا يكون إلا عند الحاجة الملحة.

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	هناك عيوب تنافسية وفقدان للخصوصية الناشئة عن الكشف عن المعلومات في البيانات المالية السنوية؟					
2	تكاليف إنتاج الحسابات السنوية تتجاوز الفوائد التي تعود على الكيان؟					
3	مقارنات الوضع المالي للشركات صغيرة ومتوسطة الحجم مع منافساتها محلياً صعبة للغاية؟					
4	تؤثر قواعد الضرائب على قرارك بشأن المعالجات المحاسبية والكشف عن المعلومات؟					
5	المعلومات المالية المعدة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تلبي إحتياجات المستخدمين؟					
6	من شأن عدم فصل ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الإدارة أن يقلل من شفافية التقارير المالية؟					

رابعاً- ما هي محددات تطبيق معايير الإبلاغ المالي لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتطلباته؟:

* أي من المشاكل التالية قد تنطبق على مجال عملكم؟

أ- طول وقت إعداد التقارير المالية؛

ب- تكلفة عالية لمسك الدفاتر؛

ج- عراقيل متعلقة بمصادر التمويل المناسبة.

* هل تعكس القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوضعية المالية الحقيقية لها؟

أ- نعم؛

ب- غالباً، مع وجود بعض الإستثناءات المتعلقة بالمسائل التنافسية والأسواق؛

ج- لا.

* إذا كانت الإجابة بلا على الفقرة السابقة فما هي الأسباب من وجهة نظرك؟

أ- تفضيل بعض مديري الشركات الصغيرة والمتوسطة لإعداد الحسابات للأغراض الضريبية فقط بدلاً من تقديم نظرة

عادلة أو لإتخاذ قرارات إدارية؛

ب- عدم رغبة أصحاب المنشأة في الإفصاح عن دخلها الحقيقي؛

ج- أمور أخرى مثل(.....).

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	هناك إختلافات بين الجزائر والدول التي تضع معايير للشركات الصغيرة والمتوسطة البيئية والإقتصادية التي تعمل فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة؟					
2	يعتبر ملاك المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بأن إلزام منشآتهم بهذه المعايير تدخل في خصوصيتها وإعاقة لأعمالها الفردية؟					
3	ضعف الموارد المالية اللازمة لتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة؟					
4	يوجد ضعف في المعرفة المحاسبية والمالية بين أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة؟					
5	النظرة للمحاسبة كأداة ضريبية يعتبر من أهم معوقات الإفصاح في المنشآت الصغيرة والمتوسطة؟					
6	هناك مشاكل في التقدير الضريبي ما بين الكيانات والجهات الضريبية؟					

خامسا- ما هو الاثر المنتظر عند تطبيق المعيار على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

* إذا تم إعتداد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الجزائر، فما هي آثارها على عملك؟

- أ- الإسهام في ايجاد نظام محاسبي وجبائي متكامل في هذه المنشآت من خلال سهولة الإستخدام والوضوح فيها؛
- ب- تبسيط اجراءات المقارنة بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الدولة الواحدة وبينها وبين الدول الأخرى؛
- ج- تشتييت العمل وإدراج مواضيع غير ذات فائدة.

* يساهم وجود معايير جديدة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في:

- أ- زيادة الثقة لدى مستخدمي القوائم المالية لتلك المنشآت؛ وتخفيض رسوم المراجعة؛
- ب- تقليل متطلبات الإفصاح عن طريق حذف المواضيع غير ذات الصلة؛
- ج- عبء إضافي تتحمله تلك الكيانات.

* ما مدى صلة هذه المواضيع بمؤسستك (منشأة التقرير؛ إعداد التقارير المالية المرحلية؛ التقارير القطاعية)؟

أ- كبيرة؛

ب- لا أعرف؛

ج- ليس هناك علاقة.

هل توافق على التغييرات التالية عند إعداد القوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	السماح باستخدام أحدث سعر شراء لتقريب تكلفة المخزون بدل الطرق الأخرى (...FIFO, CMP)					
2	التعريف بتكلفة البحث والتطوير كنفقات عند تكبدها بدلاً من رسملة تكلفة التطوير.					
3	قياس العقار الإستثماري وفقاً للظروف بدلاً من منحهم خيار استخدام نموذج التكلفة أو القيمة العادلة.					
4	الإعفاء من الكشف عن أثر التغيير في المعايير التي صدرت ولكن لم تسر بعد.					
5	العرض وبشكل منفصل لمبلغ الأرباح الموزعة المعلنة بعد نهاية فترة إعداد التقارير في الأرباح المحتجزة.					
6	حذف متطلبات الإفصاح المتعلقة بقرارات الإستثمار في السوق العامة.					

الملاحظات:

إذا كان لديكم أي تعليق بخصوص هذا الاستبيان، أو أي إقتراح يثري هذه الدراسة، يرجى تقديمها حيث أن ملاحظاتكم القيمة مهمة جدًا وسيتم أخذها بعين الاعتبار.

[illegible]

شكرا لكم مرة أخرى لإستكمال هذا الاستبيان.

المخرجات الإحصائية الخام

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	227	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	227	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's	
Alpha	N of Items
.785	24

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
أدى اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي إلى بيانات مالية قابلة للمقارنة.	90.9604	42.826	.026	.819
الإعترافات المعقدة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة أدى لصعوبة إتخاذ قرارات حكيمة؟	91.1013	44.127	-.095	.660
تساعد المعلومات المبسطة في شفافية القوائم المالية.	91.2203	36.341	.354	.698
بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة ليست ملزمة من قبل المشرع لإصدار تقارير المراجعة السنوية.	90.8546	40.594	.209	.773
تختلف الحاجات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن تلك الاحتياجات الخاصة بالمؤسسات الأخرى.	91.1762	37.305	.292	.523
هناك ضرورة لوجود معايير خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لإختلاف هذه المنشآت عن المنشآت كبيرة الحجم.	91.0617	39.297	.220	.758
هناك عيوب تنافسية وفقدان للخصوصية الناشئة عن الكشف عن المعلومات في البيانات المالية السنوية؟	90.7489	40.835	.180	.679
تكاليف إنتاج الحسابات السنوية تتجاوز الفوائد التي تعود على الكيان؟	91.0132	43.004	.017	.821
مقارنات الوضع المالي للشركات صغيرة ومتوسطة الحجم مع منافساتها محلياً صعبة للغاية؟	91.0308	38.791	.223	.753

تؤثر قواعد الضرائب على قرارك بشأن المعالجات المحاسبية والكشف عن المعلومات؟	91.5815	40.510	.066	.807
المعلومات المالية المعدة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تلي احتياجات المستخدمين؟	91.3436	40.819	.091	.699
من شأن عدم فصل ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الإدارة أن يقلل من شفافية التقارير المالية؟	90.8370	43.774	-.045-	.937
هناك إختلافات بين الجزائر والدول التي تضع معايير للشركات الصغيرة والمتوسطة البيئية والإقتصادية التي تعمل فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة؟	91.0573	43.081	-.012-	.730
يعتبر ملاك المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بأن إلزام منشاتهم بهذه المعايير تدخل في خصوصيتها وإعاقة لأعمالها الفردية؟	91.4802	42.490	-.012-	.735
ضعف الموارد المالية اللازمة لتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة؟	91.1938	42.299	.050	.713
يوجد ضعف في المعرفة المحاسبية والمالية بين أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة؟	91.3656	40.994	.094	.698
النظرة للمحاسبة كأداة ضريبية يعتبر من أهم معوقات الإفصاح في المنشآت الصغيرة والمتوسطة؟	90.7489	43.623	-.022-	.530
هناك مشاكل في التقدير الضريبي ما بين الكيانات والجهات الضريبية؟	91.0705	42.384	.026	.720
السماح باستخدام أحدث سعر شراء لتقريب تكلفة المخزون بدل الطرق الأخرى (FIFO, CMP...)	91.6300	43.500	-.031-	.634
التعريف بتكلفة البحث والتطوير كنفقات عند تكبدها بدلاً من رسمة تكلفة التطوير	91.9163	42.493	.012	.725
قياس العقار الإستثماري وفقاً للظروف بدلاً من منحهم خيار إستخدام نموذج التكلفة أو القيمة العادلة	91.5242	44.295	-.095-	.755
الإعفاء من الكشف عن أثر التغيير في المعايير التي صدرت ولكن لم تسر بعد	91.9648	43.955	-.080-	.653
العرض وبشكل منفصل لمبلغ الأرباح الموزعة المعلنة بعد نهاية فترة إعداد التقارير في الأرباح المحتجزة	91.9471	44.608	-.117-	.763
حذف متطلبات الإفصاح المتعلقة بقرارات الإستثمار في السوق العامة	91.9471	44.873	.138	.874

Statistics

		الجنس	الشهادة العلمية	القطاع الذي تنتمي إليه	ما هي مدة خبرتك في المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟	ما هو مستوى المعرفة أو الخبرة لديك للمعايير الدولية الكاملة لإعداد التقارير المالية؟
N	Valid	227	227	227	227	227
	Missing	0	0	0	0	0
Mean		1.2952	1.8722	1.6432	1.7489	1.4361
Median		1.0000	2.0000	2.0000	2.0000	1.0000
Mode		1.00	1.00	2.00	1.00	1.00
Skewness		.904	.245	.284	.474	1.314
Std. Error of Skewness		.162	.162	.162	.162	.162
Kurtosis		-1.193-	-1.541-	-.678-	-1.219-	.243
Std. Error of Kurtosis		.322	.322	.322	.322	.322
Sum		294.00	425.00	373.00	397.00	326.00

Frequency Table

		الجنس			Cumulative
		Frequency	Percent	Valid Percent	Percent
Valid	ذكر	160	70.5	70.5	70.5
	أنثى	67	29.5	29.5	100.0
	Total	227	100.0	100.0	

		الشهادة العلمية			Cumulative
		Frequency	Percent	Valid Percent	Percent
Valid	ليسانس	96	42.3	42.3	42.3
	ماسر أو ماجستير	64	28.2	28.2	70.5
	دكتوراة	67	29.5	29.5	100.0
	Total	227	100.0	100.0	

		القطاع الذي تنتمي إليه			Cumulative
		Frequency	Percent	Valid Percent	Percent
Valid	خاص	94	41.4	41.4	41.4
	عام	120	52.9	52.9	94.3
	مختلط	13	5.7	5.7	100.0
	Total	227	100.0	100.0	

		ما هي مدة خبرتك في المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟			Cumulative
		Frequency	Percent	Valid Percent	Percent
Valid	سنة إلى ثلاث سنوات	105	46.3	46.3	46.3

إلى 6 سنوات3	74	32.6	32.6	78.9
فوق 6 سنوات	48	21.1	21.1	100.0
Total	227	100.0	100.0	

ما هو مستوى المعرفة أو الخبرة لديك للمعايير الدولية الكاملة لإعداد التقارير المالية؟

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid جيد	157	69.2	69.2	69.2
معقول	41	18.1	18.1	87.2
ضعيف	29	12.8	12.8	100.0
Total	227	100.0	100.0	

Frequency Table

كيف تصف معرفتك الحالية بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة؟

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid معرفة جيدة للغاية	146	64.3	64.3	64.3
القليل من المعرفة	39	17.2	17.2	81.5
تجهلها تماما	42	18.5	18.5	100.0
Total	227	100.0	100.0	

ما أساس المحاسبة الذي تستخدمه حاليًا لأغراض إعداد التقارير المالية؟

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid SCF النظام المحاسبي المالي	196	86.3	86.3	86.3
نظام المحاسبة المبسطة	21	9.3	9.3	95.6
نظام آخر	10	4.4	4.4	100.0
Total	227	100.0	100.0	

إذا كانت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم مسموحًا بها فماذا سيفعل كيانك؟

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid إعتد تلك المعايير	160	70.5	70.5	70.5
لسأكدا، وستطلب المشورة من المستشار قبل إتخاذ القرار	39	17.2	17.2	87.7

الإستمرار في إستخدام النظام القديم	28	12.3	12.3	100.0
Total	227	100.0	100.0	

أدى إعتداد المعايير الدولية للإبلاغ المالي إلى بيانات مالية قابلة للمقارنة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid معارض بشدة	8	3.5	3.5	3.5
معارض	10	4.4	4.4	7.9
محايد	13	5.7	5.7	13.7
موافق	73	32.2	32.2	45.8
موافق بشدة	123	54.2	54.2	100.0
Total	227	100.0	100.0	

الإعترافات المعقدة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة أدى لصعوبة إتخاذ قرارات
حكيمة؟

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid معارض بشدة	21	9.3	9.3	9.3
معارض	13	5.7	5.7	15.0
محايد	12	5.3	5.3	20.3
موافق	46	20.3	20.3	40.5
موافق بشدة	135	59.5	59.5	100.0
Total	227	100.0	100.0	

تساعد المعلومات المبسطة في شفافية القوائم المالية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid معارض بشدة	20	8.8	8.8	8.8
معارض	25	11.0	11.0	19.8
محايد	19	8.4	8.4	28.2
موافق	27	11.9	11.9	40.1
موافق بشدة	136	59.9	59.9	100.0
Total	227	100.0	100.0	

بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة ليست ملزمة من قبل المشرع لإصدار تقارير المراجعة السنوية.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معارض بشدة	7	3.1	3.1	3.1
	معارض	6	2.6	2.6	5.7
	محايد	22	9.7	9.7	15.4
	موافق	47	20.7	20.7	36.1
	موافق بشدة	145	63.9	63.9	100.0
	Total	227	100.0	100.0	

تختلف الحاجات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن تلك الاحتياجات الخاصة بالمؤسسات الأخرى.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معارض بشدة	17	7.5	7.5	7.5
	معارض	32	14.1	14.1	21.6
	محايد	12	5.3	5.3	26.9
	موافق	22	9.7	9.7	36.6
	موافق بشدة	144	63.4	63.4	100.0
	Total	227	100.0	100.0	

هناك ضرورة لوجود معايير خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لإختلاف هذه المنشآت عن المنشآت كبيرة الحجم.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معارض بشدة	12	5.3	5.3	5.3
	معارض	23	10.1	10.1	15.4
	محايد	11	4.8	4.8	20.3
	موافق	45	19.8	19.8	40.1
	موافق بشدة	136	59.9	59.9	100.0
	Total	227	100.0	100.0	

هل أنت على دراية تامة بتأثير النظام المحاسبي المالي على كيانك؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم، أنا على دراية تامة بتأثيرتها	199	87.7	87.7	87.7
	نعم، أعرف بوجودها ولكن لا علاقة لها بعلمي	17	7.5	7.5	95.2
	لا، لا أعرف	11	4.8	4.8	100.0

Total	227	100.0	100.0
-------	-----	-------	-------

ما هي الصعوبة التي واجهتها في المرة الأولى لتطبيق النظام المحاسبي المالي؟

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid ضعف نظم الرقابة الداخلية وغيابها في بعض الأحيان بهذه المنشآت؛	141	62.1	62.1	62.1
ضعف النظام المحاسبي في حماية الأصول أو الحصول على رقابة جيدة؛	35	15.4	15.4	77.5
القرارات غير الملائمة بسبب تعقيد المعلومات المالية المقدمة؛	51	22.5	22.5	100.0
Total	227	100.0	100.0	

هل هناك حاجة لتعديل النظم المحاسبية كل ثلاث إلى خمس سنوات بغض النظر للحاجة لذلك؟

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid نعم أوافق؛	153	67.4	67.4	67.4
نعم أوافق لكن لفترات أطول (كل)؛	39	17.2	17.2	84.6
لا، التعديل لا يكون إلا عند الحاجة الملحة	35	15.4	15.4	100.0
Total	227	100.0	100.0	

هناك عيوب تنافسية وفقدان للخصوصية الناشئة عن الكشف عن المعلومات في البيانات المالية السنوية؟

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid معارض بشدة	6	2.6	2.6	2.6
معارض	12	5.3	5.3	7.9
محايد	15	6.6	6.6	14.5
موافق	23	10.1	10.1	24.7
موافق بشدة	171	75.3	75.3	100.0
Total	227	100.0	100.0	

تكاليف إنتاج الحسابات السنوية تتجاوز الفوائد التي تعود على الكيان؟

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid معارض بشدة	6	2.6	2.6	2.6

معارض	12	5.3	5.3	7.9
محايد	16	7.0	7.0	15.0
موافق	81	35.7	35.7	50.7
موافق بشدة	112	49.3	49.3	100.0
Total	227	100.0	100.0	

مقارنات الوضع المالي للشركات صغيرة ومتوسطة الحجم مع منافساتها محلياً صعبة للغاية؟

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid معارض بشدة	21	9.3	9.3	9.3
معارض	13	5.7	5.7	15.0
محايد	11	4.8	4.8	19.8
موافق	32	14.1	14.1	33.9
موافق بشدة	150	66.1	66.1	100.0
Total	227	100.0	100.0	

تؤثر قواعد الضرائب على قرارك بشأن المعالجات المحاسبية والكشف عن المعلومات؟

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid معارض بشدة	33	14.5	14.5	14.5
معارض	34	15.0	15.0	29.5
محايد	18	7.9	7.9	37.4
موافق	32	14.1	14.1	51.5
موافق بشدة	110	48.5	48.5	100.0
Total	227	100.0	100.0	

المعلومات المالية المعدة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تلبي إحتياجات المستخدمين ؟

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid معارض بشدة	10	4.4	4.4	4.4
معارض	41	18.1	18.1	22.5
محايد	32	14.1	14.1	36.6
موافق	21	9.3	9.3	45.8
موافق بشدة	123	54.2	54.2	100.0
Total	227	100.0	100.0	

من شأن عدم فصل ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الإدارة أن يقلل من شفافية التقارير المالية؟

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid معارض بشدة	5	2.2	2.2	2.2
معارض	12	5.3	5.3	7.5
محايد	20	8.8	8.8	16.3
موافق	37	16.3	16.3	32.6
موافق بشدة	153	67.4	67.4	100.0
Total	227	100.0	100.0	

أي من المشاكل التالية قد تنطبق على مجال عملكم؟

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid طول وقت إعداد التقارير المالية؛	120	52.9	52.9	52.9
تكلفة عالية لمسك الدفاتر؛	57	25.1	25.1	78.0
عراقيل متعلقة بمصادر التمويل المناسبة	50	22.0	22.0	100.0
Total	227	100.0	100.0	

هل تعكس القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوضعية المالية الحقيقية لها؟

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid نعم	143	63.0	63.0	63.0
غالبًا، مع وجود بعض الاستثناءات المتعلقة بالمسائل التنافسية والأسواق	46	20.3	20.3	83.3
لا	38	16.7	16.7	100.0
Total	227	100.0	100.0	

إذا كانت الإجابة بلا على الفقرة السابقة فما هي الأسباب من وجهة نظرك؟

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid تفضيل بعض مديري الشركات الصغيرة والمتوسطة لإعداد الحسابات للأغراض الضريبية فقط بدلاً من تقديم نظرة عادلة	16	7.0	42.1	42.1
عدم رغبة أصحاب المنشأة في الإفصاح عن دخلها الحقيقي	22	9.7	57.9	100.0
Total	38	16.7	100.0	

Missing	System	189	83.3		
Total		227	100.0		

هناك إختلافات بين الجزائر والدول التي تضع معايير للشركات الصغيرة والمتوسطة البينية والإقتصادية التي تعمل فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معارض بشدة	12	5.3	5.3	5.3
	معارض	11	4.8	4.8	10.1
	محايد	21	9.3	9.3	19.4
	موافق	60	26.4	26.4	45.8
	موافق بشدة	123	54.2	54.2	100.0
	Total	227	100.0	100.0	

يعتبر ملاك المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بأن إلزام منشآتهم بهذه المعايير تدخل في خصوصيتها وإعاقه لأعمالها الفردية؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معارض بشدة	23	10.1	10.1	10.1
	معارض	29	12.8	12.8	22.9
	محايد	22	9.7	9.7	32.6
	موافق	56	24.7	24.7	57.3
	موافق بشدة	97	42.7	42.7	100.0
	Total	227	100.0	100.0	

ضعف الموارد المالية اللازمة لتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معارض بشدة	11	4.8	4.8	4.8
	معارض	12	5.3	5.3	10.1
	محايد	25	11.0	11.0	21.1
	موافق	84	37.0	37.0	58.1
	موافق بشدة	95	41.9	41.9	100.0
	Total	227	100.0	100.0	

يوجد ضعف في المعرفة المحاسبية والمالية بين أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معارض بشدة	10	4.4	4.4	4.4
	معارض	40	17.6	17.6	22.0
	محايد	20	8.8	8.8	30.8
	موافق	53	23.3	23.3	54.2
	موافق بشدة	104	45.8	45.8	100.0
	Total	227	100.0	100.0	

النظرة للمحاسبة كأداة ضريبية يعتبر من أهم معوقات الإفصاح في المنشآت الصغيرة والمتوسطة؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معارض بشدة	6	2.6	2.6	2.6
	معارض	6	2.6	2.6	5.3
	محايد	11	4.8	4.8	10.1
	موافق	49	21.6	21.6	31.7
	موافق بشدة	155	68.3	68.3	100.0
	Total	227	100.0	100.0	

هناك مشاكل في التقدير الضريبي ما بين الكيانات والجهات الضريبية؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معارض بشدة	12	5.3	5.3	5.3
	معارض	18	7.9	7.9	13.2
	محايد	15	6.6	6.6	19.8
	موافق	54	23.8	23.8	43.6
	موافق بشدة	128	56.4	56.4	100.0
	Total	227	100.0	100.0	

إذا تم إعتداد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الجزائر، فما هي آثارها على عملك؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	الإسهام في إيجاد نظام محاسبي وجبائي متكامل في هذه المنشآت من خلال سهولة الاستخدام والوضوح فيها	144	63.4	63.4	63.4

تبسيط إجراءات المقارنة بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الدولة الواحدة وبينها وبين الدول الأخرى	48	21.1	21.1	84.6
تشتيت العمل وإدراج مواضيع غير ذات فائدة	35	15.4	15.4	100.0
Total	227	100.0	100.0	

يساهم وجود معايير جديدة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid زيادة الثقة لدى مستخدمي القوائم المالية لتلك المنشآت؛ وتخفيض رسوم المراجعة	81	35.7	35.7	35.7
تقليل متطلبات الإفصاح عن طريق حذف المواضيع غير ذات الصلة	135	59.5	59.5	95.2
عبء إضافي تتحمله تلك الكيانات	11	4.8	4.8	100.0
Total	227	100.0	100.0	

ما مدى صلة هذه المواضيع بمؤسستك (منشأة التقرير؛ إعداد التقارير المالية المرحلية؛ التقارير القطاعية)؟

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid كبيرة	79	34.8	34.8	34.8
لا أعرف	45	19.8	19.8	54.6
ليس هناك علاقة	103	45.4	45.4	100.0
Total	227	100.0	100.0	

السماح باستخدام أحدث سعر شراء لتقريب تكلفة المخزون بدل الطرق الأخرى (FIFO,CMP...)

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid معارض بشدة	6	2.6	2.6	2.6
معارض	35	15.4	15.4	18.1
محايد	44	19.4	19.4	37.4
موافق	96	42.3	42.3	79.7
موافق بشدة	46	20.3	20.3	100.0
Total	227	100.0	100.0	

التعريف بتكلفة البحث والتطوير كنفقات عند تكبدها بدلاً من رسمة تكلفة التطوير

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معارض بشدة	32	14.1	14.1	14.1
	معارض	18	7.9	7.9	22.0
	محايد	49	21.6	21.6	43.6
	موافق	98	43.2	43.2	86.8
	موافق بشدة	30	13.2	13.2	100.0
	Total	227	100.0	100.0	

قياس العقار الإستثماري وفقاً للظروف بدلاً من منحهم خيار استخدام نموذج التكلفة أو القيمة العادلة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معارض بشدة	18	7.9	7.9	7.9
	معارض	17	7.5	7.5	15.4
	محايد	36	15.9	15.9	31.3
	موافق	94	41.4	41.4	72.7
	موافق بشدة	62	27.3	27.3	100.0
	Total	227	100.0	100.0	

الإعفاء من الكشف عن أثر التغيير في المعايير التي صدرت ولكن لم تسر بعد

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معارض بشدة	30	13.2	13.2	13.2
	معارض	23	10.1	10.1	23.3
	محايد	63	27.8	27.8	51.1
	موافق	74	32.6	32.6	83.7
	موافق بشدة	37	16.3	16.3	100.0
	Total	227	100.0	100.0	

العرض وبشكل منفصل لمبلغ الأرباح الموزعة المعلنة بعد نهاية فترة إعداد التقارير في الأرباح المحتجزة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معارض بشدة	26	11.5	11.5	11.5
	معارض	38	16.7	16.7	28.2
	محايد	30	13.2	13.2	41.4

موافق	107	47.1	47.1	88.5
موافق بشدة	26	11.5	11.5	100.0
Total	227	100.0	100.0	

حذف متطلبات الإفصاح المتعلقة بقرارات الإستثمار في السوق العامة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معارض بشدة	34	15.0	15.0	15.0
	معارض	32	14.1	14.1	29.1
	محايد	30	13.2	13.2	42.3
	موافق	93	41.0	41.0	83.3
	موافق بشدة	38	16.7	16.7	100.0
	Total	227	100.0	100.0	